الإنساني 34

العرب والقانون الدولي الإنساني

[ملف]

أعوام الأعاصير والزلازل

تصدر كل ثلاثة شهور عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر

ICRC

غير مخصصة للبيع

العدد الرابع والثلاثون

شتاء 2005

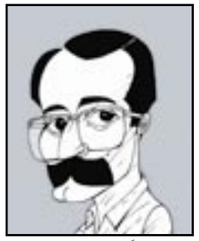

مؤيَّد نعمة بريشته

وداعًا مؤيَّد !

خلال عملنا على هذا العدد، حمل إلينا الناعي النبأ الحزين لرحيل رسام الكاريكاتور العراقي **مؤيَّد نعمة** (بغداد، 1951 – 2005)، الذي التقاه قارئ «الإنساني» –عدة مرات– على هذه الصفحة، منذ بدء صدور المجلة.

ويعدّ **مؤيَّد** أحد نجوم فن الكاريكاتور العربي الحديث، ورسوم صحافة الأطفال. شارك في تأسيس المجلتين اللتين صدرتا عن دار ثقافة الأطفال العراقية: «مجلتي» و «المزمار» ورسم بهما. كما رسم في مجلة «سندباد بغداد» التي صدرت في بغداد خلال فترة حصار العراق، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

اعتمد **مؤيَّد نعمة** السخرية السوداء في أعماله، مواجهًا بها الواقع الراهن لينقل لقارئه ما يتعرض له الإنسان المضطهد والمقموع. ورسم معاناة أهل العراق منذ الثمانينيات بالكاريكاتور. ومنذ 30 عامًا، قرر الرسام أن تكون رسومه مثلما أراد وليس كما كان يُراد منه.

ننعي زميلنا الراحل الذي نأسف كثيرًا لغيابه، ولغياب رسومه التي سيفتقدها قراء الصحافة العراقية والعربية.

«الإنساني»

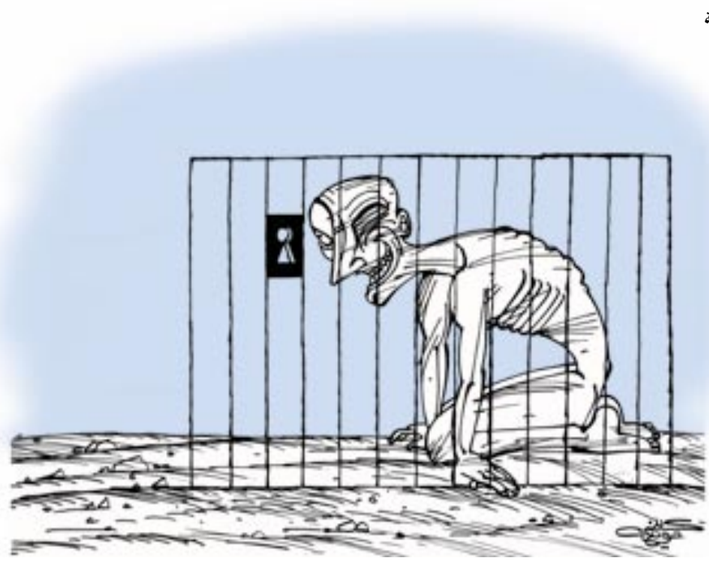

دفاعا عن قوانين كدحنا في سبيلها

منذ تواجدت الدول العربية المستقلة على المسرح الدولي الحديث، كان لفقهاء القانون العرب دور كبير في صياغة وتطوير اتفاقيات القانون الدولي، على اختلاف فروعه، ومن بينها القانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان. وقد شهدت الساحة القانونية الدولية بروز أسماء لامعة، مشهود لها بالكفاءة والاحترام في هذا المجال، لا يتسع المجال لحصرها، من كافة البلدان العربية.

واقع الحال أن هذا ليس أمرا مستغربا على منطقة شهدت مخاض الضمير الإنساني ممثلا في ثقافتها وحضارتها وعقائدها وما قدمته للعالم من فنون وآداب وفلسفات، دفعت البشرية قدمًا إلى الأمام، فمن هذه المنطقة خرجت النزعة الإنسانية للوجود، كما يقول المفكر الجزائري محمد أركون على صفحات هذا العدد.

لقد شهدت البلدان العربية تحولا كبيرا منذ بداية القرن العشرين، كان من شأنه أن يعيد من جديد دفق المياه إلى تيارات التطور والتحديث فيها، وبطبيعة الحال أثمرت جهود كثيرة في هذا السياق، لكنها لم تعط زخمها الكافي الذي يولد الاستمرارية المطلوبة ويعزز أسس التقدم المرجو. ساعدت في ذلك ضخامة التحديات، أو قل شدة صعوبة المهمة، التي بقدر ما أثر فيها الإرث الاستعماري، بقدر ما كان أيضا، من سوء حظ هذه المنطقة، وقوعها في مركز العالم، بما يعنيه هذا من أهمية استراتيجية فائقة، لم تمكن شعوبها من صناعة قرارها داخلها، فأفضى الحال إلى أن عناصر صناعة هذا القرار تناهشتها النزاعات بين الخارج والداخل على نحو مستمر، أضف إلى ذلك بالطبع ما حبا الله به المنطقة من ثروات كانت نعمة عليها بنفس القدر الذي جلبت به لها المشكلات التي لا مجال هنا للحديث عنها.

رغم هذا جميعه، أي رغم الإخفاق الذي أصابنا في اللحاق بالثورة العلمية والصناعية الحديثة، تمكنت عبقرية شعوبنا من أن تسهم بعدد لا بأس به من المنجزات، هنا وهناك، ومنها كما سبق وأشرنا، ما قدمه فقهاء القانون بها من إسهامات تفخر بها المحافل الدولية. وهي الإسهامات التي كان لها أبلغ الأثر في تواجد الدول العربية على صعيد المشهد الدولي، كمكونات مؤسسة ومندمجة في حقوقها والتزاماتها التي حددتها لنفسها بالمواثيق والمعاهدات التي أسهم أبناؤها في صياغتها.

ولكن، مع دوران عجلة الزمن، وفي مرحلة يتم فيها تدشين حقبة ما بعد الثورة الصناعية، صار مشهد الشرق الأوسط يعج بالكثير من الإشكاليات، التي تدفع البعض اليوم، عن غياب بصيرة، إلى الارتداد على ما أنجزناه وحققناه ومن شأنه أن يدفعنا خطوات إلى الأمام في مسار العالم الجديد. ومن مظاهر هذا الارتداد، ما نسمعه اليوم من وصم لما ورد بالقانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان، بأنه صناعة غربية!..

صحيح أن ما يدعى اليوم بالحرب العالمية على الإرهاب، يحفل بالكثير من الانتهاكات التي يجد فيها المراقب نكوصا، بل وفشلا للعديد من الأطراف في تعزيز الالتزام بالقيم والمعايير التي أسهمت في صياغتها. لكن ذلك كان أدعى لأن يحتشد الجميع في الدفاع عن أسلحتنا الإنسانية في مواجهة ذلك الفشل وهذا النكوص، ونعني بتلك الأسلحة هذه القوانين الملزمة للجميع، لا باسم المجتمع الدولي فحسب، بل باسم الضمير الإنساني، الذي كانت حضارات الشرق الأوسط مهدا له.

أيها السادة، إننا عندما نطالب باحترام القانون، نطالب في نفس الوقت باحترام منجزات أسهمنا في تحقيقها بكدنا وعرقنا، وأنفقت الشعوب في سبيلها الكثير والكثير■

"الإنساني"

الإنساني

تصدر كل ثلاثة شهور عن
اللجنة الدولية للصليب الأحمر

المدير المسؤول **تمارا الرفاعي**

مدير التحرير **محمد سيف**

مستشار التحرير **عنايات فريد**

المستشار القانوني **د.عامر الزمالي**

المراسلات : 31 شارع جدة، حي المهندسين، القاهرة 12311
تليفون 7619332 • 3379282 فاكس 7618487
البريد الإلكتروني: csc.cai@icrc.org

الآراء الواردة بهذه المطبوعة لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها

ICRC

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة مستقلة محايدة، أنشئت عام 1863. مهمتها إنسانية بحتة، تتمثل في حماية أرواح ضحايا الحرب وكرامتهم وتقديم المساعدة لهم. تقوم اللجنة بتوجيه وتنسيق أنشطة الإغاثة التي تنفذها الحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر. وتعمل على ترويج وتدعيم القانون والمبادئ الإنسانية العالمية.

© CR Allenagne/BARKENHAMMAR, Fredrik

34

شتاء 2005

أعوام الأعاصير والزلازل ■ 05

الإنسانية في مواجهة كارثة زلزال باكستان ■ 08

ما بعد الزلزال (صور) ■ 12

من الميدان: العراق: **برميل البترول أغلى من رأس نبوخذ نصر!** ■ 16

من الميدان: العراق: **سكان زرغلي لن يخشوا الثلوج!** ■ 18

من الميدان: دارفور: **البيئة وجذور الأزمة** ■ 19

من الميدان: لبنان: **حزب الله، تعاون هدفه احترام القانون** ■ 22

من الميدان: لبنان: **شهادة للتاريخ** ■ 24

ملف العدد: **العرب والقانون الدولي الإنساني** ■ 25

تكامل القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي في التجربة اليمنية ■ 28

المعاملة بالمثل ضد المدنيين وأسرى الحرب ■ 32

استكشاف القانون الإنساني وأثره على تنشئة الأجيال ■ 36

الإنسانية تعيش داخل قلاع ! ■ 40

حوار الشرق والغرب وأثره على العمل الإنساني ■ 44

ثلاث قصائد صغيرة ■ 49

عن المفقودين والسجون السرية وقضايا أخرى ! ■ 50

أركان العالم ■ 53

بلا رتوش ■ 56

إصدارات ■ 58

أعوام الأعاصير والزلازل

في السادس والعشرين من ديسمبر/ كانون الأول من العام الماضي، وقعت كارثة من أكبر الكوارث التي عرفها الإنسان، فقد ضربت موجات المد العارمة شواطئ المحيط الهندي، محدثة خرابا هائلا طال ثمانية بلدان آسيوية وخمسة بلدان أفريقية فيما عرف بمد تسونامي "الذي جاء نتيجة تحرك الطبقات الجوفية لمسافة عشرين مترا، ليفجر بالتالي ما قدره الخبراء بأنه يوازي قوة ثلاثين ألف قنبلة ذرية!"، وهو ما أسفر عن وقوع ما يزيد على المائتين وثمانين ألف قتيل، وأكثر من نصف مليون جريح، إضافة إلى تشريد عدة ملايين من السكان، وبالطبع شملت الكارثة ضمن ما شملت سقوط ما يزيد على عشرة آلاف ضحية من السائحين والزائرين لهذه المناطق ينتمون إلى خمسة وأربعين بلدا من غير البلدان التي كانت مسرحا لهذا المصاب العالمي. •••

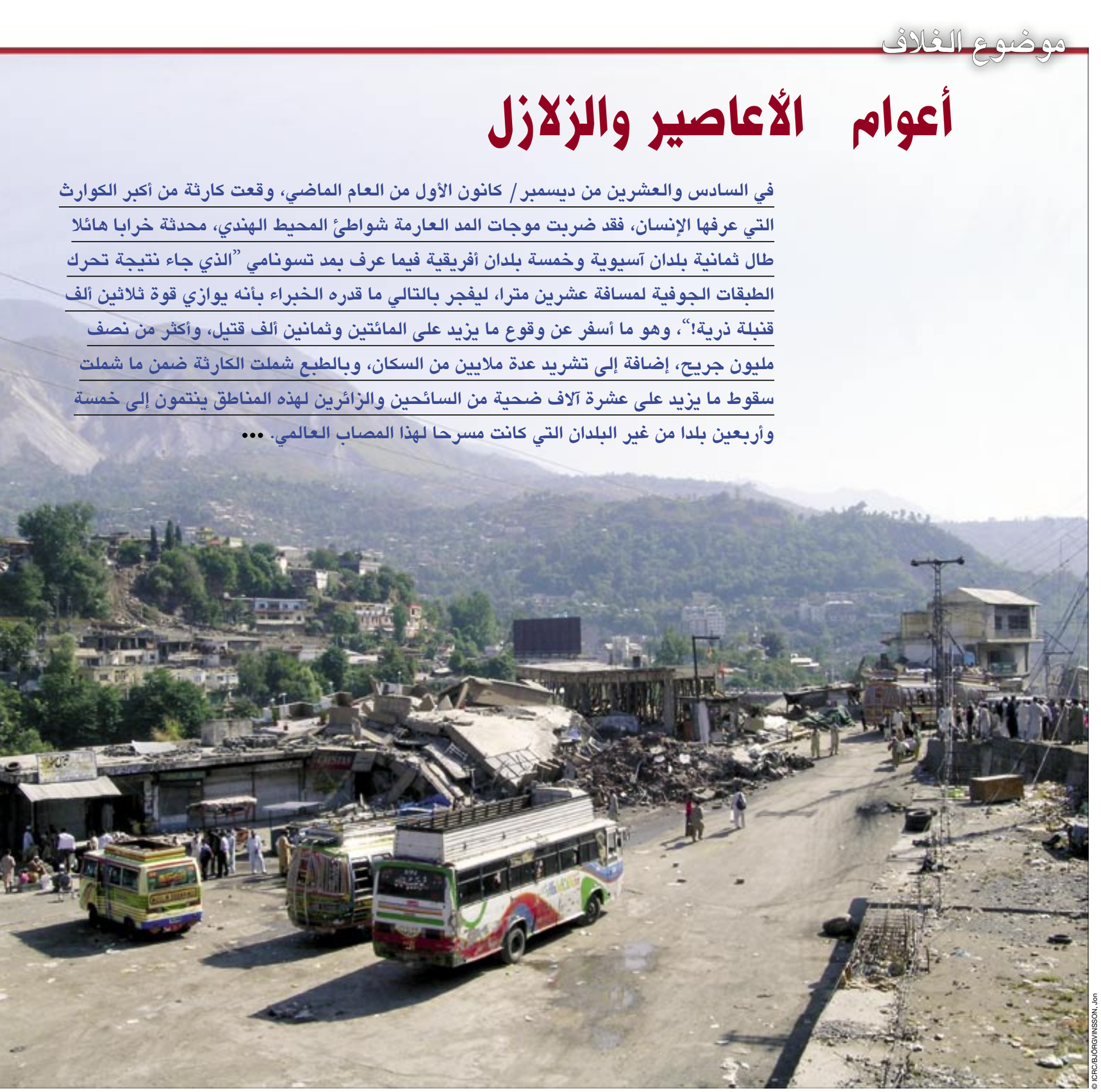

© ICRC/BJÖRGVINSSON, Jon

في شهر فبراير 2004 عاشت دول المغرب العربي، تجارب قاسية بسبب الهزات الأرضية التي اجتاحتها فهدمت مبانيها وجسورها ومدارسها، الأمر الذي أدى إلى سقوط آلاف القتلى والجرحى تحت الأنقاض. تعرضت المغرب لزلزال مدمر بلغت قوته 5,6 درجة بمقياس ريختر، مما أدى إلى مقتل وإصابة 572 شخصا انهارت عليهم منازلهم ودفنوا تحت الأنقاض. ولم يكن زلزال المغرب هو الأول من نوعه بالمنطقة في هذه الفترة، فقد شهدت الجزائر في شهر مايو من العام 2003 زلزالاً مدمرًا سقط خلاله آلاف الضحايا من ضمنهم ثلاثة آلاف قتيل. وقد ضرب الزلزال ولاية بومرداس الواقعة على بعد 50 كلم شرق العاصمة، التي جعلها قربها من مركز الزلزال، تعاني منه خصوصا في الجزء الشرقي منها.

زلزال بام

قبيل ذلك، ومع نهاية العام 2003 ضرب زلزال بلغت قوته 6,7 درجة على مقياس ريختر فجر السادس والعشرين من ديسمبر/ كانون الأول مدينة بام الإيرانية الأثرية مما أسفر عن مقتل ما يناهز الثلاثين ألف شخص وتشريد أعداد هائلة من السكان، في المدينة التي يبلغ عدد سكانها 180 ألف نسمة، بعد أن دمر ثمانين بالمائة من مبانيها.

وبطبيعة الحال، فإن قائمة الأعاصير والزلازل تطول لتشمل بلدانا كثيرة كاليابان، والصين وتركيا والعديد من بلدان أمريكا اللاتينية، التي ضربت الأعاصير سواحلها وخربت الزلازل العديد من مدنها ومنشآتها إضافة إلى ما أوقعته من ضحايا.

الولايات المتحدة تعيش أتعس أيامها

خلال الشهور الماضية، احتلت أنباء الأعاصير التي ضربت سواحل الولايات المتحدة وأمريكا الوسطى واجهة الأحداث، وكان حديث العالم في تلك الفترة لا يخلو من ذكر أسماء هذه الأعاصير، مثل إعصار فلوريدا وإعصار إيزابيل وإعصار كاترينا وإعصار ميتش وإعصار ماريا وإعصار أوفيليا وإعصار ماراو وإعصار خوسيه إلخ... من أسماء الأعاصير التي بدا وكأن قراء العربية يسمعون عنها للمرة الأولى. وكان تأثير هذه الأعاصير التي اجتاحت أمريكا صادما، الأمر الذي دعا رئيس الولايات المتحدة للقول عقب تفقده للمناطق المنكوبة وبعد أن شاهد فيلمًا مصورًا للدمار: «يبدو الأمر كما لو كان الساحل الجنوبي قد أبيد بأسوأ أنواع الأسلحة التي يمكن أن يتصورها البشر.. نحن نعيش أتعس وأحلك أيامنا»!

الأعاصير وطاقاتها المخربة

وتعد الأعاصير ظاهرة غير معروفة كثيرًا في الوطن العربي، فهي تهب على شكل أعمدة هائلة من دوامات الهواء التي يفوق قطرها أحيانا أكثر من كيلومتر، لتتحول إلى عواصف تتحرك بسرعة مئات الكيلومترات في الساعة مدمرة كل ما يعترض طريقها. بعض هذه العواصف يتحرك في دوامات يصل ارتفاعها أحيانا إلى 16 كيلومترا، ويطلق العلماء على هذا النوع تسمية "التجويفات الكبرى"، وهي تتحرك عكس عقارب الساعة، إلا أن نسبة قليلة من هذه التجويفات الكبرى تولّد الأعاصير، التي تحدث نتائج مدمرة، فالإعصار متى تشكّل يمكن له أن يتحرك بسرعة تصل إلى 112 كيلومترا في الساعة.

ويهب على الولايات المتحدة زهاء ثمانمائة إعصار كل عام تودي بحياة العديد من الأشخاص، كما تتسبب في إصابة الكثيرين. وتصيب الأعاصير بلدانا أخرى تشمل إنجلترا والأرجنتين والسويد وروسيا والصين واليابان. كما تضرب العواصف اللولبية الهائجة بنغلاديش حيث أدت سلسلة من أعاصير الخلايا الكبرى إلى مقتل أكثر من 700 نسمة عام 1996.

ويتم قياس قوة الإعصار تبعا لمدى الدمار الذي يمكن أن يخلفه في سرعة معيّنة، ووفقا لهذا القياس فإن أدنى درجات قوة الإعصار تتمثل في العاصفة العادية، أي التي قد تصل سرعتها إلى 115 كيلومترا في الساعة كحد أقصى، وقد تؤدي إلى كسر بعض الأغصان أو اللافتات، مسببة إزعاجا أكثر مما تسبب خطرا. أما أعلى درجات قوة الإعصار فتتمثل في عواصف تصل سرعتها إلى ما بين 417 و508 كيلومترات في الساعة وهذا النوع من العواصف قادر على الإطاحة بما في طريقه، وعلى تدمير ما يصادفه من منشآت.

ومن حسن الطالع أن هذه الأعاصير الوحشية المدمرة نادرة، وكان آخرها ما حدث في عام 1925 عندما قطع إعصار مسافة 487 كيلومترا بين ولايتي ميسوري وإنديانا وقتل حوالي 700 شخص. ويُعد هذا الإعصار الذي عُرف باسم "إعصار الولايات الثلاث" أكثر الأعاصير دمارًا في تاريخ الولايات المتحدة من حيث عدد الخسائر في الأرواح. وتقع الغالبية العظمى من الأعاصير في المنطقة التي تُعرف باسم "مسار الأعاصير"، أي غرب الوسط من الولايات المتحدة، التي تمتد من ولاية تكساس إلى نورث داكوتا، ومن كانساس إلى أوكلاهوما وإنديانا وأوهايو، وتساعد الطبيعة المسطحة لهذه الولايات في توليد هذه الأعاصير، إذ إنها تحتاج إلى رياح جنوبية قوية على مستويات منخفضة.

باكستان والكارثة

في الشهور الماضية التي أعقبت مد تسونامي لم يكد العالم يستريح قليلا من أنباء الأعاصير الأمريكية حتى قذفت الأقدار في وجهه بصدمة جديدة، ففي الساعات الأولى من صباح الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول الفائت، ضرب زلزال بقوة 7,6 على مقياس ريختر دولة باكستان، ليوقع ما يزيد على السبعين ألف قتيل، ويتسبب في إصابة وتشريد ملايين الأشخاص، كما يصيب بالدمار مساحة هائلة من المناطق، من بينها العاصمة إسلام أباد، ويهدم الكثير من المنشآت ومن بينها مدارس الأطفال والمستشفيات إضافة إلى العديد من المنازل والمنشآت السكنية. (راجع الموضوع المنشور حول زلزال باكستان في هذا العدد).

رسالة منذرة

نحن، إذن، وكما يقول الباحثون، أمام تزايد في نسبة الكوارث الطبيعية التي تنذرنا برسالة مؤداها أننا نحيا في كوكب هش معرض لأخطار جسيمة، لا تفرق بين مجتمع وآخر فهذه الكوارث تقتل البشر وتخرب منشآتهم وتهدم استقرار مجتمعاتهم. إضافة لما تمثله من تهديد جاد لمستقبل الكوكب.

يقول العالم المصري وخبير البيئة العالمي د. مصطفى طلبة المدير السابق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تصريحات له بمجلة المصور القاهرية: "إن تغير المناخ يمكن أن يؤدي لنهاية العالم إذا استمر بالشكل القائم حاليًا، وأن ذلك أمر محتمل الحدوث إن لم يكن في نهاية القرن الحالي الحادي والعشرين سيكون في نهاية القرن المقبل لأن ارتفاع درجات الحرارة المتوقع قد يؤدي لظواهر سلبية. فكل الدراسات تقول إن المائة سنة المقبلة ستشهد ارتفاعا في درجة الحرارة مابين 1,5 إلى 4,5 درجة مئوية أي بمتوسط 3 درجات، ولبيان خطورة ذلك يكفي أن نعرف أن العصر الجليدي السابق من 60 ألف سنة كانت درجة الحرارة فيه أقل من معدلها حاليا بـ 5 درجات فقط وأن مجرد ارتفاع 3 درجات في الحرارة يصاحبه ارتفاع المياه في المحيطات بمعدل مابين 30 إلى 90 سنتيمترا، وعند ارتفاع سطح البحر المتوسط مترا واحدا على سبيل المثال يمكن أن يتعرض ثلث المنطقة الشمالية في بلد كمصر للغرق وهو ما قد يؤدي إلى تهجير من 10 إلى 15 مليونًا من السكان.

لذا فهناك أهمية قصوى لنشر الوعي بالكوارث، ليتمكن الناس من إدراك حجم ما يترصدهم من خطر، ويكونوا مستعدين لمواجهته.

ومن الضروري أن تتضمن خطط التوعية تبديد الخرافات السائدة حول بعض الظواهر الطبيعية المسؤولة عن الكوارث، وتصحيح المفاهيم المغلوطة حول منشأ وعواقب الكارثة الطبيعية. كما يجب أن يوازي خطط التوعية برامج أخرى لتدريب الأفراد على مبادئ "الاستعداد" للكارثة الطبيعية، ليكتسب الإنسان مهارة التفكير السليم واتخاذ القرار الصائب والسريع أمام الخطر.

© AFP

© ICRC

الصورتان على الصفحة المقابلة: [أعلى :] مشهد للدمار الذي أحدثه مد تسونامي. [أسفل :] الدمار الذي أحدثه زلزال بام وعمليات نقل المصابين.

الموت يفضل الفقراء!

ومن المعروف أن نتائج الكوارث الطبيعية على الدول الفقيرة تؤكد فداحة هذا التأثير على فقراء العالم، حيث تتضاءل الطاقة الإنتاجية وتتواضع البنى التحتية وتكاد تنعدم الموارد الطبيعية المتاحة للاستغلال، مما يضعف قدرة المجتمع على مواجهة الكارثة الطبيعية وتحمل عواقبها وإزالة آثارها.

يقول فريديريك موران في مقال له بجريدة لوموند ديبلوماتيك بعنوان: "الموت يفضل الفقراء"، أنه في حين قامت البلدان الغنية في المحيط الهادئ، ومن بينها الولايات المتحدة واليابان، بتجهيز نفسها بمراكز رصد لتسونامي في هاواي منذ العام 1949، فإنه لا توجد رقابة من هذا النوع في المحيط الهندي، لذا فعلى حين قامت مراكز الرصد هذه بتسجيل الهزة قبل وصولها إلى سريلانكا أو الهند بساعتين، لم تكن لدى البلدان الفقيرة التي أصيبت بها إمكانات لنشر هذه المعلومة أو العمل على تفادي الكارثة بسرعة من خلال إجراءات وقائية. لذا فإن الأوضاع الصعبة التي تتمثل في هشاشة البنى التحتية لهذه البلدان عملت على تعقيد وصول المساعدات بسرعة مما فاقم من الخسائر الناتجة على نحو مأساوي.

ونحن لا نتجاوز في القول حين نذكر أن حالات السخاء والتضامن الإنسانيين التي نشهدها في أعقاب هذه الكوارث لا تمثل إلى الآن أسلوبا ناجعا في مواجهة الكوارث، فهي لا تمثل حلا ناجعا على المدى الطويل، فالمطلوب، كما يرى الكثيرون من الباحثين والراصدين العمل على إقامة مجتمع أكثر عدلا يتقاسم البشر جميعهم فيه مسؤولية الاهتمام بحماية الحياة على الأرض مما يواجهها من أخطار، وذلك بتمكينهم من الإسهام في صيانة البيئة التي يحيا فيها الإنسان، وتسخير ما حققته البشرية من تقدم تقني ومعرفي في خدمة الحفاظ على الكوكب، بدلا من تسخير هذه الإمكانات في العمل على تدميره ■

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

الإنسانية في مواجهة كارثة زلزال باكستان

صبيحة الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ضرب باكستان زلزال بقوة سبع درجات وستة من عشرة على مقياس ريختر، الأمر الذي أسفر في حصيلة أولية عن تدمير أكثر من مائتي ألف منزل، كما خلف آلافا مؤلفة من القتلى والجرحى والمشردين في كارثة لم تشهد لها باكستان مثيلا منذ مائة عام، كما ذهب البعض إلى القول بأنها تعد أمرا نادر الحدوث في تاريخ العالم، فما ورد من أنبائها يقول إن المصيبة التي حلت بهذا البلد أكبر بكثير من أن يحاط بها أو بنتائجها المرعبة.

وقد لا تكفي متابعة ما ينشر من صور تتناقلها وكالات الأنباء للآثار التي خلفها زلزال جنوب آسيا لإعطاء فكرة حية عن الخراب المدمر الذي لحق بهذه المنطقة وسكانها. فما حدث خلف آثارا وآلاما لا يستطيع التعبير عنها ما يقدم من تفاصيل أو مشاهدات جزئية هنا أو هناك.

في تصريح له للصحافة، أكد أندرو ماكليود مدير عمليات الإغاثة الدولية بمنطقة جنوب آسيا أن حجم كارثة زلزال باكستان أخطر من موجات المد العاتية لتسونامي التي ضربت جنوب شرق آسيا نهاية العام الماضي، وأن عدد الضحايا النهائي قد يصل إلى أرقام خيالية، إضافة إلى ما حدث من خراب هائل يجعل هذه الكارثة أكبر مما تحتمله أية حكومة في العالم.

وفي مشاهداتهم بعلمهم الإغاثي أثناء تنقلهم بمروحيات اللجنة الدولية للصليب الأحمر يقول المندوبون أنهم أينما وجهوا أنظارهم إلى الأسفل، كانت تفاجئهم مشاهد دمار مخيف، لمنازل مدمرة بأسقفها الصفيح، ومبان مهدمة، وطرق مقطوعة بفعل انهيارات التربة أو تساقط الصخور. وفي هذه الظروف غير المواتية لعمل الإغاثة ما زالت تتواصل جهود الإنسانيين التي تشارك فيها اللجنة الدولية، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، إضافة إلى حشد كبير من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، جنبا إلى جنب مع جهود جمعية الهلال الأحمر الباكستاني والسلطات الباكستانية.

مشاهد تذكر بالحرب

في يومياته التي كتبها أحد مندوبي الإغاثة في منظمة أطباء بلا حدود ذكر أن ما رآه بمناطق هذا الزلزال "**مشاهد مؤسية ومروعة تذكرك بآثار الحرب**"!، ولم يكن هو الوحيد الذي أورد مثل هذا التشبيه، فقد ورد على ألسنة الكثيرين أن الصدمة ألجمتهم تماما عندما تفقدوا هذه المناطق المنكوبة. ويبدو أن ما شاهدوه كان أكبر من أن يحتملوا الصمت بشأنه، لذا فالمتصفح لمواقع المنظمات الإنسانية على شبكة الإنترنت يجد مئات الصفحات التي يصف فيها العاملون الإنسانيون تفاصيل هذا الهول فيما يشبه الصرخات التي تستنهض مساهمات البشر من كل الأجناس للإسهام في درء آلام المصابين ومساعدة ضحايا الكارثة، التي يقول عنها الرئيس الباكستاني **برويز مشرف** أن الدمار الذي حدث بسببها يجعل من عملية إعادة الإعمار وبناء ما تهدم من بنى تحتية يستغرق أموالا طائلة وجهودا تستمر لسنوات طويلة!

© ICRC/BJÖRGVINSSON, Jon

قرى بأكملها اجتثت من الأرض

ضمن هذه الكتابات التي وصفت آثار الزلزال ما كتبه **رضا حمداني** الذي يعمل بمقر اللجنة الدولية في إسلام أباد حول الساعات الأولى التي أعقبت الحدث، وننقل هنا عنه بعض ما كتب:

"**كان الناس مازالوا ينامون نومًا عميقًا حين اقتُلِعوا فجأة من سباتهم. وفي الحال، بدأ سيل من البشر يندفع خارجا من البيوت والعمارات في اضطراب وذهول، على وقع هزات متكررة، تزلزل الأرض، بلغت قوتها 7,6 درجة على مقياس ريختر. كان اليوم هو السبت، والساعة قُبيل التاسعة صباحًا. وحين عاد الناس إلى رشدهم، كانت شبكة الهاتف إما مقطوعة أو معطلة.**

لجأ الناس لمعرفة ما حدث من خلال المعلومات التي تقدمها وسائل الإعلام في باكستان، إذ كانت تواكب بالدقيقة تدافع الأحداث. وأخذ انهيار عمارة من عشرة طوابق بتلابيب الأمة جمعاء، فهرع آلاف من البشر إلى مسرح الكارثة لإنقاذ من وقعوا في فخ الأنقاض.

وبينما البلد مازال يرزح تحت وطأة المأساة في إسلام أباد، إذا بصحوة قاسية أخرى تنتظره على ناصية الطريق. ومع التجمع البطيء للأنباء، أصبح واضحًا أن شطر كشمير الخاضع لإدارة باكستان هو الأسوأ تضررًا يليه الإقليم الشمالي الغربي المتاخم للحدود الأفغانية. في هذه الأثناء امتحنت الطبيعة مرة أخرى الذين تبعثروا في الهواء الطلق بلا مأوى أو طعام أو ماء حين أخذت الأمطار الحادة وعواصف البرَد تضرب شطر كشمير الخاضع لإدارة باكستان وإسلام أباد.

ومع تحول النهار إلى ليل، استمر أفراد فرق الإنقاذ في إسلام أباد والإقليم الشمالي الغربي وشطر كشمير الخاضع لإدارة باكستان في بحثهم المضني عمن بقي على قيد الحياة. وفي الوقت نفسه، تزايدت معاناة الأمة حين وردت تقارير عن بقاء مئات من الطلبة تحت الأنقاض؛ وراحت ارتدادات الصدمات، وقد بلغ عددها ثماني عشرة، تذكر الناس بالدمار الذي شاهدوه ذلك الصباح. وأتى اليوم التالي بمزيد من الألم والهلع، فكثير من سكان شطر كشمير الخاضع لإدارة باكستان ذهبوا للعمل في المدن الكبرى وعند عودتهم إلى قراهم الأصلية وجدوها قد اجتُثت من الأرض".

أهوال الصدمة لمن عانوها

وكما تمتلئ كتابات الإنسانيين بالمشاهد المروعة التي تصف مسارح الحدث، التي تنتشر فيها الجثث المنتفخة التي لم تنتشل بعد وتفاصيل أوضاع الضحايا الذين قضوا تحت الأنقاض، والجرحى الذين لم يتمكنوا من الحصول حتى على الإسعافات الأولية، والمواشي النافقة، وصعوبات الحصول على مياه الشرب. تعج هذه الكتابات أيضا بالقصص التي يروي فيها الناجون حكايات الهول الذي عاشوه، وتعرض لما أصاب غالبيتهم من صدمة نفسية ستظل آثارها مطبوعة على كيانه وحياته إلى الأبد. يقول أحد الرواة: "**حين بلغنا مدينة (مظفر آباد) أصبح منظر الدمار جليًا. وفيما كانت تنبعث رائحة الجثث التي لم تزل مدفونة تحت الأنقاض، كنت أحس بيأس الناس وشعورهم بالعجز. هذه المدينة التي كانت يومًا تشعّ بالأضواء يغمرها الآن ظلام دامس. وشوارعها التي كانت تعج بالناس هي الآن شبه خالية لا تعبرها إلا بضع سيارات تحاول الخروج من المدينة. وهنا وهناك تلتقي بأشخاص يمشون وسط الشارع ولكن بدون وجهة محددة، وهم ينظرون باهتمام إلى السيارات العابرة آملين أن تحمل لهم بعض المؤن**".

وعلى لسان أحد الضحايا تنقل رواية أخرى وصفه للصدمة التي عاناها: "**لقد رأيت الجدران ترتجّ فغطيت وجهي بالبطانية ونطقت بالشهادتين استعدادا للقاء ربي**".

جهود اللجنة الدولية

مع وقوع الحدث، قامت بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في باكستان بمبادرة سريعة مطلوبة في تقديم المساعدات الفورية للسكان المتضررين، ولكن مع توافد الأنباء حول اتساع الكارثة قامت اللجنة بعمل بعض التقديرات الأولية التي أصدرت على أثرها نداء للطوارئ تطلب فيه الدعم والتبرع من المانحين. ويظل هذا النداء مفتوحا بفعل استمرار الطلب المتزايد لاحتياجات الضحايا من مساعدات أساسية تخفف من وقع المأساة الجارية. وترفع التقديرات الأخيرة عدد الضحايا النهائي إلى 100000 شخص. إضافة إلى عشرات الآلاف من الجرحى وملايين بلا مأوى. وهو الأمر الذي جعل اللجنة الدولية تركز على توفير المأوى والمساعدات الطبية للطوارئ. وتقوم اللجنة الدولية بنقل الخيام إلى المناطق المتضررة سواء بالشاحنات أو المروحيات عند الضرورة، رغم أن المروحيات قادرة على نقل ست عشرة شحنة من القماش المشمع في الرحلة الواحدة، وهو الذي يُستخدم لتوفير المأوى اللازم. ويحاول بعض السكان المحليين إعادة بناء مآوٍ جاهزة مستخدمين في ذلك أنقاض ما كان في السابق بيوتهم. وقال أعضاء فريق اللجنة الدولية إن الناس كانوا يشعرون بالعرفان كلما أُتيح لهم أن يعيدوا بناء بيوتهم ولذا تأمل اللجنة الدولية في أن تتمكن من توفير المزيد من الأدوات كي يستمر القادرون في البناء. وهناك من هم أكثر خوفًا من المبيت في بيوتهم المهدمة تحسبًا لهزات ارتدادية. وتتركز أولويات اللجنة الدولية في إخلاء الجرحى، وتقييم الاحتياجات التي تتطلب استجابة في الحال، وتوزيع المساعدة والبحث عن المفقودين.

تحديات لوجستية

أصبح الكثير من الطرق غير صالح للاستخدام بعد الزلزال، فلم يعد يمكن الوصول إلى الأماكن النائية من وادي "نيلوم"، على سبيل المثال، إلا بالمروحيات. وتستخدم اللجنة الدولية في عملها خمس مروحيات تقوم بعمليات إيصال الإمدادات إلى القرى ونقل الحالات الخطيرة من الجرحى إلى المستشفى الميداني للجنة الدولية للصليب الأحمر في مظفر آباد الذي يضم 100 سرير. ومع تعطل البنية التحتية للرعاية الصحية بشدة تقوم وحدات متنقلة للرعاية الصحية الأولية تتألف من مندوبين تابعين لجمعيتي الصليب الأحمر الياباني والفنلندي بعلاج الناس ميدانيًا. وفي الخدمة الآن أيضًا فريق من الصليب الأحمر الألماني. وفي مواجهة صعوبات التنقل يستخدم العاملون الإنسانيون البغال في بعض المناطق للوصول إلى القرى.

الوضع الاقتصادي

على الرغم من أن بعضًا من محصول السنة قد تم إنقاذه. تقول السيدة **بربارة بويل** من شعبة الأمن الغذائي للجنة الدولية للصليب الأحمر إن حصة كبيرة من محصول ●●●

أعوام الأعاصير والزلازل

●●● السنة لم تُجمع وبالتالي فهي مفقودة. وفي حين نجت الكثير من الأغنام التي ترعى بحريتها في الكلأ، نفق الكثير من الأبقار والماعز المقيدة في الحظائر. وتقول السيدة **بويل** إنه بالإضافة إلى ذلك هناك عائلات كثيرة لن تتمكن من زرع بذور القمح التقليدية في نوفمبر/تشرين الثاني وليس لديها إلا القليل من المدخرات التي تعتمد عليها. وفضلاً عن ذلك، في بعض المناطق النائية يعتمد الريفيون في كسب قوتهم على استغلال الأخشاب وقد تضرر أيضًا هذا النشاط تضررًا جسيمًا. أما الوضع في مظفر آباد فهو ليس أفضل من غيره إذ عصفت الكارثة بمصدر عيش الكثير من الناس. فالكثير من سكان المدينة هم من أصول ريفية، وبما أنهم كانوا يعيشون في مناطق فقيرة، لم تتحمل المباني الزلزال، وبالتالي كانت المعاناة متفاوتة. بالإضافة إلى ذلك جاء الكثير من الناس من المناطق الريفية إلى المدينة للمساعدة في دخل الأسرة وقضوا عندما انهارت فوقهم مباني الحكومة.

ومن ثم فإن فجيعة الأهل فجيعتان، فقدان الأحبة وفقدان مصدر الدخل.

الاستجابة للاحتياجات على مرحلتين

وضعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر خطة للرد على الأزمة على مرحلتين. الأولى وتشمل مرحلة الطوارئ تقوم فيها اللجنة الدولية بتزويد 30000 أسرة أو 150000 شخص بالمأوى والأدوات المنزلية الأساسية والطعام. من بين تلك العائلات، توجد عشرة آلاف عائلة لا يمكن الوصول إليها إلا بالمروحيات، وهناك سعي حثيث للوصول إليها قبل حلول فصل الشتاء.

أما المرحلة الثانية والتي سوف تبدأ انطلاقًا من فصل الربيع فتهدف إلى تقديم المساعدة للذين يحاولون إعادة تأهيل طاقاتهم المدرة للدخل، وذلك بما يشمل الدعم في مجال الزراعة والماشية ومنح قروض صغيرة. مع استمرار تقديم المساعدات الغذائية كلما تطلب الأمر ذلك.

الماء والسكن

في المرحلة التي أعقبت الكارثة مباشرة، عمل خبراء اللجنة الدولية بنجاح جنبًا إلى جنب مع السلطات المحلية في إصلاح نظام الإمداد بالمياه في شتى أنحاء مظفر آباد. وشاركت اللجنة الدولية في إعادة تأهيل مراكز الصحة والمستوصفات.

برنامج الطب الشرعي

تمثل عملية جمع جثث الضحايا تحديًا آخر.

© ICRC/CLARKE, Fred

المدينة القديمة بمظفر آباد وقد دمرها الزلزال

© ICRC/CLARKE, Fred

رئيس اللجنة الدولية في الطائرة المروحية لنقل الجرحى

© ICRC/BJÖRGVINSSON, Jon

قافلة من شاحنات اللجنة الدولية التي تنقل المساعدات

ويقول السيد **موريس تدبال بنز** العائد أيضًا من المنطقة، وهو من شعبة المساعدات باللجنة الدولية للصليب الأحمر، إن جثث أكثر من نصف عدد القتلى لم تُجمَع بعد حتى منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني. ويستطرد قائلاً "**إن آلافًا من الأسر لن تعرف ربما ما آل إليه مصير أبنائها**"

وفي محاولة لدمج المعلومات المتعلقة بالقتلى وتداولها، دعمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الجيش والسلطات الباكستانية في جهدهما في هذا المجال.

كما أرسلت اللجنة الدولية إلى المنطقة أكثر من ألف كيس للرفات والمزيد منها في طريقها إلى هناك.

زيارة رئيس اللجنة الدولية

على صعيد تأكيد المساندة الدولية لمواجهة الكارثة، قام **جاكوب كيلنبرغر** رئيس اللجنة الدولية بزيارة لباكستان في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول، تفقد فيها أعمال الإغاثة على الصعيد الميداني، وأظهر بيان صادر عن اللجنة في التاسع من نوفمبر/ تشرين الثاني أن المساعدات التي وزعتها اللجنة الدولية على سكان منطقة «مظفر آباد» وحدها تجاوزت عتبة "الألف طن". إذ ساهمت أحوال الطقس وحالة الطرقات في تمكين فرق اللجنة الدولية في واديي "نيلوم" و"جهيلوم" من نقل أكثر من 550 طنًا من مواد الإغاثة برًا وجوًا خلال الأيام الستة المنصرمة على صدور البيان. ويبلغ الآن مجموع المساعدات التي سلمتها اللجنة الدولية 1270 طنًا.

وقد أكدت هذه الأرقام ما أشار إليه رئيس اللجنة الدولية حين صرح إثر عودته من باكستان قائلا: "**إنك تستطيع تحقيق إنجازات مهمة إذا كنت تملك الالتزام والوسائل اللازمة**". وقال أيضًا السيد **كيلنبرغر** أنه صدم أمام حجم الدمار الذي حل بالمنطقة ولكنه أكد أن اللجنة الدولية تركز الآن على ما يمكن عمله لإنقاذ الأرواح بدلاً من التركيز على العوائق اللوجستية.

رد الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على الكارثة

فور وقوع الزلزال المدمر، سارعت كل مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى العمل لدعم الهلال الأحمر الباكستاني ماديا ولوجستيا كما تطوعت جمعيات كثيرة لدعم الجهود التي تقوم بها المنظمات المتواجدة بالميدان. وتقوم اللجنة الدولية بتنسيق عملها الإغاثي بإحكام شديد بغية أن تصل إلى أفضل نتائج يمكن تحقيقها في ظل الإمكانات المتوافرة. لذا فاللجنة الدولية لا تنسق جهود الإغاثة في الميدان مع جمعية الهلال الأحمر الباكستاني فحسب وإنما أيضًا مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. إضافة إلى العديد من الجمعيات الوطنية المشاركة، ومنها جمعيات الصليب الأحمر الياباني والفنلندي والألماني والنرويجي والبريطاني، والسويدي والنمسوي، والهلال الأحمر التركي، والهلال الأحمر الماليزي، كما شاركت منظمات الصليب الأحمر الإسباني والصيني بإرسال فرق طبية ومستشفيات ميدانية.

ولم تتوان جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر العربية عن القيام بواجبها إزاء الضحايا، جنبا إلى جنب مع باقي مكونات الحركة، فقد بادرت كل هذه الجمعيات بإرسال المساعدات ومواد الإغاثة، إضافة إلى الاشتراك المباشر للعديد منها بفرق إنقاذ ميدانية، كما فعلت منظمات الهلال الأحمر القطري والهلال الأحمر الكويتي والهلال الأحمر الإماراتي، على سبيل المثال. وتعمل هذه المكونات جميعها جنبا إلى جنب مع منظمات الأمم المتحدة الإنسانية ومن بينها صندوق الأمم المتحدة للسكان، والخدمات الإنسانية الجوية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف"، إضافة إلى المنظمات الإنسانية الدولية غير الحكومية الأخرى كأطباء بلا حدود وغيرها.

وعقب شهر من الكارثة، أصدر الاتحاد الدولي بيانا أورد فيه حصيلة النتائج الناجمة حتى ذلك التاريخ، وقد جاء فيه أن القتلى بلغ عددهم ستة وثمانين ألفا كما بلغ عدد الجرحى مائة ألف، إضافة إلى ما يزيد على مائتي ألف مشرد معزولين تماما بالجبال، تتضاءل الفرصة، كما جاء في التقرير، لمساعدتهم بسبب الصعوبات المادية واللوجستية.

وبمعاونة من الاتحاد الدولي، تمكن متطوعو الهلال الأحمر الباكستاني من توزيع الخيام والمساعدات على نحو ثمانين ألفا من المنكوبين، وذلك بواسطة عربات الجيب والناقلات وبمعاونة طائرة مروحية أرسلت إلى وادي كاغان، على ما يناهز الثمانين ألفا في بالاكوت، وباتاغرام وغارهي حبيب الله. كما تمت إقامة المستشفى الميداني الدولي التابع للاتحاد في أبوتاباد الذي يستقبل مائة حالة يوميا، وتواصل دعمه لزيادة طاقته الاستيعابية.

علاج الآثار النفسية

ومن المعروف أن جانبا كبيرا من الخسائر التي تحدثها الكوارث الناجمة عن الطبيعة أو الكوارث التي من صنع الإنسان يتمثل فيما تسببه من صدمات نفسية لضحاياها، وخصوصا الأطفال، الذين يصابون بالهلع من جراء العنف الذي تمارسه عليهم الطبيعة أو الحروب، لذا تضع الحركة الدولية نصب عينيها أن يتلازم مع عملها الإغاثي عمل آخر مصاحب يستهدف علاج الآثار النفسية لدى الضحايا وإعادة تأهيلهم بشكل يؤكد على اندماجهم ثانية في سيرورة الحياة الاعتيادية، لذا يعد برنامج الدعم النفسي الذي ينفذه الاتحاد الدولي جزءا من البنية الشاملة للعمل الصحي الذي يقوم به الاتحاد. وفي هذا الصدد دخلت أنشطة المساعدات النفسية الأولية حيز التنفيذ الميداني بالعمل على إعادة بناء الشبكات الاجتماعية في المناطق المتضررة، وذلك بالتعاون مع منظمة محلية ذات خبرة في علاج الحالات النفسية والعقلية، هي منظمة "روزان" التي تعمل بصفة خاصة مع النساء والأطفال.

سباق غير متكافئ

ولكن، على الرغم من العمل المضني والشجاع الذي تقوم به تلك الفيالق الإنسانية، فما حدث يثير من جديد إشكالية هذا السباق غير المتكافئ بين محاولات العمل الإنساني وبين واقع الاحتياجات، وهو ما نشهده على نحو جلي في كل المناطق المصابة بالكوارث بأنواعها، وهو ما يلح باستمرار إلى ضرورة أن يخلو العالم بأسره إلى نفسه يحاورها في مدى الحاجة اليوم إلى إعادة تنظيم مسار الحياة على نحو يخلق أنماطا جديدة لها، بما يساعد على مواجهة قضايا العيش والتعايش على الكوكب، وبما يساعد على وضع حد لانقسام البشرية على نفسها، ويعمل على حشدها لتجنيد كل ما لديها من منجزات متقدمة في سبيل تحسين قدراتها على مواجهة الزلازل والأعاصير والمجاعات والحروب التي تحتل مكان الصدارة في الصورة الإجمالية لعالم اليوم. فتلك الجهود الإنسانية الكثيفة التي تشهدها باكستان اليوم لن تكفي أبدا لدرء آثار ما حدث، كما يقول **جان فرنسوا بيرجيه** (رئيس تحرير مجلة الصليب الأحمر والهلال الأحمر)، الذي أوضح أن ما يجري الآن بالميدان يشهد على الدور الحيوي والفعال الذي تقوم به مكونات العمل الإنساني في سعيها للتخفيف من آلام الضحايا وتقديم الدعم والمساعدة للمتضررين، لكن ما هو مطلوب ميدانيا يكاد يصل إلى أضعاف ما يحدث ■

الأرض تتصدع تحت أقدام البشر

إضافة إلى كل ما تشهده الأجيال الحالية من كوارث تقترفها يد الإنسان، ممثلة في الحروب التي يشتعل أوارها على امتداد الكوكب، راحت الكوارث الطبيعية تذكر البشرية بأنها أشد وأقوى وأكثر عنفا. فما إن بدأت آثار مد "تسونامي" تتضاءل قليلا، حتى عادت الزلازل لتضرب من جديد في باكستان وكشمير!، مخلفة وراءها أرقاما مخيفة تتحدث عمّا يناهز المائة ألف قتيل بخلاف الجرحى والمشردين، إضافة إلى دمار لأعداد لا حصر لها من البيوت والمنشآت.

ما حدث من آثار لهذا الزلزال، لا تستطيع أن تنقل الصور كافة تفاصيله، كما لا تستطيع نقلها الحكايات المروية عنه. إذ يظل الجانب الأعظم من الحدث وآثاره مطمورا في تلك اللحظات التي يصعب التعبير عنها، والتي واجهها الضحايا، عندما تصدعت الأرض من تحت أقدامهم!.

على هذه الصفحات، حاولت كاميرات التصوير أن تلملم أطرافا من بقايا المشهد.

© ICRC/CLARKE, Fred

مدينة مظفر أباد، صورة جوية تظهر جانبا من الدمار الذي أصابها

© ICRC/CLARKE, Fred

سكان قرية شيناري، جنوب مظفر آباد، أمام وحول ما تبقى من مخلفات بيوتهم.

© ICRC/CLARKE, Fred

هكذا تصدعت الطرق المرصوفة في وادي جهيلوم

•••

ما بعد الزلزال ...

© ICRC/CLARKE, Fred

عجوزان يجلسان بالقرب من منزلهما المدمر.

بقايا عائلة بجوار أنقاض منزل تهدم.

© ICRC/BJÖRGVINSSON, Jon

© ICRC/CLARKE, Fred

تمكنت قوة الزلزال من تحطيم الجسور التي تربط عددا من أجزاء وادي جهيلوم الجبلية، هكذا صار الناس يعبرون الجسور التي التوت تحت وطأته.

إحدى المصابات داخل جناح النساء بالمستشفى الميداني بمظفر أباد.

© ICRC/CLARKE, Fred

© ICRC/BJÖRGVINSSON, Jon

المستشفى الميداني الذي أقامته اللجنة الدولية بمظفر أباد.

برميل النفط أغلى من رأس نبوخذ نصر!

د. حميد عبد الله*

الجزء الأسفل من تمثال برونزي يعود للعام 2200 قبل الميلاد

يرى مؤرخون عراقيون أن اصطباغ مياه دجلة بأحبار الكتب التي رماها هولاكو في النهر العراقي عام 1258م أهون ألف مرة من استباحة المتاحف وسرقة عشرات الآلاف من أندر وأثمن القطع الأثرية في عملية سطو لم يعرف العالم مثيلا لها من قبل حدثت في التاسع من أبريل عام 2003م، فللكتب مسودات مخبأة عند كتابها أو نسخ أفلتت من يد الوحش المغولي وأخرى معروضة في مكتبات البصرة والقيروان لكن رأس نبوخذ نصر، ومسلة النصر التي دون فيها السومريون أول نصر عسكري تحقق في التاريخ، وآثار الإله مردوخ وغيرها لا يمكن أن تستنسخ أو تتكرر ولا أن يعيد التاريخ نفسه فينجب من جديد أولئك الرموز أو يكرر سيرهم ومآثرهم.

لم تجد قوات الاحتلال آنذاك ما تواجه به سرقة المتحف العراقي سوى جملة باهتة قالها الكولونيل المسؤول عن الشؤون المدنية في الكتيبة الأولى من جنود البحرية الأمريكية قال فيها: «**أنه كان بصدد إصدار الأوامر للدبابات الأمريكية لحماية المتحف لكنه اكتشف أن كل شيء قد انتهى**»!

نعم! لقد سرق كل ما سرق وما يمكن أن يسرق من آثار العراق خلال الأيام الثلاثة الأولى التي أعقبت احتلال بغداد، فكانت أيام الخميس والجمعة والسبت هي الأيام التي شهدت «جريمة القرن» كما وصفها علماء الآثار في العالم!

بعض علماء الآثار العراقيين يرون ما حدث من نهب للآثار العراقية جاء وفق خطة متزامنة ومعدة للتنفيذ مع بداية الغزو العسكري. فمدير البحوث والدراسات في هيئة الآثار العراقية دوني جورج يقول إنه وجد في المتاحف بعد سرقتها مفاتيح خاصة لفتح الأبواب المحكمة وخرائط تفصيلية للمتاحف تتضمن مواقع المخازن التي تضم أهم القطع الأثرية والبوابات الخلفية للمتحف، وهو ما يؤكد أن «غزو» المتاحف كان مخططا له كغزو العراق!

أما عالم الآثار العراقي بهنام أبو الصوف فيصنف السرقة التي تعرضت لها المتاحف العراقية إلى ثلاثة أنواع: نوع يدخل ضمن أعمال النهب والتخريب الغوغائية والآخر تم وفق تخطيط محكم انتقى منفذوه قطعا أثرية محددة بالتنسيق مع شبكات دولية متخصصة بتهريب الآثار والمتاجرة بها، ونوع ثالث هدفه التخريب الثقافي تحت دوافع دينية وثقافية!

ويقول غيث العلوان وهو موظف قديم في هيئة الآثار: إن القطع الأثرية التي سرقت مثلت تسلسلا متواصلا في توثيق مراحل تطور الكتابة والحساب والزراعة في العراق القديم وهي اللبنات الأولى لبواكير الحضارة البشرية التي وجدت في أرض الرافدين!

برميل النفط أثمن من رأس نبوخذ نصر!

في العراق هناك خمسة آلاف موقع أثري ممتدة من البصرة إلى الموصل والمعلومات المتيسرة لدى هيئة الآثار العراقية تفيد عددا من علماء الآثار أوضحوا للبنتاغون إن الآثار العراقية تعد من أهم الكنوز الأثرية في العالم على الإطلاق لكن من اجتاحوا العراق اهتموا بحماية وزارة النفط وتركوا رأس نبوخذ نصر ومكتبة آشور بانيبال التي تحتفظ بأول حوار مدون لمجالس الشورى التي عرفتها دول المدينة في سومر، تركوها جميعا لأيدي اللصوص لتعبث بها أو تهشمها أو تنقلها إلى الأسواق السوداء للآثار في أنحاء مختلفة من العالم.

من سرق القيثارة الفضية؟

ورغم مضي أكثر من سنتين ونيف على تعرض الآثار العراقية إلى أكبر عملية نهب في التاريخ إلا أن عدد القطع الأثرية المفقودة مازال قيد التكهنات، فالمسؤولون في هيئة الآثار والتراث يؤكدون أن المتحف العراقي الكائن في منطقة علاوي الحلة في بغداد فقدت منه 14 ألف قطعة أثرية من بينها 33 قطعة تعد الأهم من نوعها من حيث قيمتها التاريخية ومن بينها إناء الوركاء الذي يحكي قصة الإنسان وتاريخ خلقه من وجهة نظر العراقيين القدماء ويعود تاريخ صناعته إلى عام 2000 قبل الميلاد وقيثارة فضية عمرها أربعة آلاف سنة ومصنوعات خزفية. وقد ذهل مسؤولو الآثار العراقيون عندما جاء ثلاثة مواطنين عراقيين إلى المتحف العراقي وهم يعلنون أن بحوزتهم قطعا أثرية مهمة لكنهم يرفضون تسليمها إلى أن يطمئنوا أن المتحف وضع تحت حماية محكمة وفعلا أعاد هؤلاء العراقيون ما بحوزتهم من آثار نقلوها من المتحف إلى بيوتهم للحفاظ عليها وكان من بينها إناء الوركاء الشهير الذي لا تقدر قيمته بثمن!

تخريب المواقع الأثرية

ليس المتحف العراقي وحده الذي تعرض للنهب فمتاحف الموصل والناصرية وبقية مدن العراق قد نهبت هي الأخرى وربما كان الحال في بغداد أقل كارثية مما حدث في المتاحف الأخرى لأن جميع ما نهب من تلك المتاحف أخذ طريقه فورا إلى خارج الحدود ليجد شبكات المتاجرة بالآثار تنتظره لتتلقفه وتنقله إلى حيث أسواقه المزدهرة في دول العالم المختلفة، ومازالت زقورة أور المدرجة التي تمثل عبقرية السومريين في الهندسة المعمارية تعاني من تشوهات لحقت بها بسبب الأعمال العسكرية أو بسبب اقتلاع أجزاء منها على نحو غوغائي!

والأمر لا يقتصر على النهب والسلب بل إن ما خربته الدبابات في بعض المواقع الأثرية فاق كل تصور!

وزير الثقافة العراقي السابق **مفيد الجزائري** أعلن قبل إقصائه من منصبه إن منطقة بابل الأثرية ستظل مغلقة أمام السائحين لزمن غير منظور بسبب ما لحق بها من خراب، فبيت الملك البابلي نبوخذ نصر تحول إلى مطار للمروحيات وبيت الإله مردوخ أصبح خيمة يقطنها عدد من الجنود الأجانب فيما تركت سيور الدبابات والبلدوزرات والحادلات أخاديد وخنادق وحفرًا كبيرة في أعرق حاضنة حضارية وهي مدينة بابل الأثرية، أما في الناصرية فإن بعض الجنود باتوا يقتنون الآثار العراقية من شباب عراقيين استولوا عليها إبان سقوط النظام السابق، وتعد ناحية الفجر شمال مدينة الناصرية (400 كم جنوب بغداد) من أهم المواقع الأثرية وقد تحول ذلك الموقع إلى مرتع للنبش الاعتباطي بحثا عن آثار عراقية لم تكتشف!

وحتى الأيام الأخيرة من شهر أبريل/ نيسان الماضي كانت معاول بعض الدهماء تنبش الأرض للبحث عن أجسام غريبة في باطنها وحين يجدون أيا منها ترتفع الهلاهل والأهازيج لأن كنزا جديدا قد اكتشف. أما من يشتري هذه الكنوز فهم الأجانب الذين يسرحون ويمرحون في العراق تحت عناوين ومسميات كثيرة!

ماذا بقي من خزائن المخطوطات؟

ما لحق بالمتاحف طال خزائن المخطوطات، ففي دار صدام للمخطوطات التي أصبحت فيما بعد الدار العراقية للمخطوطات والتي تضم أكثر من 50 ألف مخطوطة سرقت مخطوطات نادرة خطت قبل آلاف السنين!

وقد ضبطت السلطات الحدودية في طريبيل مصحفا بخط الإمام علي كان في طريقه إلى عبور الحدود بالاتفاق بين أفراد وجهات متواطئة. وقد ساعد في ذلك أنه عندما سقطت بغداد فتحت أبواب دار المخطوطات، الأمر الذي سهل عملية تسرب ما تحويه من كنوز ولا أحد يعرف بالضبط كم سرق منها.

خرق للقانون

الذين مازالوا يتحدثون بلغة القوانين والاتفاقيات الدولية يرون أن نهب الآثار جريمة يحاسب عليها القانون الدولي لكن المحامي والخبير القانوني العراقي **موحان الظاهر** يقول: **إن تطبيق بنود القانون المتعلقة بهذه المسألة يتطلب أن تكون الدول الأطراف في المشهد العراقي الحالي موقعة عليها، وهو ما لا ينطبق على بعض دول التحالف التي رفضت التوقيع على اتفاقية لاهاي التي عقدت في مايو/ أيار من العام ١٩٥٤ والتي تلزم الأطراف المتحاربة بحماية الإرث الثقافي في مواقع النزاع وبالتالي فهي في حل من بنود هذه الاتفاقية!**

فالانتهاكات التي يشهدها العراق والتي تخرق كل شيء وتضرب بكل القوانين عرض الحائط، لا يشغل مرتكبوها أنفسهم بما تنص عليه اتفاقية دولية كهذه، ولا بصيحة هنا واستغاثة هناك وهم لن يأبهوا إذا تم مسح التاريخ العراقي من ذاكرة الأجيال!! ■

[إلى اليمين:] رأس سيدة من وركا، 3000 عام قبل الميلاد.

[إلى اليسار:] رأس حاكم من بلاد الرافدين، 2200 قبل الميلاد.

(*) أستاذ للتاريخ بجامعة بغداد، إضافة إلى عمله ككاتب صحفي بجريدة «المشرق».

لحسن الحظ، نجا والد "محمود" كما نجت "سيران" وأمها، ولكن الكثير من المرضى الآخرين فقدوا حياتهم في الطريق إلى المستشفى لأنهم وصلوا بعد فوات الأوان.

هوشيار قرداغي*

سكان زرغلي لن يخشوا الثلوج بعد الآن !

لم يزل **مصطفى أمين** يتذكر بوضوح مولد أصغر أطفاله الثمانية على وجه الخصوص. وفي منزله بقرية زرغلي الواقعة على سفح جبل قنديل شمالي العراق، يتذكر **مصطفى** جيدا تفاصيل ذلك اليوم قارس البرودة من شهر فبراير/ شباط عندما اضطر إلى نقل زوجته الحبلى، إلى أقرب بلدة إليه، وتدعى "رانيا"، لتلد بأمان بمستشفى البلدة، حيث تفتقر قريته إلى المرافق الصحية اللازمة.

كانت الطرق الجبلية المؤدية للبلدة مغطاة تماما بطبقة سميكة من الثلج، وكانت سيارة اللاند كروزر القديمة تزمجر عاليا بينما تشق طريقها وسط الثلوج. وحتى باستخدام سلاسل الثلوج التي تثبت على العجل، كانت الرحلة شديدة الصعوبة على الرغم من أنها تستغرق بالسيارة ساعة ونصف الساعة فقط في الأحوال العادية.

وكان على **مصطفى** وبعض من أقاربه الترجل من السيارة كل بضع دقائق واستخدام المجارف لتمهيد الطريق إلى أن أصبحت أيديهم بعد ساعات زرقاء اللون وخدرة. وبسبب سوء الأحوال الجوية. استغرق مجرد الوصول إلى الممر الجبلي الذي يشرف على السهل الذي تقع فيه البلدة عدة ساعات، ولكنهم لم يتمكنوا من التقدم إلى ما هو أبعد من هذه النقطة. ولم يكن ذلك لأنهم أعياهم التعب ولا لتعطل اللاند كروزر بل لأن المرأة المتألمة لم تعد قادرة على احتمال آلام الولادة أكثر من ذلك وهكذا حثتهم على التوقف في أي مكان لتلد طفلتها.

نزهة تبلغ عامها الخامس

واليوم بلغت الطفلة التي ولدت في السيارة تحت الثلوج الجبلية من العمر خمسة أعوام. ويحتضن **مصطفى أمين** صغيرته التي أسماها **سيران** ومعناه في اللغة الكردية "نزهة"، وذلك لتذكر ذلك اليوم الذي مثله مثل تجربة بعض الأيام الصعبة القليلة في الحياة التي تتحول لتصبح ذكرى ظريفة.

شهر الطرق المسدودة

ولكن على عكس **مصطفى أمين**، فإن ذكريات معظم سكان "زرغلي" عن أيام الشتاء عندما تسد الطرق ليست طيبة على الإطلاق. وزرغلي ليست القرية الوحيدة في الإقليم الكردي التي تعزل عن العالم الخارجي لمدة قد تصل في بعض الأحيان إلى أسابيع عديدة.

ولأهمية الحدث، هناك في الواقع شهر على الأجندة الكردية يسمى ريباندان، أي الطرق المسدودة.

© ICRC

ويحكي لنا **محمود بيراباب** من نفس القرية عن ليلة غرزت فيها السيارة التي كان يقل بها أباه عميقا في الثلج، واضطر فيها إلى حمل أبيه على صدره متسلقا به الجبال لنقله إلى أقرب قرية مما تسبب في إصابته بآلام شديدة في الصدر والظهر. وعندما وصل إلى القرية التي قصدها لم يجد بها مرافق صحية أيضا بل مجرد متدرب على الإسعافات الأولية لم يكن بوسعه سوى حقن العجوز بمادة مسكنة. لذا أخذ **محمود** أباه إلى المنزل وسهر طوال الليل يرعاه ويدعو الله أن يبقيه حيا حتى بزوغ الصباح إلى أن يتمكن من نقله إلى بلدة "رانيا".

ولحسن الحظ، نجا والد **محمود** كما نجت **سيران** وأمها، ولكن الكثير من المرضى الآخرين فقدوا حياتهم بينما هم في الطريق إلى المستشفى في "رانيا" لأنهم وصلوا بعد فوات الأوان.

واستجابة لاحتياجات القرويين الصحية، سلمت اللجنة الدولية للسلطات المحلية مركزا للرعاية الصحية الأولية في أول أكتوبر/تشرين الأول 2005 على مساحة 500 متر مربع، كما قامت اللجنة الدولية أيضا بتجهيزه بالأثاث وتزويده بالمعدات.

رعاية صحية لـ 18 قرية

ويقول **آرام رستم**، المدير العام للصحة المسؤول عن المنطقة: "**سيقدم المركز الرعاية الصحية الأولية لما يزيد على خمسة آلاف شخص في 18 قرية نائية شمالي العراق**".

ويوضح **كاوا طاهر**، مهندس اللجنة الدولية الذي أشرف على بناء المركز، صعوبة بناء أي شيء خاصة في الشتاء القارس. "**لقد أوقفنا العمل مؤقتا أثناء موسم الشتاء بسبب سوء الأحوال الجوية**".

والآن وبينما يجري العمل على قدم وساق للانتهاء من المركز قبل سقوط الأمطار وتوظيف من سيعملون فيه، لم يعد القرويون يخشون الشتاء القارس حين تغطي المنطقة بأكملها بالثلج أو يخافون الوقت الذي– كما يقول أحد الشعراء الأكراد– "**لا يرفع فيه جبل قنديل عنه الخمار الأبيض**" ■

(*) مسؤول إعلام اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالسليمانية.

© ICRC

دارفور: البيئة وجذور الأزمة

د. يعقوب عبد الله محمد*

هناك ضرورة للتعامل مع أزمة دارفور تعاملا موضوعيا ينأى بها عن التوظيف السياسي، ويعمل لصالح الإنسان في هذه المنطقة. وتفرض هذه الضرورة إعلاء الشأن الإنساني بتفعيل وتعظيم دور المساعدات الإنسانية التي تعمل على تخفيف آلام السكان الذين يعانون الويلات جراء شح الموارد وقلة الخدمات إضافة إلى عذاب التشريد والنزوح داخل الوطن وخارجه.

يقع إقليم دارفور الجغرافي في الجزء الغربي من جمهورية السودان وتبلغ مساحته حوالي 510,888 كيلو مترا مربعا تقريبًا، وتقدر هذه المساحة بحوالي 20٪ من مساحة السودان الإجمالية. ويتميز هذا الإقليم بتعدد المناخات والنظم الإيكولوجية مما أثر على أسلوب حياة السكان. ففي شمال هذا الإقليم نجد نطاق الصحراء، حيث تسود تربة السهول الطينية المسطحة والتلال الرملية والتربة الحجرية الضحلة مع قلة في الأمطار. أما في جنوب النطاق الصحراوي فيوجد نطاق شبه الصحراء الذي يتميز بالتربة الرملية في جزئه الشرقي، أما الجزء الغربي منه فيتميز بسهول التعرية المغطاة بالحصى وبعض الأراضي الطينية في الوديان. وفي الجزء الغربي من دارفور نجد الهضبة الغربية التي تشمل هضبة جبل مرة وسفوح جبل مرة. أما أواسط دارفور فتتميز بالسهول الرملية في الأجزاء ●●●

(*) كاتب سوداني.

●●● الشرقية وبالسهول الطينية في أواسط هذا النطاق وغربه، وهو نطاق يندرج في المناطق التي توصف بمناطق السافانا قليلة الأمطار. وبالنسبة للجزء الجنوبي من الإقليم (جنوب دارفور) نجده يتميز بوجود القيزان الرملية المتداخلة مع السهول الطينية (العتمور والنقعة). أما الجزء الواقع في أقصى الجنوب من دارفور، وهو المتاخم لجنوب السودان فيسود فيه نطاق الرقاب حيث يتميز بوجود التربة الطينية وكثرة الأمطار.

نمطان للإنتاج وللحياة

وتأسيسًا على قاعدة الموارد الطبيعية والتنوع الإيكولوجي وتباينها المكاني وتوزيع السكان تشكل أنماط استخدام الأرض واقتصاد دارفور ونظم الإنتاج بها والتي تنعكس في مجملها على الأوضاع المعيشية والحياتية للسكان. إذ يشهد الإقليم سيادة نمطين للإنتاج الزراعي والحيواني ممثلين في نمط البداوة، حيث تمارس مجموعات كبيرة من القبائل حياة الترحال. ونمط الإنتاج المستقر حول المستوطنات ونقاط المياه والوديان حيث تنتشر الزراعة التقليدية.

عوامل بيئية ومناخية مؤثرة

وقد تأثر نمط الترحال لحد كبير بالمتغيرات البيئية والمناخية مما أدى إلى بروز النزاعات مع المزارعين حول المسارات وموارد المياه، وتعتبر ولايات دارفور أكثر أقاليم السودان تأثرًا بموجات الجفاف والتصحر والتغير البيئي والآثار المصاحبة لها من نقص الغذاء والهجرة إلى مناطق أكثر وفرة بالموارد الطبيعية، لذا فقد كان من شأن التدهور البيئي الذي حدث نتيجة لعوامل طبيعية أو سوء استخدام الموارد أن يؤثر أثرًا بليغًا في التركيبة الديموغرافية للسكان. فقد تحركت مجموعات كبيرة من شمال الإقليم إلى جنوب وغرب دارفور طلبًا للغذاء والمرعى والماء، وأفرزت هذه التحركات السكانية عدة مشاكل تمثلت في النزاعات حول الموارد وتدني الخدمات الأساسية وعدم مقدرة المدن على استيعاب النازحين وتدني في الأوضاع الحياتية. كما انعكس التدهور البيئي في زيادة معدلات الفقر البشري، وبروز نزاعات حول الموارد الشحيحة جعل أغلب المراقبين ينظرون إلى أن النزاعات ترتبط فقط بالتنافس

الصراع الحالي ذو طابع سياسي مرتبط بالتوزيع العادل للسلطة والثروة ورفض التهميش

© ICRC

حول الموارد الطبيعية خاصة بين الرعاة والمزارعين ولكن الذي يحدث الآن أخذ منحى آخر ذا خطاب سياسي مستغلا الظروف المحلية من فقر وجهل وشح في الموارد. وهذا التحول يتطلب النظر بعمق إلى الجذور والنظر إليه في الإطار العام لأسباب النزاعات في أفريقيا.

بطالة وفقر وجهل وفجوة في التنمية

أظهرت مختلف الدراسات أنه لا يوجد سبب واحد لنشوء النزاع بل هناك عدة عوامل إيكولوجية (بيئية) تغذيها البطالة والفقر والجهل والفجوة في التنمية مما يؤدي إلى الشعور بالتهميش الاقتصادي وعدم العدالة في توزيع الموارد القومية، فالعامل الاقتصادي وعدم العدالة في توزيع الموارد يؤدي إلى الشعور بالغبن مما يساهم في استقطاب المحاربين وزيادة حدة الصراع. وإقليم «دارفور» كما ذكرنا تأثر بموجات الجفاف والتصحر أدى إلى تحركات سكانية واسعة إلى مناطق قبلية تعتبرها تلك القبائل دارًا لها والنازحون يجدون الترحال والاستقرار خلال اعترافهم بالأعراف والتقاليد المرعية في تلك المنطقة والتي تطبق بواسطة زعماء العشائر. فمن خلال هذا الاعتراف تعايش مختلف القبائل وساهموا في تكوين المؤسسات التقليدية التي تحفظ للمزارع حقوقه وللراعي مناطق للترحال والاستقرار خلال تجوالهم الموسمي شمالاً وجنوبًا. إن الممارسات التقليدية لاستغلال الأرض ترجع جذورها إلى سلاطين الفور الذين حكموا الإقليم حيث تم تقسيم أراضي السلطنة إلى حواكر قبلية «ديار» أو لبعض الأفراد المقربين من السلطان حيث تعتبر الحاكورة استغلال منفعة ويقدم للسلطان العشور وللأفراد حق الأرض.

ارتباك النظم التقليدية مع الاستقلال

قد استمر هذا الأسلوب معترفًا به خلال الحكم الاستعماري والاستقلال حتى عام 1970م عندما تمت إجازة قانون الأراضي غير المسجلة حيث اعتبرت كل أراضي دارفور (ماعدا المدن) كأنها أراض سجلت باسم الحكومة، وقد أحدث هذا القانون ارتباكًا في النظام التقليدي أدى إلى عدم اعتراف بعض

النازحين بالحقوق التقليدية، رغم هذا فإن الصراع لا زال محصورًا على المستوى المحلي ويحل بالأساليب التقليدية المعروفة عرفيا باسم «أجاويد»، إذن فإن التعايش القبلي كان معترفًا به دون النظر إلى الجوانب الإثنية أو ما عرف بالهوية كما يظن البعض.

الصراع الحالي كما ذكرنا أخذ طابعًا سياسيًا مرتبطًا بالتوزيع العادل للسلطة والثروة بل هناك اعتراف بأن الموارد الطبيعية في الإقليم رغم التدهور البيئي لها القدرة على تلبية متطلبات السكان ولكن القصور تمثل في إهمال التنمية بالإقليم وهو ما أظهر أن التدخل الحكومي في حالة الأزمات لا يعالج جذور المشكلة بل يساهم في بقاء التهميش من خلال عدم الاهتمام بالقطاع التقليدي مما أدى إلى اختلال أساليب التكيف التقليدي.

إطار محادثات السلام

من هذا السرد نرى أن أزمة دارفور مرتبطة بضمور الموارد والتنمية غير المتوازنة والتوزيع غير العادل للموارد القومية وليس بهوية من يستغل تلك الموارد. إن هذه المسائل نوقشت من خلال المحادثات التي أدت إلى اتفاقية السلام والذي يوفر الإطار العام للنظر لأزمة دارفور من خلال:

(1) التبشير بالتنمية (قسمة عادلة في الثروة القومية حسب معايير محددة وتوزيع عادل للسلطة).

(2) الاستفادة من الأعراف والمنظمات التقليدية واشتراكها في الحل.

(3) إشراك أهل دارفور في الحل.

إذن الأزمة في دارفور ليست أزمة هوية بل أزمة ذات جذور اقتصادية نجمت عنها حالة من الشعور بالإقصاء من منافذ السلطة.

ولعلنا هنا نذكر بأن أمور الأمن القومي في الدول النامية لا يمكن حمايتها سوى بالتنمية والمشاركة في السلطة، وهذه المقولة تنطبق أكثر ما تنطبق على دارفور مما يتطلب جهدًا من الدولة لكسر حلقة التهميش الاقتصادي وإزالة الشعور بالغبن.

إن أهل دارفور بإرثهم التقليدي وتعايشهم عبر الحقب التاريخية المتعاقبة لهم المقدرة في التعامل مع شح الموارد ولكن أيضا لديهم طموح في تحقيق التنمية المتوازنة والمشاركة بفعالية في نيل حقهم من السلطة والثروة القومية ■

الاعتناء بالماشية في دارفور

في أواخر يوليو بدأت اللجنة الدولية تنفيذ برنامج لتحصين حوالي 300000 رأس من الماشية في شمال دارفور ضد تعفن الدم النزفي والجمرة العرضية. فبعد ثلاث سنوات دون تحصين بسبب النزاع الذي جعل من الصعب جدًا الانتفاع من الرعاية البيطرية انخفضت مناعة الماشية في دارفور إلى الحد الأدنى وكانت الحيوانات الصغيرة السن عرضة للأمراض المستوطنة بشكل استثنائي. فطلبت السلطات المحلية والمجتمعات الرعوية من اللجنة الدولية مساعدة البدو تحديدًا. وزارت خمس فرق المنطقة شمال وشمال شرقي كتم في شمال دارفور. جاءت الحكومة السودانية بالأمصال وبعض المعدات في حين أرسلت اللجنة الدولية الموظفين ووفرت الوسائل اللوجستية. إضافة لذلك امتدت خبرات الفريق على نطاق واسع وشمل العلاج قطعانًا بلغ عددها 1200 ناقة.

وبعد نجاح هذا البرنامج تقوم اللجنة الدولية حاليا بتنفيذ برنامج لتدريب 40 مرشدًا محليًا في الصحة الحيوانية في جنوب دارفور. وبسبب النزاع، تجد مجتمعات الرعاة المحلية صعوبة كبيرة في الوصول إلى أخصائيين في الصحة الحيوانية، الأمر الذي أثر في صحة الماشية وأحوالها عامة. وتتفاقم الأوضاع نتيجة انهيار البنى الداعمة وتشتت أخصائيي الصحة الحيوانية المؤهلين. وقد تعرفت اللجنة الدولية إلى العاملين في هذا المجال بمساعدة ممثلين عن المجتمعات المحلية المتضررة وتقوم بتنفيذ البرنامج بالتعاون مع وزارة الموارد الحيوانية. ويستجيب هذا التدريب للحاجة إلى تحسين الحصول على خدمات الصحة الحيوانية ودعم الاقتصاد المحلي من خلال متابعة الحالة الصحية للمواشي في دارفور ■

© ICRC

اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وحزب الله

تعاون هدفه احترام القانون

تعمل اللجنة الدولية كوسيط محايد بين جميع الأطراف في كافة مواضع النزاع بالعالم، وهو ما يتطلب جهدا مضنيا من مندوبيها، يستهدف حفز الجميع على احترام القانون والكرامة الإنسانية، وفتح الطريق أمام العمل الإنساني للوصول إلى الضحايا. ويعود تاريخ بدء عمل اللجنة الدولية في لبنان إلى العام 1967، ومنذ ذلك التاريخ حظي عملها بالثقة والاحترام من قبل الجميع. في هذا المقال عرض مختصر لطبيعة العلاقة التي قامت على التعاون بينها وبين حزب الله.

كريم المفتي*

مع انطلاقة حزب الله في ظل الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، بادرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر العاملة في لبنان منذ سنة 1967 إلى التعرف بالمجموعة المسلحة الجديدة (آنذاك) من أجل شرح مهامها الإنسانية وعرض خدماتها المعترف بها بموجب اتفاقيات جنيف، كما فعلت وتفعل دوما مع كافة أطراف النزاع على الساحة اللبنانية، محلية كانت أو إقليمية.

في البدء، لم تكن العلاقة بين الصليب الأحمر الدولي في لبنان وحزب الله علاقة رسمية بل كان المندوبون السويسريون يلتقون ببعض الأفراد من أعضاء الحزب بشكل غير رسمي، حينها، على "أرض المعركة" إذا صح التعبير، أي في أعقاب العمليات العسكرية للقوات الإسرائيلية وحليفها "جيش لبنان الجنوبي" في جنوب لبنان، والتي كانت تسفر عن ضحايا مدنيين وهدم للمنازل وعن اعتقالات على نطاق واسع. فكان من الطبيعي للعاملين باللجنة الدولية للصليب الأحمر الساعية لمعالجة الأوضاع الإنسانية بقدر المستطاع أن يلتقوا مع مناصري المقاومة الإسلامية في المنطقة الجنوبية أثناء الأحداث.

وقد انتقلت العلاقة بين الصليب الأحمر الدولي وحزب الله من علاقة بين أشخاص وأفراد إلى علاقة رسمية مؤسسية عام 1985 بعد ثلاث سنوات من التقارب البطيء والحذر. فكيف لحزب الله أن يثق بمنظمة غربية ولو كانت إنسانية الهدف والسبيل في زمن كان الحزب يعتمد فيه الانزواء والابتعاد عن الرموز والهيئات التابعة للغرب؟ ورغم ذلك حظيت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومندوبوها بثقة مسؤولي حزب الله نتيجة عملها بالحقل الإنساني، ومن أبرز الشخصيات لدى حزب الله الذين كانوا يحترمون المنظمة السويسرية نذكر المرحوم الشيخ راغب حرب الذي اغتيل في جبشيت في فبراير/ شباط 1984.

ومع مراقبة عمل الصليب الأحمر على خط النار على مدار أيام وأشهر وسنوات الاحتلال الإسرائيلي الأولى للبنان عندما ضاعفت المنظمة الإنسانية جهودها من أجل توزيع معدات طبية للمستشفيات ومساعدات غذائية للمدنيين وإنشاء مستوصفات نقالة ودعم الإسعافات الأولية وتأمين زيارات لأهل المعتقلين في الشريط المحتل وزيارة الأسرى اللبنانيين والعرب في معسكر أنصار والسجون الإسرائيلية والبحث عن المفقودين ونقل رسائل الصليب الأحمر للأسرى لإعادة الروابط العائلية وغيرها من النشاطات الإنسانية، سرعان ما نظر كوادر المقاومة إلى الصليب الأحمر الدولي كمنظمة "فريدة من نوعها" وفهموا دورها ومهامها وطبيعة عملها بشكل دقيق فاقتنعوا بانحصار نشاطها بالمسائل الإنسانية فقط دون أية خلفيات أو أهداف سياسية. كما أدرك قادة حزب الله معنى الطابع الحيادي للمؤسسة وعدم تحيزها وسط المنازعات وسبب بقائها على مسافة واحدة من كافة أطراف النزاع حرصا على وصولها إلى الضحايا الناجمة عن فظاعة المعارك.

أول التفاعلات

ونستذكر أول التفاعلات بين حزب الله واللجنة الدولية للصليب الأحمر حين سمحت المقاومة الإسلامية لمندوبي الصليب الأحمر بزيارة المحتجزين اللبنانيين لديها عام 1989 (رغم بعض الاستثناءات في تطبيق إجراءات الزيارة المعمول بها لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر) استنادا لأحكام القانون الدولي الإنساني الذي يكلف اللجنة الدولية بزيارة الأسرى والمحتجزين في زمن الحرب منعا لاختفائهم وسعيا لتحسين ظروف اعتقالهم.

وانطلاقا من قبول حزب الله لمهام اللجنة الدولية، ازدادت العلاقة ثقة وفتح الباب لمزيد من الحوار حول كيفية تسهيل عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المناطق التي كان يسيطر عليها الحزب. وهكذا ولّد أداء المؤسسة الدولية المزيد من الاحترام لعملها وللعاملين فيها من قبل حزب الله، ويتذكر مندوب من الصليب الأحمر الدولي في إحدى مقابلاته الرسمية عام 1987 مع المقاومة في جنوبي لبنان أحد المسؤولين يقول له مداعبًا: "لقد أفشلتم عملية كنا نخطط لها منذ أسابيع". وعندما أبدى المندوب دهشته وُضّحت له الصورة وقال له المسؤول الحزبي أنه صدف مرور موكب إنساني للصليب الأحمر قرب موقع محتل كانت المقاومة تخطط في الوقت ذاته لقصفه، في حين امتنع مقاتلو حزب الله عن تنفيذ الهجوم على هذا الموقع خوفا من أن يتعرض مندوبو الصليب الأحمر للخطر، مما يدل على حرص زعماء حزب الله على احترام أحكام القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحماية شارة الصليب الأحمر وعلى سلامة العاملين الإنسانيين.

© AFP

تعود أسباب هذا الاحترام إلى أن قادة حزب الله باتوا يعلمون جيدا أن الصليب الأحمر الدولي لا يبحث في أسباب النزاع ولا في شرعية اندلاعه أو في شرعية إنشاء مجموعات مسلحة بل يسعى لتخفيف ويلات الحروب والحد من المعاملات اللا إنسانية التي تمس بكرامة الإنسان. فغالبا ما تولت اللجنة الدولية للصليب الأحمر دور الوسيط المحايد وغير المتحيز في عمليات التبادل لرفات المقاتلين والأسرى المحتجزين التي حصلت بين اللبنانيين والفلسطينيين من جهة والقوات الإسرائيلية من جهة أخرى. ومن أبرز عمليات التبادل التي أشرفت عليها اللجنة الدولية للصليب الأحمر نذكر أول عملية تبادل بين حزب الله وإسرائيل التي أطلق بموجبها 91 أسيرا لبنانيا واستعادة رفات تسعة على ثلاث دفعات عام 1991. وفي شهر أيار 1998، سلمت أشلاء لجنود إسرائيليين سقطوا في عملية إنزال في أنصارية مقابل استعادة رفات 40 مقاتلا وإطلاق 60 أسيرا من السجون الإسرائيلية. وفي 29 كانون الثاني 2004 حصلت عملية تبادل بين حزب الله والإسرائيليين تم بموجبها إطلاق 436 أسيرا عربيا ـ ومنهم 23 لبنانيا ـ وتسليم رفات 59 مقاتلا مقابل عقيد إسرائيلي ورفات ثلاثة جنود إسرائيليين.

إخفاقات عارضة

ولكن لم يكتب لمبادرات الصليب الأحمر باتجاه حزب الله النجاح في كل مرة رغم صلابة العلاقة بينهما إذ تمسك قادة المقاومة بقرارهم رفض الكشف عن مصير الأسرى الإسرائيليين الأربعة الذين اعتقلوا في عام 2000 وعدم السماح لمندوبي اللجنة الدولية بزيارتهم وطمأنة عائلاتهم. ولم تجد مطالبات الصليب الأحمر المبنية على القانون الدولي الإنساني آذانا مصغية لدى زعماء الحزب الذين بروا موقفهم باستنادهم إلى أسباب أمنية. وفي حالات أخرى، نددت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتصريحات بعض مسؤولين لدى حزب الله المؤيدة للمعاملة بالمثل في سير العمليات العدائية وهي محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني، فكان مندوبو الصليب الأحمر يحتجون مباشرة عند قادة المقاومة الإسلامية طالبين منهم احترام الواجبات المترتبة عليهم والمنصوص عليها في اتفاقيات جنيف.

وفي فترة سابقة، أوقف مسؤول ميداني من الصليب الأحمر من قبل جماعة قريبة من حزب الله في مدينة بعلبك البقاعية وحينها اتصل مسؤولو البعثة في لبنان مباشرة بزعماء حزب الله الذين طمأنوا المندوبين وأكدوا لهم إصرارهم على معالجة الموضوع بسرعة وهكذا حصل، فأفرج عن المنسق الميداني سليما آمنا ولم يؤثر هذا الحدث سلبا على العلاقة بين الصليب الأحمر وحزب الله.

أيضا لمست المقاومة الإسلامية جدية المنظمة في مساعدتها للضحايا وسط ظروف مأساوية عندما شنت القوات الإسرائيلية عملية "تصفية الحساب" الإسرائيلية المدمرة للجنوب والبقاع الغربي عام 1993 وعملية "عناقيد الغضب" في عام 1996. وبقيت العلاقة متواصلة منذ عام 1987 ولم تنقطع بعد الانسحاب الإسرائيلي في أيار 2000، فاستمر التفاعل بخصوص العديد من القضايا الإنسانية حتى بعد تحرير جنوب لبنان والدليل على ذلك المساهمة في تحضير وإتمام آخر تبادل للأسرى والرفات في كانون الثاني 2004 كما ذكرنا سالفا.

© ICRC

تواصل مرغوب

وبما أن حزب الله لا يزال لاعبا عسكريا فاعلا في الصراع العربي الإسرائيلي ويخضع لأحكام القانون الدولي الإنساني، يبقى التواصل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر المعروفة بصفتها راعي القانون الدولي الإنساني أمرا ضروريا. وأكثر من ذلك، يتفهم قادة المقاومة حدود عمل اللجنة الدولية التي غالبا ما كانت تصطدم برفض القوات الإسرائيلية أو "جيش لبنان الجنوبي" زيارة بعض أماكن الاعتقال مثل معتقل الخيام، حيث لم يتمكن الصليب الأحمر من دخوله قبل عام 1995 أي خمس سنوات قبل التحرير وعشر سنوات بعد إنشاء السجن. رغم ذلك، لم يوجه أنصار المقاومة الإسلامية للمنظمة الإنسانية أي لوم أو نقد بالإهمال أو التقصير إزاء عدم استطاعتها تجاوز رفض سلطات الاعتقال؛ وكذلك تفهمت المقاومة عدم تمكن اللجنة الدولية من زيارة أحد زعمائها، الشيخ عبد الكريم عبيد الذي اختطف من قبل القوات الإسرائيلية وأسر في السجون الإسرائيلية، إلا بعد عشر سنوات من اعتقاله بسبب الرفض المستمر للسلطات الإسرائيلية بذلك (انظر شهادة الشيخ عبد الكريم عبيد عن تجربته تحت الأسر حتى الإفراج عنه في عملية التبادل عام 2004 في الزاوية المجاورة للمقال)، فصحّ هنا وصف أحد قياديي حزب الله لدور المنظمة الدولية في بعض المواقف بـــ"العين البصيرة واليد القصيرة".

حتى اليوم، لا يزال قادة الحزب يقدرون الجهود التي تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل مساعدة وحماية المعتقلين والبحث عن المفقودين وإعادة رفات المقاتلين. ويتجسد هذا التقدير في كل مرة يجتمع فيها مندوبو اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع أعضاء من زعامة حزب الله كلما اقتضت الضرورة لمعالجة المسائل الإنسانية الناتجة عن النزاع بين لبنان وإسرائيل ■

(*) مسؤول الإعلام في بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في لبنان.

الشيخ عبد الكريم عبيد*

شهادة للتاريخ

بسمه تعالى،

منذ العام 1982م وبعد الاجتياح الصهيوني للبنان وما رافقه من اعتداءات على المدنيين وتجاوزات لكل الأعراف والقوانين الدولية والإنسانية، وما لاقاه أهل هذا البلد من عذابات وآلام وخصوصًا أهل الجنوب. وبالأخص في حالات الحصار والمداهمات والمواجهات مع قوات الاحتلال وبشكل أكثر خصوصية ما عاناه المعتقلون في معتقلات وسجون العدو في أنصار والخيام وعتليت فضلاً عن مراكز التحقيق التي كانت منتشرة في الجنوب.

كان للجنة الدولية للصليب الأحمر دور هام في التخفيف من وطأة كل هذه الأمور وكان لها دور أهم مع الأسرى والمعتقلين، حيث كان الصليب الأحمر هو الوسيلة الوحيدة للاتصال بين الأسرى والأهالي حين يسمح العدو. وكان له دور فعال في نقل الرسائل والأخبار الإنسانية والعائلية وتأمين بعض الاحتياجات المادية والمعنوية مثل الملابس وأدوات الرياضة والقرطاسية والكتب وفي بعض المجالات الصحية وبعض الزيارات للعائلات مع الأسرى طبعًا عندما يسمح المحتل بذالك، وكم كان يسعى أفراد الصليب الأحمر جاهدين من أجل تأمين ذلك، ولكن تشدد العدو كان يحول دونه ويضرب بكل المواثيق الدولية والإنسانية عرض الحائط.

وعندما أتكلم عن التعاون بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللبنانيين وخصوصًا الجنوبيين في زمن الاحتلال وحتى يومنا هذا، مع بقاء جزء من الأرض محتلاً وبعض الأسرى في سجون العدو، لابد من الإشارة إلى التجربة الخاصة مع أفراد الصليب الأحمر، إن في لبنان قبل اختطافي أي قبل عام 1989م، أو بعد ذلك زمن الأسر أي ما بين 1989م حتى 2004م. إذ أنه كان هناك تعاون جيد قبل الاختطاف. وعلمت بعده بالجهد الذي بذلوه من أجل التواصل معي، ولكن دون جدوى حتى عام 2000م. في مستهل هذا التواصل كان للصليب الأحمر الدور في إخباري بوفاة والدتي وبعض أخبار عائلتي. واستمر التواصل بشكل متقطع حسب سماح العدو، إلى يوم إطلاق السراح فعلمت بوفاة والدي بعد والدتي وبعض الأقارب والأصحاب. وتلقيت رسائل حول أحوال أولادي وأحوال الوطن. وقد أمّن الصليب الأحمر بعض المستلزمات الضرورية لي ولإخواني الأسرى كما ذكرت من ملابس وقرطاسية وكتب، وأهم شيء أنه عمل على تأمين حالة التواصل مع الأهل وإن كانت متقطعة.

© ICRC

وللجنة الدولية للصليب الأحمر دور في تنفيذ عمليات التبادل بين العدو والمقاومة الإسلامية، وذلك في نقل الأسرى وجثث الشهداء وتبادلها مع الأسرى وجثث القتلى من الأعداء، ولم يكن ليحصل ذلك بالشكل الصحيح والجيد لولا دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وكذلك لا تزال اللجنة الدولية على تواصل مع الأسرى المحررين بعد خروجهم من السجون للاطمئنان على حالتهم الصحية والمعنوية.

إضافة إلى ذلك هناك دور للجنة الدولية للصليب الأحمر في الأمور الصحية وتوفير الرعاية لمن لا يزالون تحت الاحتلال أو في سجون العدو من الأسرى اللبنانيين والعرب. وحتى المدنيين خارج السجون لأن الوطن إذا كان محتلا يتحول إلى سجن كبير، فيحتاج أهله للرعاية والمساعدة وهذا ما يقوم به الصليب الأحمر دائما.

وبالفعل، فإن دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر مهم جدًا في هكذا ظروف وفي كل الظروف لسكان المعمورة بأسرها، وخصوصًا في التعاون مع جمعيات الرعاية الأهلية والحكومية والمنظمات الإنسانية الأخرى.

وأنا الأسير المختطف لمدة خمسة عشر عامًا والمحرر منذ حوالي السنتين أشهد لهذه المنظمة الإنسانية بحسن الأداء وأفضل التعامل والرعاية في القدر المسموح به من طرف العدو المحتل ■

(*) عضو في المكتب السياسي لحزب الله، أسير سابق في السجون الإسرائيلية.

رغم أن الحرب محظورة من حيث المبدأ، بموجب القانون الدولي، فإن عالمنا المعاصر لم يسلم من ويلاتها، وهي تعصف الآن بمناطق كثيرة من العالم ومنها المنطقة العربية، حتى أن بعض الأصوات تتعالى يائسة ناقمة أمام طغيان العنف المسلح والاستهتار بالقيم الإنسانية. وفي المقابل تتمسك أصوات أخرى بأحكام القانون مطالبة بتطبيقه لحماية حقوق ضحايا الحروب وملاحقة منتهكي تلك الحقوق. ونحاول هنا استحضار أبرز ملامح ارتباط العرب بالقانون الدولي الإنساني قديما وحديثا، ليتبين لنا أن فظاعة جرائم الحرب لن تتمكن من كتم صوت القانون وطمس معالم المبادئ الإنسانية التي يستند إليها.

العرب والقانون الدولي الإنساني

د. عامر الزمالي

يعرف أهل الذكر والاختصاص أن القانون الدولي الإنساني هو فرع من فروع القانون الدولي العام تستهدف أحكامه العرفية والاتفاقية حماية فئات محددة من الأشخاص والممتلكات أثناء النزاعات المسلحة. وهو الاصطلاح الحديث لما كان يعرف بقانون الحرب أو قانون النزاعات المسلحة. وما يفسر شيوع عبارة "القانون الدولي الإنساني" هو غايته التي تقوم على ضرورة مراعاة المقتضيات الإنسانية في حالات تعد من أشد العلاقات البشرية قسوة وتعقيدا، ألا وهي الحروب أيا كان مداها ونطاقها. والحرب "كائنة في الخليقة منذ برأها الله" (ابن خلدون).

ميراث إنساني عريق

ولم تكن قيم العدل والكرم والشجاعة والمروءة غائبة في المجتمعات العربية قبل ●●●

© AFP

●●● الإسلام، ويزخر الشعر الجاهلي (رغم المعاني السلبية التي ارتبطت بالحقبة الجاهلية) بالاعتداد بها، وتوارثتها الأجيال عبر الحكم والأمثال السائرة، ويكفينا تأمل قول عنترة العبسي "أغشى الوغى وأعف عند المغنم" لندرك أن قطبي المعادلة في قانون النزاعات المسلحة الحديث، وهما الضرورات الحربية والمقتضيات الإنسانية، لم يكونا خافيين على نظر من كان يمثل لسان حال جماعته أي الشاعر الجاهلي. وكان حق الجوار وواجب الوفاء بالعهود من أهم أسس مجتمع ما قبل الإسلام. وأبقى الدين الجديد على ما وافق مبادئه من أعراف قديمة مثل الجوار والوفاء بالعهد ونبذ الغدر ونصرة المظلوم، ولنا في إشادة الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) بحلف الفضول خير مثال على ذلك. أما الفقه الإسلامي الذي بني على المصدرين الأساسيين، الكتاب والسنة، فإن مدارسه المختلفة لم تترك جانبا من جوانب الحرب إلا وتناولته إجمالا أو تفصيلا. وكما هي حال الأمم جميعا، لم يخلُ تاريخ الأمة الإسلامية من الحروب، داخل حدودها وخارجها، ووصف لنا المؤرخون وقائعها ومآلها وسجلوا أيضا أبرز المواقف الإنسانية وأسماء أصحابها.

تواجد على المسرح الإنساني العالمي

منذ بواكير القانون الدولي الإنساني الحديث أي بداية حركة إبرام معاهدات دولية متعددة الأطراف تعنى بمصير ضحايا الحروب وتحديد واجبات المتحاربين أثناء استخدام وسائل القتال وأساليبه، بادرت الدولة العلية (تركيا العثمانية) التي كانت تتبعها معظم البلاد العربية، إلى الانضمام إلى المعاهدات ذات الصلة وشاركت لاحقا، ومعها الدولة الفارسية، في المؤتمرات الدولية المخصصة لتدوين أعراف الحرب وقوانينها. ومع ظهور الدول العربية المستقلة، أكد العرب حضورهم في المؤتمرات الدبلوماسية التي طورت أحكام القانون الدولي الإنساني وفي مؤتمرات حركة الهلال الأحمر والصليب الأحمر الدولية، عبر ممثلي الحكومات والخبراء وممثلي جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر. وجميع الدول العربية اليوم أطراف في اتفاقيات جنيف لسنة 1949 المتعلقة بحماية ضحايا الحروب، وأغلبها أطراف في البروتوكولين الإضافيين إلى اتفاقيات جنيف الصادرين عام 1977، بالإضافة إلى أهم المعاهدات التي يتكون منها القانون الإنساني مثل معاهدات حماية الأعيان الثقافية وحماية الأطفال زمن الحرب، وحظر بعض أنواع الأسلحة أو تقييد استخدامها وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

العرب أمام تحديات النزاعات المسلحة الحالية

لا تتصل الحروب المستعرة الآن في المنطقة العربية أو المتصلة بها بأي وجه من الوجوه مع ماض بعيد أو قريب، ولا يخفى على أحد ما تحمله من آثار مباشرة أو غير مباشرة على حياة الأشخاص المحميين بموجب القانون الإنساني وصحتهم وممتلكاتهم وموارد عيشهم. وإلى جانب طول زمن بعض الحروب وحالات الاحتلال الأجنبي في المنطقة العربية، ثمة نزاعات أفضت إلى تلاشي هياكل الدولة أو إضعافها وسيطرة أمراء الحرب على مواقع جغرافية وسكانية تمكنهم من محاربة السلطة المركزية أو فرقاء آخرين، وإخضاع جزء من السكان وتحويلهم إلى عبيد جباية رغبا ورهبا. ومنذ تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت الحرب المزعومة على الإرهاب ظاهرة عالمية تمتد آثارها إلى كثير من البلدان في المنطقة العربية وخارجها وتطال وسائلها وأساليبها حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وحتى لا نتجاوز إطار القانون الدولي الإنساني الذي ينطبق على النزاعات المسلحة فور نشوبها ويهتم بمصير غير المقاتلين والممتلكات المدنية، دون الخوض في أسباب الحروب ومبرراتها وأهدافها وشرعيتها أو عدم شرعيتها، يجب أن نؤكد صلاحية الأحكام الدولية الإنسانية في جميع حالات النزاعات المسلحة ومعاملة المتضررين من آثار النزاع وفق المعايير المعترف بها عالميا. ويدرك متتبعو الأوضاع الإنسانية في مختلف أنحاء العالم خطورة انتهاكات قواعد القانون الدولي الإنساني على الأرواح والممتلكات وما تنطوي عليه من تراجع عن مبادئ ذلك القانون وتشكيك في نجاعته وفاعليته وتلويح بوجوب مراجعته وتغييره. إلا أن مضمون القانون الدولي الإنساني يفند ذلك كله، فقد بلغ هذا القانون درجة عالية من الدقة والشمول يصعب معها إلقاء اللوم على المنظومة القانونية واتهامها بالنقص والغموض. والحقيقة أن مرجع الانتهاكات المرتكبة في الحروب لا يكمن في "نقائص القانون" بل في النكوص عن تطبيقه ومراعاة ما يحمله من التزامات، ومنها ما يتعلق بالإجراءات الوقائية ومنها ما يتصل بالعقاب وسير العدالة.

تنمية ثقافة القانون الدولي الإنساني وتعميق مفاهيمه

تقع مسؤولية نشر القانون الدولي الإنساني وتدريسه في المؤسسات المدنية والعسكرية على الأطراف المتعاقدة، أي الدول. ونلاحظ أن الدول العربية، مثل سائر أعضاء المجموعة الدولية، متفاوتة الجهود في مجال النشر والتعليم المقصودين هنا.

فقهاء القانون العرب أسهموا في تطوير القانون الدولي الإنساني.

كافة الدول العربية اليوم أطراف في اتفاقيات جنيف لسنة 1949 المتعلقة بحماية ضحايا الحروب.

وشهدت السنوات القريبة الماضية مبادرات مشجعة تشمل أهم المؤسسات المعنية بتدريس القانون الدولي الإنساني. وتشارك السلطات المختصة والهيئات التربوية والجامعات والمعاهد العسكرية والقضائية والدبلوماسية في وضع البرامج المتعلقة بالقانون الإنساني وتنظيم الندوات والدورات التدريبية والتعليمية والمؤتمرات العلمية المتخصصة، أضف إلى ذلك الاهتمام الإعلامي المتزايد بالمسائل الإنسانية والقانون المتصل بها، والعناية بتعريف القانون الإنساني في المنابر الإعلامية أو من خلالها. وهنالك تعاون وثيق بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر والهيئات العربية المعنية الأخرى، ومنها جامعة الدول العربية، لتنسيق الجهود وإنجاز المشاريع الرامية إلى تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني. ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى اللجان المكلفة بشؤون القانون الدولي الإنساني التي شكلت في بعض البلدان العربية، وهي هيئات منبثقة عن الوزارات المعنية مباشرة بتنفيذ القانون الدولي الإنساني وجمعية الهلال الأحمر الوطنية تساعد السلطات التنفيذية والتشريعية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للمواءمة بين القانون الإنساني والقانون الوطني وتقدم إليها الرأي والمشورة بشأن أحكام القانون الدولي الإنساني وما يتصل بها.

تطور مطّرد

وبفضل البرامج التعليمية والدورات التدريبية المتخصصة، ارتفع عدد الخبراء العرب في القانون الدولي الإنساني، ونالت هذه المادة حظا من البحوث والدراسات الجامعية. وساهمت نخبة من أساتذة القانون الدولي العرب المتخصصين في إعداد الدراسة الصادرة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر مطلع هذا العام بشأن قواعد القانون الدولي الإنساني العرفية (انظر مجلة «الإنساني» العدد 31).

إن مواكبة مسيرة القانون الدولي الإنساني الحديث من قبل العرب، مجتمعات ودولا، تستند إلى إرث حضاري عريق ثري كما أن النزاعات والأزمات التي تجتاح عالمنا المعاصر تثير إشكاليات وقضايا تؤثر في تطبيق القانون الدولي الإنساني بشكل مباشر أو غير مباشر، فقد لا يمر يوم من الأيام دون أن تطل علينا أنباء عن أوضاع أسرى ومعتقلين أو نازحين ومرحلين ومشتتين بسبب الحروب أو استخدام وسائل وأساليب قتال محظورة أو استهداف مدنيين في عمليات حربية!.. وهموم من هذا القبيل لا يجب أن تنسينا الإشارة إلى السعي الدؤوب إلى تحسين حال ضحايا الحروب وإعادة الأسرى إلى أوطانهم وجمع شمل الأسر التي فرقتها الحروب وتقديم المساعدة إلى من يحتاجها دون تمييز، وأساس ذلك الأحكام الدولية التي كرسها القانون الإنساني.

وبقدر ما يتطلع العرب إلى عالم يسوده الأمن والسلام والاستقرار والتقدم والعدالة وتحكيم القانون دون إجحاف أو ازدواجية، ووضع المبادئ الإنسانية موضع التنفيذ في منطقة أضحت مسرحا لحروب طويلة مرهقة لأجيال متلاحقة، بقدر ما يهتمون بقيمة القانون الدولي الإنساني بصفته حائلا دون استبداد القوة المسلحة ويسعون إلى المشاركة في تطوير أحكامه وترسيخها، انطلاقا من إيمانهم العميق باحترام كرامة الإنسان في جميع الحالات ■

تحديات متزايدة في عمل الحركة الدولية

في الفترة من السادس عشر إلى الثامن عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني 2005، عقد اجتماع لمجلس المندوبين منبثق من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في مدينة سيول، عاصمة كوريا. ويتكون المجلس من مندوبي 182 جمعية وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بالإضافة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي.

وقد تضمن جدول أعمال المجلس لهذا العام القضايا المتعلقة بالوصول إلى الضحايا والفئات المستضعفة، والعمل الإنساني المحايد والمستقل، واحترام التنوع ومحاربة التمييز، وتعزيز القانون الدولي الإنساني، واعتماد شارة تضاف لشارتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

في اليوم الأول من اجتماع المجلس لهذا العام. حدد المتحدثون في الجلسة الافتتاحية العامة التحديات التي تواجهها المنظمة، بما فيها الوصول إلى المستضعفين دون عوائق وحماية استقلالها وحيادها وتغير طبيعة النزاعات المسلحة.

وأكد السيد " هان وان سانغ"، رئيس الصليب الأحمر الكوري في جمهورية كوريا، على أن الوصول إلى المحتاجين يعد مسألة ملحة بالنسبة للصليب الأحمر والهلال الأحمر. كما أضاف قائلا: "استنادا إلى تجربتنا المشتركة وحكمتنا يتحتم علينا أن نجد أحسن السبل وأنجعها لتحقيق رؤيتنا المشتركة".

أما الدكتور محمد مطلق الحديد، رئيس اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر، فدافع من جانبه عن الحلول الفعالة لمواجهة التحديات الإنسانية الجديدة القادمة. فلاحظ قائلا: "علينا أن نضع نصب أعيننا أن العمل المؤثر الذي يركز على الاحتياجات الفعلية والذي يتم إنجازه بحرفية ومصداقية وبطريقة منسقة هو وحده الذي يمكن أن يعزز موقفنا على المدى البعيد ويجلب الموارد التي نحن بأمس الحاجة إليها".

وحددت السيدة "ساداغو أوغاتا"، رئيسة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، حماية ضحايا الحرب المدنيين كمشكلة رئيسية. كما لاحظت أن المساعدة ينبغي أن تقدم على أساس احتياجات الضحايا وليس على أساس المصلحة السياسية، كما دعت إلى تعاون أفضل بين العاملين في المجال الإنساني ومنظمات حقوق الإنسان.

من جهتها شددت السيدة "سوزان جونسون"، مديرة العمليات بالاتحاد على الحاجة إلى إيجاد طريقة أفضل للوصول إلى المجتمعات المحلية وإلى نهج بعيد المدى لتقديم المساعدة من أجل أن ينهض الاتحاد بواجبه بنجاح ويزيد حجم العمليات. كما أكدت على أهمية زيادة الوعي على المستوى العالمي قائلة: "علينا ألا ننسى أن الحياد لا يعني الصمت، وعلينا أن نجذب الانتباه إلى الاحتياجات وحث الحكومات على النهوض بواجباتها إزاء مواطنيها. إن أساس عمل الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي ننتمي إليه هو قدرتنا على الحفاظ على إنسانيتنا وحيادنا واستقلالنا في سياقات تطغى عليها الاعتبارات السياسية والعسكرية بشكل مطرد والحفاظ على نظرة الآخرين إلينا كمحايدين ومستقلين".

من جانبه أشار "بيير كراينبوهل"، مدير العمليات باللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى تغير طبيعة النزاعات المسلحة التي غدت نزاعات داخلية في معظمها الآن، تميزها في الغالب أزمة لها صلة بمشروعية الدولة وتنخرط فيها أطراف متحاربة أكثر تنوعا ولها أهداف متنوعة أيضا. وهذا تحد ضخم يقف عقبة أمام اللجنة الدولية في النهوض بتفويضها الإنساني.

وأوضح «كراينبوهل»، قائلا: إن الوضع أصبح أشد تفاقمًا بسبب عوامل منها الحرب على الإرهاب، والانتشار الواسع للأسلحة، والهجرة الجماعية، والتنافس على الموارد، وانهيار الخدمات العامة.

يعقد مجلس المندوبين جلساته كل سنتين بحضور جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر كافة، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر ويناقش مسائل تتعلق بالعمل ويوافق عليها، وذلك بغية تنفيذ المهمة الإنسانية العالمية التي تضطلع بها هذه المنظمات ■

خلال الأعوام الثمانية الماضية، عكفت فرق من الباحثين تحت إشراف اللجنة الدولية على إنجاز دراسة حول القانون العرفي تم التعرف فيها إلى 161 قاعدة تمنح الحماية القانونية للمتضررين من الحرب. وتستند هذه القواعد إلى ممارسات الدول "الواسعة النطاق والملزمة". وتعد اليمن إحدى الدول التي تجعل من القانون العرفي أحد مصادر التشريع. في هذا المقال يسلط الدكتور عبد الوهاب شمسان الضوء على التكامل بين القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي في الجمهورية اليمنية.

تكامل القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي

في ضوء التجربة اليمنية

تعد دراسة القانون الدولي الإنساني من الدراسات الحديثة في الفقه الدولي التي أوحت بدراستها العديد من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان (وفي مقدمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كمنظمة فريدة فيما يتعلق بوضعها القانوني في إطار القانون الدولي، ودورها في وضع اتفاقيات جنيف وترسيخها، وفي تاريخها ودورها في تقديم إغاثة غير متحيزة للضحايا المدنيين والجرحى من كل الأمم)، التي رأت به مجموعة القواعد القانونية الآمرة التي أقرها المجتمع الدولي "ذات الطابع الإنساني" التي يتضمنها القانون الدولي العام والتي تهدف إلى حماية الإنسان في السلم والحرب على السواء. ومن ثم فإن محاولة البحث عن أساس القوة الملزمة لتلك القواعد التعاهدية منها والعرفية، ولأوجه التكامل بينها هي من الأمور الجديرة بالاهتمام.

وقد يكون من المفيد هنا أن نذكر شيئا عن ماهية القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي ليس بغرض التطرق إليهما بصورة شاملة، ولكن للتعريف بهما وإبراز جوهرهما المشترك وخاصة أن القانون الدولي الإنساني ذاته، ما هو إلا مجموعة الأعراف التي توفر الحماية لفئات معينة من الأفراد والممتلكات، تحرم أية هجمات قد يتعرضون لها أثناء النزاعات المسلحة سواء كانت هذه النزاعات ذات صفة دولية أو صفة غير دولية.

وعليه فالقانون الدولي الإنساني هو مجموعة المبادئ أو القواعد التي تنظم أساليب ووسائل القتال فضلا عن تقديم الحماية الإنسانية للسكان المدنيين والجرحى والمرضى من المقاتلين وأسرى الحرب، أما القانون العرفي فهو جملة من المعايير التي تطبق في مختلف مناحي الحياة في مجتمعات أقل تطورا، والقانونان رغمًا عن ذلك هما متكاملان من حيث الاهتمام بالانسان وحقوقه والحفاظ عليه.

مصدران من مصادر القاعدة القانونية

مما سبقت الإشارة إليه يتضح أن القانون الدولي الإنساني مع القانون العرفي يشكلان المصادر أو المكونات الأساسية للقاعدة القانونية. علاوة على ذلك فإن أكثر المعايير (المبادئ أو القواعد) وضوحا وأهمية وذا صفة عرفية هو معيار إلزام الدول غير الأطراف بالمعاهدة التي أشهر فيها.

وهذا بالطبع يبين لنا أنه ليس ما يلزم مثل تلك الدول أحكام المعاهدة بل المعيار العرفي ذو المضمون المطابق. كما أن القانون العرفي مهم أيضا لأنه يشمل أمورا لا تغطيها معاهدات القانون الدولي الإنساني بشكل كاف. ولأن المعيار عرف فإنه مهم أيضًا لقواعد التفسير المطبقة، وقد تكون له نتيجة مفيدة في تقييد

د. عبد الوهاب شمسان*

قدرة الدول على إبداء تحفظات على معاهدات القانون الدولي الإنساني ذات المضمون القانوني العرفي الرفيع أو إدانتها. ولا تستطيع دولة التهرب من واجبها الذي يفرض عليها الالتزام بقواعد القانون الدولي العام.

ومن ناحية أخرى نجد أن أي نقاش للقانون العرفي لا يهدف إلى غض الطرف عن اتفاقيات جنيف التي نالت مصادقة عامة ومصادقة الكثير من الدول للبروتوكول الإضافي، الذي لا يعد ملزما فقط للدول المصادقة عليه، بل وللدول غير المصادقة أيضًا، فما دام لقى مثل هذا القبول الواسع، فإنه أصبح بحكم ذلك قانونًا عرفيًا دوليًا ملزمًا.

وبالنسبة للدول الأطراف في معاهدات القانون الدولي الإنساني تعتبر جميع أحكام المعاهدة سواء عكست قانونا عرفيًا أم لا ملزمة طبعًا. ورغم ذلك، يعتبر القانون العرفي في القانون الوطني لعدة بلدان، ومنها الجمهورية اليمنية (التي هي محور بحثنا هذا) جزءًا من دستورها، فالقانون العرفي هو أحد المصادر الأساسية للتشريع القانوني في الجمهورية اليمنية، بينما تعتبر الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع عمومًا التي تؤكد بأن الثابت بالعرف كالثابت بالنص.

وهذا يعني أن القانون العرفي يمثل إلى جانب التشريعات القانونية الدستورية في الجمهورية اليمنية آليات لتنظيم السلوك البشري والاجتماعي، التي يتغير دورها وفعاليتها على مستويات مختلفة من التنظيم الاجتماعي والسياسي، فالقانون العرفي في الجمهورية اليمنية له أهمية كبيرة، رغم أن التشريعات القانونية أصبحت اليوم تسبق القانون العرفي.

ومع ذلك، هناك درجة من التطابق بين القوانين التي يسنها البرلمان (كأعلى سلطة تشريعية) والقانون العرفي الذي لا يزال سائدا في المجتمع، حيث نجد أنه وفي حالات معينة هنا وهناك يتم الاستخفاف بالقوانين والتمرد عليها، الأمر الذي يعكس عدم الاحترام لمنظومة التشريعات القانونية عموما، ولمبدأ خضوع نظام الحكم للقوانين وخضوع الجميع (حكاما ومواطنين) لحكم القانون.

من جانب آخر يمكننا القول أنه وبغض النظر عمّا يؤخذ على القانون العرفي، بأنه قانون غير مكتوب، يعتريه الغموض والإبهام بعكس التشريع، الذي تتم صياغته في نصوص مكتوبة محكمة تضفي عليه الكثير من الوضوح هذا من جانب. ومن جانب آخر هناك من يعتبر أن القانون العرفي أكثر قواعده محلية أو موضوعية، ولهذا فإنه يعكس تعدد النظم القانونية في الجمهورية اليمنية بعكس التشريع القانوني الذي يحقق وحدة النظام القانوني للدولة.

ما يلزم الدول ليس أحكام المعاهدات بل المعيار العرفي ذو المضمون المطابق

قضاة لا يعملون في الفراغ

على أن هذه العيوب التي أفردت للقانون العرفي لا تقدح في أهميته كمصدر احتياطي من مصادر القانون في الجمهورية اليمنية بجانب التشريع، ذلك أن القانون العرفي يقوم من ناحية بسد ما قد يكون في التشريع من نقص وقصور، كما يقوم من ناحية أخرى بضبط وتحديد معاني بعض المصطلحات والمعايير التي ترد في التشريع القانوني الذي يهدف إلى تدوين وتوضيح القانون العرفي المتواجد من قبل قيام التشريعات الأخرى.

إن القانون العرفي في الجمهورية اليمنية مرتبط ارتباطا وثيقا بالنظام القانوني المقنن، •••

(*) أستاذ القانون الدولي – كلية الحقوق – جامعة عدن

●●● فالقضاة مثلا، لا يعملون في الفراغ، بل هم جزء من المجتمع الذي يعملون فيه، ويقتضي أن تكون المبادئ القانونية التي طوروها وطبقوها انعكاسا إلى حد ما للمشاعر السائدة والأعراف أو العادات المقبولة، رغم ذلك فإن الانحياز التلقائي للقرارات التي يضعها القضاة، لا إلى مقاييس المجتمع وعاداته، الذي لا يمكن أن يكون مقبولا دون تحفظ معتبر، الأمر الذي يجعل القانون يبعد شيئا فشيئا عن حقائق الحياة اليومية، ولذا تنعكس هذه الحالة في التقاعس، والعرقلة أحيانًا، وعدم الانشداد إلى إصلاح القانون عن طريق التشريع إلا في الحالات النادرة.

وعلى الرغم من أن النصوص الدستورية في الجمهورية اليمنية هي التي تجعل للاتفاقيات قوة القانون متى استكملت إجراءات الإصدار والنشر فإن التطبيق العملي قد لا يلاحق دائما بمقتضى النص الدستوري بأعمال أحكام الاتفاقيات باعتبار أن لها قوة القانون اليمني ومرتبته. وقد يكون ذلك راجعا إلى مالا يخفى من اختلاف في صياغة الاتفاقيات قد يكون مألوفا في صياغة التشريعات الداخلية اليمنية، كما قد يرجع إلى أنه من الاتفاقيات ما تتضمن مبادئ وتوجيهات عامة تتأبى بذاتها بهذه المثابة على التطبيق المباشر إلى جانب ما تتضمنه من أحكام قد تختلط بها فيصعب التفرقة بينها، ويدق التمييز بشأن كل منها.

تكييف القانون العرفي في قاعدة ملزمة

وبهدف تجاوز هذا الخلط أو عدم التناسب والتناسق، ولتجسيد إلزامية قواعد القانون الدولي الإنساني فإن الجمهورية اليمنية وبهدف خلق التكامل معها عملت على تكييف القانون العرفي وتقنينه في قاعدة قانونية ملزمة، ابتداء بإعلان التزامها بجميع أحكام ومبادئ القانون الدولي الإنساني التي تضمنتها اتفاقيات جنيف إيمانا منها بأهمية أحكامها القانونية وتواؤمها وقواعد الشريعة الإسلامية لتحقيق الهدف المنشود للقانون الدولي الإنساني، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ما تضمنته هذه القواعد الاتفاقية والبروتوكولات هي في الحقيقة والواقع تسجيل لما دونته الشريعة الإسلامية.

ومسألة ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني وقواعد القانون العرفي احتراما تاما تتطلب اتخاذ جملة من التدابير المشتركة لتحقيق ذلك سواء من خلال إطلاع جميع الناس، مدنيين وعسكريين، على حد سواء على قواعد ومبادئ ومفاهيم القانون الدولي الإنساني وقواعد القانون العرفي في نفس الوقت. أو من خلال منع وقوع أية انتهاكات للقانونين ومعاقبة مرتكبيها عند الضرورة. ولعل الجهود التي بذلها المشرع اليمني الهادفة إلى إيجاد التوافق والتكامل بين التزام المواطن وحقوقه المكتوبة في الدستور والقانون باعتباره إنسانا أولا وأخيرا في حالتي السلم والحرب، قد أثمرت وكان انعكاسها في العديد من القوانين، كقانون رقم (67) لعام 1991 م، الخاص بالخدمة في القوات المسلحة والأمن وقانون الإجراءات رقم (13) لعام 1994 م، والقانون رقم (6) لعام 1995 م بشأن إجراءات اتهام ومحاكمة شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا في الدولة، والقرار الجمهوري بالقانون رقم (7) لعام 1996 م، بشأن الجرائم والعقوبات العسكرية. وكذا القانون رقم (12) لسنة 1998 م بشأن الجرائم والعقوبات العسكرية، الذي أفرد في بابه الثالث، فصلا كاملا لجرائم الحرب، وقانون استخدام شارة الهلال الأحمر والصليب الأحمر رقم (43) لعام 1999 م وغيرها من القوانين والقرارات التي اتخذتها الجمهورية اليمنية عكست من خلالها الإيمان الكامل بأن عملية تطبيق وتنفيذ القانون الدولي الإنساني لا يمكن أن تتم إلا من خلال مواءمة التشريعات الوطنية مع مبادئه وقواعده وأهدافه وكذا تكامله مع القانون العرفي في البلاد.

وما تشكيل اللجنة الوطنية لشؤون القانون الدولي الإنساني وفقا للقرار الجمهوري رقم (401) لعام 1999م إلا تأكيد على هذا التوجه، الذي جسد في المادة الثالثة منه الأهمية التي تكتسبها عملية مراجعة التشريعات النافذة ذات العلاقة وتحديد مدى توافقها مع نصوص القانون الدولي الإنساني من عدمه والعمل على تطوير هذه التشريعات بما يكفل مواكبتها للمستجدات والتطورات التي يشهدها القانون الدولي الإنساني .

جزء من رسم بريشة الفنان : فؤاد الفتيح

القانون العرفي أحد المصادر الأساسية للتشريع القانوني في الجمهورية اليمنية

فالتكامل بين القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي يعني شيئا مهما في الجمهورية اليمنية لأن القانون الدولي الإنساني في اليمن هام وعلى عدد من المستويات ابتداء من سياسات الحكومة إلى اتخاذ القرارات العسكرية وكذلك في الجامعات والمدارس حيث يدرس الشباب القيم والمبادئ الإنسانية الأساسية التي يبنى عليها القانون الدولي الإنساني .

ولكن، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في هذا الاتجاه إلا أن الطريق لا يزال طويلا، فعملية الاستمرار في معالجة قضايا القانون الدولي الإنساني والعمل على ترجمة الالتزامات القانونية إلى إجراءات عملية هادفة لحماية أولئك الذين يحتاجونها، تتطلب المشاركة الواسعة في نشر وتعميم مفاهيم وقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني وإعطائه الأهمية التي يستحقها، انطلاقا من أن القاعدة في كافة النظم القانونية الداخلية تقول بأنه لا عذر لأحد في الجهل بالقانون، والجهل بالقانون الدولي الإنساني وعدم مراعاته هو على درجة أكبر من الخطورة من الجهل بفروع القانون الأخرى، لأن انتهاكات هذا القانون هي أكبر فداحة من انتهاكات أي قانون آخر، لما لذلك من نتائج تفرز معاناة إنسانية وخسائر في الأرواح.

جهود كثيرة أخرى مطلوبة

إن إدراك الجمهورية اليمنية لأهمية التكامل بين القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، يبين بما لا يدع مجالا للشك بأن واجبها في هذا الجانب يتمثل في العمل وبشكل متوازٍ على صياغة الأحكام والتشريعات المستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية وكذا بقية القواعد والمبادئ (الأعراف والعادات والتقاليد المحلية، التي تشكل القانون العرفي)، التي من شأنها تدعيم وتطوير وإنماء القانون الدولي الإنساني، مع العمل على استنهاض الهمة لتدعيم الصلة بل والتناغم بين أحكام القانون الدولي الإنساني وبين التشريعات الوطنية.

في ضوء التجربة اليمنية يمكننا القول إن التكامل بين القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، على الرغم من وصوله إلى مراحل متقدمة إلا أنه ما زالت هناك بعض الشوائب والعقبات لأن وجود الآليات القانونية الرامية إلى تطبيق وتنفيذ القانون الدولي الإنساني، لا تمثل علاجا سحريا لحالات الانتهاك هنا وهناك، التي عادة ما تكون مرتبطة أو متعارضة مع القانون العرفي الذي يملي اتخاذ إجراءات مغايرة.

وهذا يعني أن ذلك ينطوي على نقاط ضعف لا يمكن بسببها دائما منع الانتهاكات (مهما كان حجمها) للقانون الدولي الإنساني. وهذا لا يعني أنه علينا أن نتشاءم، خاصة ونحن نعرف أن دراسة القانون الدولي الإنساني وعلاقته بالقانون العرفي من الدراسات الحديثة في الفقه الدولي والتي كان للجنة الدولية للصليب الأحمر، السبق فيها انطلاقا من المكانة التي يحتلها كلٌ من القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي كفرعين قانونيين يعنيان بحقوق الإنسان، ومتطابقين بشكل وثيق في قواعدهما، وهو الأمر الذي يتضح من التشابه في اللغة التي يستعملانها فكلاهما معني بوضع قواعد او معايير للسلوك الإنساني تشكل كل منها اساسا للقوة الملزمة للقاعدة القانونية الفاعلة التي لا تظل مجرد حبر على ورق بل يجري تفعيلها عمليا لما فيه الحفاظ على الإنسان وحمايته ■

القضاء العرفي والنظام القانوني باليمن

د. عبدالله العلفي*

لا شك أن بلدانا عربية كثيرة لديها قضاء عرفي، لأن نظام القبيلة موجود في كثير من مواضع الوطن العربي. ويعد نظام القضاء العرفي معينا للقضاء العام. وقد اهتم المشرع اليمني به، فأصدر قانون التحكيم الذي ينظم المعاملات بين الخصوم بتحكيم شيخ القبيلة أو أحد أعيانها وعقلائها. وهو القانون الذي قد تأتي أحكامه مكتوبة أو غير مكتوبة. وتعد أحكام هذا النوع من القضاء العرفي مساوية لأحكام المحاكم الابتدائية الواقع في دائرتها الاختصاص المكاني لمثل هذا الالتزام، فإن ارتضاها الطرفان صارا مجبرين بالتنفيذ. وتعينهما المحاكم وأجهزة الدولة على ذلك إلى جانب ما تعارف الناس عليه في القبيلة. وإذا لم يتم التراضي يفتح المجال للاستئناف. والاستئناف إما أن يكون أمام محاكم الاستئناف النظامية التابعة للدولة أو أمام محكمة استئناف يختارها أطراف الخصومة عرفا. وهي تسمى في النظام القبلي "بالمنهى"، وحكمها نافذ. أما إذا كان الحكم في جرائم من نوع جرائم القتل فبالإمكان في هذه الحالات أن يطبق عليها مبدأ العرض على المحكمة العليا لو طلب أطراف النزاع ذلك.

إذن، على هذا النحو يتم إدماج القضاء العرفي داخل النظام القانوني باليمن. وهناك رقابة للمحاكم على هذه الأحكام، كما أن هذه الأحكام تراعي القواعد المعمول بها في قانون التحكيم، لأن هذا القانون وضع الكثير من القواعد التي تسير التعامل.

ومن المؤكد اليوم، أن القضاء العرفي في اليمن أصبح أداة مساعدة للدولة وللمنظومة القانونية الممثلة في النيابة العامة والمحاكم بشتى أنواعها وبالمحكمة العليا بوزارة العدل. وهو يساعد في حل الكثير من المشاكل.

القضاء العرفي والقانون الدولي الإنساني

أما بالنسبة لما قد يثار حول إشكالية تطبيق القانون الدولي الإنساني مع وجود القانون العرفي، فأود أن أشير إلى أن هناك الكثير من القواعد المعمول بها أثناء نشوب النزاعات بين القبائل، منها على سبيل المثال أنه لا يجوز الاعتداء على كبار السن أثناء نشوب القتال فيما بين القبائل، ولا يجوز ضرب البيوت الآهلة بالسكان، وكذلك النساء والأطفال، ولا يجوز ضرب الأسواق والاعتداء عليها. كما أن نظام التحكيم بالقانون العرفي يسمح بوجود محكمين محايدين. وهؤلاء يسمون برجال الصلح أو الهجرة، كما يطلق البعض عليهم تسمية "مراغة"، وهؤلاء الناس يحظون بالاحترام من جانب طرفي النزاع، ويسعون جاهدين لعقد وإتمام الصلح. وهذا الدور يقوم به بصفة خاصة من يسمون منهم "بالهجرة"، فهؤلاء لهم نظام عرفي فاصل وواضح بحيث لا يجوز الاعتداء عليهم أو على أراضيهم، ولهم الحق في الانتقال إلى فريقي النزاع لمحاولة إصلاح ذات الشأن.

وقد صار من المؤكد اليوم، خصوصا بعد الجهود التي قامت بها اللجنة الدولية في إنجاز الدراسة الهامة حول القانون العرفي، أن القواعد المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وبحدود الحرب لها أصول في النظم العرفية، ليس في اليمن فحسب، وإنما في كثير من البلدان العربية التي بها قواعد ونظم قانونية عرفية ■

(*) النائب العام بالجمهورية اليمنية

© REUTERS

حفلت الصحف العربية في الفترة الأخيرة بكثير من الكتابات التي تتحدث عن "المعاملة بالمثل"، ومدى مشروعية ذلك من وجهة نظر الكتاب الذين أدلوا بدلوهم في هذا الموضوع، ولعلنا لا نغالي هنا إذا قلنا بأن بعض هذه الكتابات جاء تعبيرا عن انفعالات وشحنات عاطفية إزاء ما يجري على أرض الواقع أكثر من كونها تعبيرا بحثيا مطلوبا ومرغوبا عن الحقوق التي كفلها القانون الدولي الإنساني لحماية الضحايا والضعفاء.

بطبيعة الحال، تعد هذه المسألة الشائكة إحدى القضايا المثارة التي لا يمكن تجاهلها، والتي لا يمكن المرور عليها على نحو سريع، وذلك لما تنطوي عليه من إشكاليات تتطلب مزيدا من التعمق في مواد القانون بشقيه: العرفي والدولي.

في السطور التالية، مقال هو عبارة عن بحث صغير قام به كاتبه: الأستاذ ناصر الأتات، لاستيضاح هذه المسألة في القانون الدولي، بالرجوع إلى ما خطه بعض فقهاء القانون الدولي العرب في كتبهم ومراجعهم المختلفة.

المعاملة بالمثل ضد المدنيين وأسرى الحرب

القصاص أو المعاملة بالمثل هو وسيلة من الوسائل لتأمين الحرب من الأعمال غير المشروعة ويقصد بها المعاملة بالمثل التي يقوم بها المحارب ردًا على أعمال غير شرعية الغرض منها جعل العدو يقوم باتباع قوانين الحرب في المستقبل وبمعنى آخر هو وسيلة من وسائل الضغط والإكراه تلجأ إليها الدولة لحمل دولة أخرى على الوفاء بالتزاماتها الدولية سواء كان ذلك في وقت السلم أو في وقت الحرب ولا يعتبر القصاص أو المعاملة بالمثل حقًا تتمتع به الدولة وإنما هو إجراء استثنائي يجيزه لها القانون الدولي العام في حالة الضرورة القصوى ردًا على مخالفة الخصم لقانون الحرب ويعتبر ردا من قبل دولة ما على عمل صدر من دولة أخرى تعتبره ماسًا بها أو بمصالحها فتقوم بعمل مماثل له[1].

ويفرق بعض الفقهاء، عادة، بين القصاص ورد الفعل العكسي. فرد الفعل العكسي يفترض فيه أن هناك نزاعًا بين مصالح دولتين فتتخذ إحدى الدولتين حياله تدابير غير ودية ولكنها غير منافية للقانون فترد عليها الدولة الأخرى بتدابير تنطوي على إجراءات غير ودية. أيضًا تكون مماثلة بصفة عامة لتلك التي استعملتها الدولة الأخرى ولا تكون منافية للقانون[2].

وبالتالي، فإذا رفضت الدولة التي أتت الأعمال غير المشروعة أن تتحمل تبعة المسؤولية الدولية على الرغم من مطالبتها بذلك واستمرت في انتهاك التزاماتها الدولية، فمن حق الدولة التي تضار من ذلك أن تلجأ إلى وسائل الضغط أو الإكراه لحملها على احترام تعهداتها الدولية[3].

عرف دولي

أما القصاص فقد أقره العرف الدولي، وجاء تقرير لجنة القانون الدولي الذي أعدته عن مشروع تقنين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية مؤكدًا لهذا العرف حيث قالت اللجنة: «إن القصاص أو المعاملة بالمثل حق ما دامت تباشر وفقًا لأحكام القانون الدولي، وعلى ذلك لا توجب المسؤولية عن الأفعال التي ترتكب في حدود الحق فيها، وهي حق عرفي دولي»[4].

ويعتبر هذا الحق مشروعا على أساس أنه رد على مخالفة سابقة للقانون في الوقت الذي لا توجد فيه السلطة العليا التي يمكنها أن تقتص من المعتدي للمعتدى عليه، أو أن تجبره على تعويض الأضرار الناجمة عن اعتدائه[5].

ويلاحظ هنا بعد هذه التعاريف أن المعاملة بالمثل أو حق القصاص هو الرد على الانتهاكات التي تقوم بها دولة ما لأحكام القانون الدولي بنفس الانتهاك الواقع من قبل الدولة المنتهكة لحقوقها خلافًا للأعراف والقوانين الدولية.

ميثاق الأمم المتحدة وقضايا السلم العالمي

وقد أصبح حق القصاص أو المعاملة بالمثل في زمن السلم موضع شك في مشروعيته الدولية خاصة إذا كانت المعاملة بالمثل تتخذ فيها وسيلة القوة أو استعمال القوة لأن هذا الاتجاه أصبح غير متوافق مع الاتجاه الدولي الذي يرمي إلى تسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية وبالتالي لم تعد هذه الوسيلة مبررة قانونيا لا سيما أن ميثاق الأمم المتحدة يهدف إلى تحقيق الأمن والسلم العالمي بحيث تعمد هيئة الأمم المتحدة إلى اتخاذ تدابير فعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم العالمي بالوسائل السلمية[6].

أضف إلى ذلك أن ميثاق الأمم المتحدة فرض على الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة واجب فض نزاعاتهم بالطرق السلمية على نحو لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر، وبالتالي الامتناع في علاقاتهم الدولية عن اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة[7]، كما ينص ميثاق الأمم المتحدة على أن مجلس الأمن الدولي هو الذي يقرر ما إذا كان هناك تهديد ضد السلام أو إخلال به، أو أن ما وقع يعد عملا من أعمال العدوان وعليه أن يقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما الذي يجب اتخاذه من التدابير لحفظ السلام والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه[8].

أما في حال وقوع نزاع فيجب على الدول الأطراف في ذلك النزاع أن تلتمس حله باديئ ذي بدء عن طريق المفاوضة، والتحقيق، والوساطة، والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائية، أو باللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل المعنية التي يقع عليها اختيارها[9].

شروط لابد منها

إلا أنه مما لا شك فيه أنه يمكن القول بأنه ما دامت لا توجد سلطة عليا تحمل الدولة المعتدية على الالتزام بقواعد القانون الدولي فإن المعاملة بالمثل أو حق القصاص يبقى ساريا في وقت السلم وفي زمن الحرب. ومع ذلك، فإن لحق القصاص أو المعاملة بالمثل شروطا يجب توافرها باستعمال هذا الحق وهذه الشروط المتضمنة فيما يلي[10]:

أولا: أن تكون الإجراءات المتخذة على أساس المعاملة بالمثل قد جاءت ردا على أعمال غير مشروعة صادرة من الدولة الخصم؛

ثانيا: أن تكون الدولة التي أتت الأعمال غير المشروعة قد رفضت تحمل تبعة المسؤولية الدولية رغم مطالبتها بذلك (إنذار)؛

ثالثا: أن تكون الإجراءات المتخذة على أساس المعاملة بالمثل متناسبة مع جسامة العمل غير المشروع، أي أن تكون في الحدود اللازمة للدفاع عن حقوق الدولة؛

رابعا: أن تنعدم الوسائل لحمل الدولة المعتدية على الإقلاع عما تقوم به من أعمال غير مشروعة؛

خامسا: أن تتخذ كافة أشكال الحيطة عند القيام بأعمال القصاص حتى لا يطال أذاها سوى أقل ما يمكن من الأبرياء؛

سادسا: أن يصدر بذلك أمر من القائد العام في المنطقة التي يراد توقيع القصاص ضدها وألا يصدر من ضابط آخر (عند استعمال القوى العسكرية)؛

سابعا: يجب أن يكون من شأن أعمال القصاص هذه وقف أعمال التعدي.

وقد سبق أن عرض مشروع يرمي إلى تنظيم القصاص أمام مؤتمر بروكسل سنة 1874 متضمنا في المواد 69 و 70 و 71 منه على أن يكون ذلك ضمن الشروط التالية[11]:

أولا: لا يتم اللجوء إلى القصاص إلا في الحالات القصوى التي تظهر فيها بوضوح مخالفة قواعد الحرب.

ثانيا: أن يصدر به أمر من القائد العام.

ثالثا: أن تكون أعمال القصاص غير مبالغ فيها ومتناسبة مع الإخلال الذي وقع.

المعاملة بالمثل وحق الدفاع المشروع

من خلال الشروط السابق ذكرها يمكن بشكل تقريبي تشبيه المعاملة بالمثل بحق الدفاع المشروع الذي يشترط الاعتماد على النفس وحماية الحق باليد ويفترض وقوع فعل سابق يعد انتهاكا للالتزامات الدولية الأمر الذي يبررهما من الوجهة الدولية.

إلا أن حق الدفاع الشرعي يفترض وجود اعتداء حال أو على وشك الحلول، أي أنه رد فعل مباشر وحال لدفع عمل عدواني حال أو على وشك الحلول بينما المعاملة بالمثل هي أخذ بالثأر أو الانتقام لأنها تفترض أن الاعتداء قد تم فعلا وهي تمثل في ذلك وسيلة إكراه تبدو أنها الوسيلة الوحيدة الفعالة المباشرة لها بالتعويضات التي قد تطالها طبقا للقانون[12].

قواعد مشددة

وفي حالة الحرب، تشدد الشروط في استعمال حق المعاملة بالمثل حيث يجب اتباع قواعد معينة وهي[13]:

أولا: يجب أن تكون التدابير المستعملة •••

ناصر الأتات*

(*) محام من لبنان.

●●● على أساس المعاملة بالمثل غير متضمنة لأعمال وحشية أو غير إنسانية تعتبر من الجرائم المنصوص عليها في القوانين العامة للحرب، ومن المعروف أن نهب الأماكن المستولى عليها عن طريق الإغارة، وقتل الأشخاص الأبرياء، والاعتداء على الأشخاص، والتخريب المنظم للأموال، واستعمال السم والأسلحة والآلات غير المشروعة طبقًا لقواعد الحرب تعتبر جرائم حرب وبالتالي لا يمكن التذرع بوسيلة المعاملة بالمثل لرفع المسؤولية فيها؛

ثانيا: كما ذكرنا يجب أن تكون المعاملة بالمثل مأمورا بها من قائد الجيش أو قائد إحدى الفرق؛

ثالثا: يجب ألّا تصل إجراءات المعاملة بالمثل إلى النيل من الجمهور البريء بحجة أن هناك من المدنيين من ساهم في الحرب، إذ يجب في جميع الأحوال أن يسأل المدنيون المرتكبون للأفعال المجرمة وحدهم وتوقع عليهم العقوبات المقابلة لها دون أن تنسحب المسؤولية عن تلك الأفعال على غيرهم من مواطنيهم.

المعاملة بالمثل في زمن السلم

لمزيد من الدراسة حول المعاملة بالمثل لابد من إعطاء صورة واضحة حول المعاملة بالمثل في زمن السلم، لذا فمن الضروري إيضاح أن المعاملة بالمثل في وقت الحرب تتخذ إجراءات استثنائية تخالف القواعد العادية للقانون الدولي وتجري أثناء العمليات الحربية بهدف حمل الخصم على وقف مخالفته لقواعد القانون الدولي والعودة إلى احترامها. فهي إذن تشكل خروجًا متعمدًا عن قواعد القانون الدولي العادية وتشكل في ذات الوقت فعلاً مباحًا طبقًا للقاعدة السابق ذكرها. "فحكمة إباحة المعاملة بالمثل تكمن في حمل المتحاربين على احترام قواعد الحرب عن طريق إشعارهم الدائم بأن مخالفتها تعرضهم للمعاملة بالمثل فيمتنعون عن ارتكاب هذه المخالفة"[14].

أما في وقت السلم، فهناك حالتان[15]: الحالة الأولى لا تنطوي على استخدام للقوة المسلحة، أما الحالة الثانية فهي تنطوي على استخدام لهذه القوة.

في الحالة الأولى: تأخذ شكل إجراءات سلمية مخالفة لقاعدة القانون الدولي كما في حالة وضع أموال الدولة الأولى الموجودة في إقليم الدولة الثانية تحت الحراسة أو وضع أموال رعايا الدولة الأولى الموجودة في إقليم الدولة الثانية تحت الحراسة أو قطع العلاقات التجارية والبريدية بين الدولتين أو طرد رعايا الدولة الأولى من إقليم الدولة الثانية مثلما حدث عام 1986 عندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية طرد خمسة وخمسين دبلوماسيا من أراضيها ردًا على قرار موسكو بطرد خمسة دبلوماسيين من الأراضي الروسية.

وبطبيعة الحال فإن هذه الإجراءات تعد إجراءات قسرية، ولكن لا تستخدم فيها القوة المسلحة.

أما الحالة الثانية فهي تنطوي على استخدام للقوة المسلحة ولهذا السبب نجدها تقترب إلى حد بعيد من الحرب وقد تؤدي إليها. ولذلك قيل إن المعاملة المسلحة بالمثل وقت السلم تقترب من الحرب إلى حد كبير وتتخذ في الواقع شكل أعمال برية أو بحرية أو جوية على غرار احتجاز سفن دولة أخرى أثناء مرورها بالمياه الإقليمية والاستيلاء على ما فيها من بضائع، كما قد تقوم بما يسمى بالحصار البحري السلمي الذي يتخذ صورة محاصرة القوة البحرية للدولة موانئ دولة أخرى للحيلولة بينها وبين الاتصال بالعالم الخارجي وإرغامها بالتالي على تقديم ترضية مطلوبة[16].

مدى قانونية المعاملة بالمثل للمدنيين وأسرى الحرب

بعد توضيح المعاملة بالمثل وشروطها وحالاتها لابد من بحث مدى قانونية المعاملة بالمثل بالنسبة للمدنيين وأسرى الحرب، فهذا هو السؤال الذي يواجهنا عندما نكون إزاء مخالفات ترتكبها إحدى الدول ضد المدنيين

حكمة إباحة المعاملة بالمثل تكمن في حمل المحاربين على احترام قواعد الحرب

من الدولة الأخرى وضد من تحتجزهم من أسرى.

والسؤال هو: هل يحق للدولة التي ينتمي إليها هؤلاء المدنيون وهؤلاء الأسرى أن تتخذ إجراءات للمعاملة بالمثل ضد المدنيين المنتمين لتلك الدولة وضد الأسرى لديها من تلك الدولة؟

لقد كان العرف في الماضي يجيز إجراءات المعاملة بالمثل حيث كانت الإجراءات التي تتخذ ضد الدولة تتخذ أيضًا ضد المدنيين والأسرى، فمثلا كانت الدولة في بعض الأحيان تلجأ إلى احتجاز المدنيين التابعين لدولة أخرى عندها أو تأخذهم رهينة حتى تجاب مطالبها[17].

وفي سنة 1907، وعند انعقاد مؤتمر لاهاي الثاني للسلام طالب عدد كبير من فقهاء القانون الدولي بضرورة وضع حد لهذا العرف فجاءت المادة 50 من لائحة الحرب البرية التي أقرها المؤتمر المذكور لتنص على ما يلي:

(عدم جواز توقيع عقوبة مالية عامة أو غير مالية على السكان من أجل جريمة فردية لا يمكن اعتبارهم مسؤولين عنها جميعًا).

إلا أنه أثناء الحرب العالمية الأولى جرى تطبيق مبدأ القصاص أو المعاملة بالمثل على المدنيين وأسرى الحرب بصورة واسعة وأصبح مألوفًا من قبل الدول اللجوء إلى هذا الإجراء حتى ولو لم توجد ضرورة ملحة إلى ذلك ونتج عن ذلك إهدار كبير للحقوق الإنسانية (للمدنيين وأسرى الحرب) من كلا الجانبين المتحاربين.

قانون جنيف والمعاملة بالمثل

عندما اجتمعت الدول في جنيف سنة 1929 تم التوافق فيما بينها على وجوب حماية المدنيين وأسرى الحرب وعدم معاملتهم بالمثل. وعلى الرغم من ذلك، حدثت خلال الحرب العالمية الثانية وقائع كثيرة تضمنت مخالفات عديدة تحت ستار المعاملة بالمثل سواء بالنسبة للمدنيين أو بالنسبة لأسرى الحرب، ولهذه الأسباب اجتمعت الدول مرة أخرى في جنيف عام 1949 وجاءت اتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وأسرى الحرب فنصت في موادها التالية على ما يلي:

(1) نصت الفقرة الأخيرة من المادة 13 من اتفاقية أسرى الحرب لعام 1949 بأنه من المحظور اللجوء إلى إجراءات الأخذ بالثأر ضد أسرى الحرب.

(2) نصت المادة 46 من الاتفاقية الأولى الخاصة بتحسين حالة المرضى والجرحى من أفراد القوات المسلحة في الميدان على أن أعمال الأخذ بالثأر ضد الجرحى والمرضى أو الأفراد أو المباني أو المهمات التي تحميها هذه الاتفاقية محظورة.

(3) نصت المادة 47 من الاتفاقية الثانية الخاصة بتحسين حال الجرحى والغرقى بالقوات المسلحة في البحار على أن أعمال الأخذ بالثأر ضد الجرحى أو المرضى أو الغرقى أو الأفراد أو السفن أو المهمات التي تحميها هذه الاتفاقية محظور.

(4) نصت المادة 33 من الاتفاقية الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب على أن لا يجوز معاقبة شخص محمي عن ذنب لم يقترفه شخصيًا، لذا فالعقوبات الجماعية وبالمثل الإجراءات الخاصة بالإرهاب أو التعذيب محظورة وكذلك فإن أعمال الانتقام ضد الأشخاص المحميين وممتلكاتهم محظورة.

(5) ونص البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، الصادر عام 1977 على حظر الأعمال الانتقامية في مواد محددة تتعلق بالأشخاص والممتلكات المدنية.

وفي النهاية وإن كانت المعاملة بالمثل كوسيلة من وسائل الإكراه معترفًا بها في العرف الدولي حيث تعتبر عملا من أعمال الأخذ بالثأر، وهو إجراء يتخذ ضد دولة أثناء الحرب أو في السلم لإجبارها على الرجوع إلى النظام الدولي، ووضع حد لخروجها عنه، إلا أن تلك الوسيلة لا يجوز بحال من الأحوال أن تتخذ ضد المدنيين أو ضد أسرى الحرب حتى وإن كان هناك خرق من قبل الدولة الأخرى ■

(1) راجع حول تعريف المعاملة بالمثل:
- الدكتور عبد الحميد خميس، جرائم الحرب والعقاب عليها، مطبعة الحلبي، مصر، 1955، صفحة 252 و 253.
- الدكتور محمود جنينة، قانون الحرب والحياد، مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1944، صفحة 82–83.
- الدكتور علي أبوهيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1955، صفحة 671

(2) الدكتور محيي الدين عوض، دراسات في القانون الدولي الجنائي، مجلة القانون والاقتصاد من العدد 1–4 – سنة 1960، القاهرة، صفحة 301

(3) الدكتور محمد حافظ غانم، المسؤولية الدولية، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة 1962 – صفحة 134 فقرة 53.

(4) تقرير أعمال اللجنة القانونية للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة (نقلا عن الدكتور عبد الواحد الفار، صفحة 488).

(5) نقلا عن الدكتور عبد الواحد الفار، مرجع سابق، نفس الصفحة.

(6) المادة 18 من ميثاق الأمم المتحدة

(7) المادة 2/4 من ميثاق الأمم المتحدة

(8) المادة 39 من الميثاق

(9) المادة 33 من الميثاق

(10) راجع حول الشروط:
- الدكتور محمد حافظ غانم، مرجع سابق، صفحة 134.
- الدكتور عبد الحميد خميس، مرجع سابق، صفحة 253 وما يليها.
- الدكتور محمود سامي جنينه، مرجع سابق، صفحة 83.

(11) الدكتور محمود سامي جنينة، بحوث في قانون الحرب، صفحة 89.

(12) الدكتور عبد الواحد الفار، مرجع سابقا، صفحة 489.

(13) • الدكتور عبد الحميد خميس، مرجع سابق، صفحة 253 وما يليها.
• الدكتور محمود سامي جنينة، مرجع سابق، صفحة 93 وما يليها.
• الدكتور عبد الواحد الفار، مرجع سابق، صفحة 490.

(14) د. محمد عبد الخالق، الجرائم الدولية، القاهرة 1989، صفحة 238، مكتبة دار النهضة المصرية.

(15) د. حسنين عبيد، القضاء الدولي الجنائي، النهضة العربية، القاهرة، صفحة 39.

(16) د. حسنين عبيد، مرجع سابق، صفحة 244.

(17) نقلا عن الدكتور عبد الواحد الفار، مرجع سابق، صفحة 491.

© AFP

استكشاف القانون الدولي الإنساني وأثره على تنشئة الأجيال العربية

يشهد العالم منذ بداية القرن الحالي تحولات سريعة وغاية في التعقيد على صعد مختلفة، وربما كانت المنطقة العربية تحاول دون كلل مجاراة نتائج هذه التحولات، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. وعلى خلاف ما يجري عليه الحال في بلدان عديدة، حيث تصاغ الاستراتيجيات، فإن منطقتنا لا يتعدى دورها علاج النتائج المترتبة على هذه التغيرات الهامة. ولكن في مجالات مثل التنشئة والتربية تزداد أهمية الأخذ بزمام المبادرة في تبني الأفكار والبرامج التربوية الخلاقة لما لها من أهمية بالغة في بناء جيل قادر على التغيير وصنع القرار والتعاطي مع الآخر ومجاراة القفزات الهائلة في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولا تقتصر الدعوة في هذا السياق على الخبراء والمتخصصين الذين يعتبرون النواة الصلبة التي يعتمد عليها في بناء أجيال المستقبل، بل تطال المسؤولين الذين برغبتهم الصادقة وإرادتهم تسهل المهمة على ذوي الاختصاص.

وقد اشتدت الحاجة لوجود برنامج تربوي وتوعوي للشباب فيما يخص قواعد القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في زمن الحرب، وذلك في نهاية التسعينيات من القرن المنصرم، وكان الدافع من ورائها التغيرات الكبيرة التي حدثت في أشكال النزاعات والحروب وامتداد آثار عواقبها لتشمل الجميع بمن فيهم أولئك الذين لا دخل لهم في أسباب الحرب وليست لهم القدرة على التأثير في مجرياتها. وقد عززت هذه المساعي بشكل كبير الرغبة الصادقة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتعليم فئات مختلفة لمبادئ القانون والقواعد الإنسانية التي يعد انتهاكها من أهم أسباب المعاناة الزائدة في أوقات النزاع المسلح، وذلك بعد أن أثبتت البحوث الميدانية وخبرة المعايشة الدائمة لمندوبي اللجنة الدولية مع العناصر المختلفة المتصارعة، في النزاعات الدولية وغير الدولية، أن الجهل بالقواعد له بالغ الأثر في انتشار الانتهاكات في مواضع النزاع المسلح المختلفة. لذلك جاءت فكرة إنشاء برنامج "استكشاف القانون الدولي الإنساني" بهدف الحد من ظاهرة الجهل والتجهيل والعمل على استبدالهما بالمعرفة والفهم العميق على الأقل في صفوف الشباب المنضوين في إطار العملية التربوية الذين من المفترض أن يصبحوا جنود المستقبل وأصحاب القرار فيه. أضف إلى ذلك معلميهم الذين لا بد أن يكونوا مقتنعين بمكونات الموضوع وتأثيراته الايجابية قبل خوضهم لتجارب التطبيق في مدارسهم.

وقد وضع برنامج استكشاف القانون الدولي الإنساني بما يحتويه من قيم معلوماتية ودلالات حقوقية بالإضافة إلى الأساليب التربوية الحديثة التي يُؤَدّى من خلالها، لتحقيق هذا الهدف ولجسر الهوّة ما بين الراغبين في الحفاظ على الإرث الثقافي التقليدي خشية الاتهام بالمغالاة في تقبل القادم الغريب وتوجهات الحداثة أو التحديث التي أصبحت مطلبًا شعبيًا وإنسانيا كأداة أساسية للتعاطي مع المحيط المتغير محليا وإقليميا وعالميا إن جاز التعبير.

© ICRC

إطار تربوي لتفاعل القيم

كان من الضروري بالنسبة لواضعي هذا البرنامج أن تركز محتوياته على إثارة الحس بالمشاركة الإنسانية تجاه معاناة الضحايا وأن تسلط الضوء على القواعد الإنسانية الدولية التي يجب احترامها أثناء النزاعات، مع إتاحتها المجال لكي يتعرف الدارسون له على أساسيات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 واتفاقية 1989 الخاصة بحقوقِ الطفلِ إضافة إلى أهمية تقديم إجابة مقنعة للطلاب على

السؤال الذي بقي معلقًا لسنوات طويلة دون إجابة مستوفاة، وهو المتعلق بنفاذ القانون وآليات تطبيقه على كافة الفرقاء في النزاع دون تمييز. وبالتوازي مع ذلك، بطبيعة الحال، تقديم المعلومات التي من شأنها إثراء معرفة الدارسين بدور المنظمات الإنسانية التي تبذل الجهود الحثيثة من أجل التخفيف من آلام الضحايا وحمايتهم ومساعدتهم في أشد الظروف قسوة محاولة بذلك الحد من آثار الدمار.

زياد أبو لبن*

إطار معرفي نموذجي

كانت هذه جميعها هي الخطة الأولية فيما يتعلق بالمحتوى المطلوب أن يتضمنه البرنامج، ولكن بقي السؤال الأهم هو كيف يمكن أن نؤطر هذه المعلومات التي لا تخلو من تعقيد في إطار معرفي نموذجي وتربوي مناسب للفئة العمرية التي يستهدفها البرنامج وهي فئة الشباب مابين 13–18 سنة؟. وللإجابة على هذا السؤال كان من الضروري الاستعانة بمختصين تربويين من "مركز التطوير التربوي" حيث عرضت عليهم المواد وتمت صياغتها صياغة مهنية تربوية في شكلها النهائي، وأضحت المواد التي يتضمّنها البرنامج تحتوي على موادِ للطالب والمعلّم مثل فيديو للطالبِ، ودليل منهجي، وفيديو تدريب للمعلّم، ودليل تطبيقٍ وقاموس للمصطلحات. وجمعت المواد في ملفين مراعية الشروط التالية:

- أن يزود البرنامج المربي بالموادِ التعليمية والإستراتيجياتِ التي تعزّز وتغني البرامجَ التربويةَ القائمةَ؛
- أن يطور البرنامج القدرة على الحوار والتفكير الناقد والتحليل العلمي للقصص المعروضة والعمل ضمن مجموعات للخروج بالنتائج؛
- أن ينسجمَ البرنامج والمعايير الوطنية لتعليمِ الدراسات الاجتماعية وعدد من المواضيع الدراسية الأخرى التي ستصبح فيما بعد مواد حاملة للمفاهيم الأساسية التي يقدمها البرنامج؛

واحتوى الملفان أيضًا على مجموعة كبيرة من المواد الاستكشافية التي أعدت لتزود المتعلمين بالمعرفة والمهارة وهي المواد التي تضمنت ما يلي:

(1) قصصًا وحكايات من واقع النزاعات المسلحة، شهود عيان يروون ما حصل لهم.

(2) عرضًا جذابًا للمعضلات الأخلاقية التي ينطوي عليها العمل الإنساني، وإظهار دقة الموقف عندما يتوجب الاختيار بين أمرين أحلاهما مرّ، وقد يكون الاختيار فيما بينها هو الحد الفاصل ما بين الحياة والموت.

(3) تعويد الدارسين على تحديد الجوانب المختلفة لقضية ما.

(4) إدراك مفهوم النتائج بما فيها النتائج غير المقصودة.

(5) تعريف الدارسين بمنهج تحليل تلك النتائج.

(6) تضمين لعبة تبادل الأدوار، فالدارسون يجدون أنفسهم يلعبون دور المحارب أو الأسير أو اللاجئ، وينطلقون لبحث القضية المطروحة أمامهم وكأنهم هم أصحاب الشأن والمعنيون بالدرجة الأولى.

منهاج تربوي متجدد

وبنظرة متعمقة في مكونات البرنامج يبدو جليًا هذا الزخم الكبير من المعلومات التي تطرح في وعاء تربوي متجدد عما كان سائدًا من قبل في النظام التربوي التقليدي، فالأسلوب التقليدي يعتمد على الإلقاء أو التلقين من قبل المعلم والحفظ من التلاميذ. أما في برنامج استكشاف القانون الدولي الإنساني فقد تغيرت العملية تمامًا وأصبح الطالب يستكشف المعرفة من خلال وضعه في مواقف معقدة ومتعددة تستلزم منه مهارات غاية في الدقة ليحدد وجهة نظره ورأيه فيها، ويكون المتعلم في غالب الأوقات جزءًا من مجموعة عمل عند تدارس شأن ما، حيث يدور حوار ونقاش بين الأعضاء وينتخب الجميع شخصًا واحدًا ليقوم بطرح رأي المجموع. وبتكرار هذه العملية والاعتياد عليها كأساس للتعلم النشط يتكون جيل قادر على لعب دور فاعل في الحياة العامة وقادر على اتخاذ القرار على عكس ما كان الحال عليه سابقًا، إلا في حالات فردية نادرة.

المعلم ودوره المحوري

من المعروف أنه في أي منهج تدريسي، يحتل دور المعلم مكانا بارزا في الرهان على نجاح المنهج في الوصول بما يحتويه لأذهان الطلاب، وبطبيعة الحال يتوقف الكثير على مدى كفاءة المعلم في أداء هذا الدور. وقد حرص برنامج استكشاف القانون الدولي الإنساني على التأكيد على الدور التشاركي للمعلم مع الطلاب في تنمية المعرفة بالقضايا المطروحة للتدريس وذلك على أسس جديدة على مسار التعليم المتبع في كثير من البلدان. فدور المعلم هنا أصبح يقتصر على توجيه النقاش وتنظيمه، واختيار النماذج الدراسية المناسبة والمطلوب بحثها وتدارسها، إضافة إلى توثيق نتائج الحوار وأخذ الملاحظات الخاصة بعملية التقييم الشامل للمشروع.

ومن الملاحظ أن هذا الدور المسند إلى المعلم، يعظم من موقعه في العملية التعليمية على أسس حديثة تنأى بالعملية عن الوقوع في مساوئ التلقين التقليدية القديمة، مما يجعل المنهج الموضوع للدراسة بالإضافة للأساليب المتبعة بها تضمن فتح الطريق أمام الطلاب للفهم والاستفادة عبر الحوار وتنمية الذهن المرتبطة به.

نتائج مبهرة

وعندما نتحدث عن برنامج استكشاف القانون الدولي الإنساني، ونعطيه هذا الحيز الهام في عملية التحديث التربوي فإننا بذلك ننطلق من النتائج المبهرة لتجارب عربية وأخرى عالمية أحدثها هذا البرنامج بعد الأخذ به. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان لتطبيق البرنامج أثر عميق في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما أوضحت عملية تقييم الجانب المعرفي فقط لفئة الطلبة والمعلمين والمشرفين التربويين المندرجين في البرنامج. فقد أوصوا جميعهم بضرورة تبني البرنامج ودمجه على نطاق واسع واعتباره جزءًا حيويًا من المنظومة التربوية، لاحتوائه على كثير من مقومات النجاح في التأثير إيجابا على عناصر العملية التربوية وأهدافها، سواء كانت معرفية أو سلوكية أو نفسية... إلخ. ومن المفيد هنا التنويه بأن الرهان على نجاح البرنامج في هذه المنطقة من العالم كان ينطوي، عند إطلاق البرنامج، على مجازفة كبيرة كون المنطقة منطقة نزاع متواصل منذ زمن طويل ولتعدد الانتهاكات اليومية للقوانين الدولية فجاءت النتائج مشجعة على عكس التوقعات. وهو ما يدعونا إلى أن نورد في هذا المقال بعض المعلومات المفيدة للقارئ عن محتوى هذا البرنامج كما وردت به:

(1) جدول بالمعارف والمهارات التي يكتسبها المتعلم بعد مروره في مواقف مختلفة.

(2) الأهداف المرجوة من تعلم البرنامج

يهدف البرنامج إلى المساهمة في تشكيلِ الوعي لدى بؤرة من الشبابِ المسؤول تعمل على حفز المواقف الإيجابيةِ لدى الآخرين من خلال:

- إثارة الحس الإنساني عند الشباب تجاه معاناة ...

(*) المستشار الإقليمي للجنة الدولية لتنفيذ برنامج استكشاف القانون الدولي الإنساني.

- ضحايا النزاعات المسلحة؛
- تعزيز مبادئ احترام حياة وكرامة الإنسان في جميع الأوقات؛
- الوعي بالمعايير الإنسانية القابلة للتطبيق والحدود والحماية في حالات النزاع المُسَلَّح؛
- فَهْم الأبعاد المتعدّدة في حالات النزاعات المسلحة والتعقيد المحتمل في تطبيق القانون الدولي الإنساني؛
- الاهتمام بالقضايا الإنسانية على الصعيد المحلي، وعلى المستوى الإقليمي والدولي؛
- اكتساب القدرة على النَّظر لحالات النزاع في الداخل أو في الخارج بمنظور إنساني يَضعُ احترام وحماية كرامة الإنسان والحياةَ في مركز التحليل؛
- التدخّل النشيط على المستويات الاجتماعية للتَّرويج للمواقف الإنسانية.

(3) **تنفيذ المشروع في المرحلة الأولية**

تنهض عملية تنفيذ المشروع في المرحلة الأولية على عدد من الخطوات الضرورية التي تتمثل فيما يلي:

- اختيار المَدارِس المشاركة (المشروع التجريبي أو التجربة الرائدة)؛
- تدريب المعلمين (لخلق بؤرة ارتكاز تعتمد على مجموعة من الخبراء التربويين)؛
- إقامة ورشات التقييم التي تمكن كل المشاركين من إبداء رأيهم في المحاور المختلفة للبرنامج من خلال استعراض نقاط القوة والضعف، وصياغة التوصيات في نهاية هذه الاجتماعات لتحدد سير العملية في المستقبل؛
- إقامة منتديات ومخيمات صيفية للطلبة المشاركين تمكنهم من تبادل الآراء والخبرات والمعارف؛
- تشكيل اللجنة التوجيهية والدعوة لاجتماعها مرتين سنويا على الأقل وهي الإطار الإداري للمشروع والمسؤول عن تحديد الاستراتيجيات ووضع خطط العمل وتنظيم النشاطات المختلفة؛
- تنظيم الاجتماعات الإقليمية السنوية التي تجتمع فيها الوفود العربية للحديث عن إنجازات دولهم في تطبيق البرنامج وتبادل الآراء واعتماد التوصيات للاستنارة بها حين توضع الخطط.

(4) **طرق إدماج البرنامج**

خطت عملية إدراج برنامج استكشاف القانون الدولي الإنساني في البلدان العربية إلى اليوم خطوات ملموسة من خلال اعتماد الطرق الثلاثة التالية:

- تنظيم النشاط اللامنهجي (الإضافي) الموازي للعملية التعليمية؛
- الإدماج ضمن المناهج الرسمية القائمة لصفوف المرحلة الثانوية؛
- الإدماج ضمن عملية التحديث في المناهج.

إنسانيتنا المشتركة

في إحدى زياراتي لباريس توجهت لمشاهدة برج إيفل الشهير، وأمام هذا البرج، حيث بدت الرؤوس والأعين شاخصة نحو أعلى قمته، شدتني لها مجموعة من الأطفال كانوا يلعبون سويًا أسفل البرج وأثارني أنهم لا يتحدثون نفس اللغة بل لغات مختلفة يستجيبون لنداءات بعضهم البعض ويتحاورون، وقد بدا عليهم الانسجام التام، فتذكرت أن اللغة ما هي إلا وعاء للثقافة ووسيلة للحوار، هذا فقط إذا توفرت النوايا والرغبة لفهم الآخر. وإذا كان الآخر من ناحيته يطرح أفكارًا ذات طابع إنساني مفهوم. وتخيلت حينها أن القارئ مثلاً لقصة: "وحدي على المقعد"، التي يجدها القارئ منشورة على هذه الصفحات، والتي يتضمنها البرنامج في قسمه المعنون: "صور ورؤى". أقول أنني تخيلت أن القارئ مهما كانت لغته،

© ICRC

© ICRC

وسواء كان عربيًا أو آسيويًا أو أوروبيًا أو أيًا كان دينه أو لونه أو أصله فإنه سيشاركه آخرون موجودون في أصقاع العالم تفاصيل ما يقرأ ويحللون ويناقشون ويحكمون على المواقف المختلفة في نفس الأجواء التي يعيشها، ويكفي برنامج استكشاف القانون الدولي الإنساني فخرًا أنه وسع دائرة الاتصال ما بين الأمم، وهدف إلى تعزيز البعد الإنساني لدى الأجيال في الحكم على الأشياء والأشخاص، وإلى عمق الإحساس بمعاناة الضحايا الذين غالبًا ما يبقون وحيدين في معاناتهم. وشجع الأطراف المعنية والمؤسسات الإنسانية على التحرك لتخفيف المعاناة واقتلاع اليأس.

إنك إن بدأت الخطوة الأولى وأشعلت قنديلاً فذلك خير وأبقى من أن تلعن الظلمة عشرات السنين إلى أن ينهار الأمل ■

المعرفة

- النزاعات المسلحة
- الكرامة الإنسانية
- الشجاعة والضغوط الاجتماعية
- المبادئ العالمية
- القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني
- الأشخاص المحميون
- الحظر
- الالتزامات
- الانتهاكات
- الإنقاذ
- المسؤولية
- العدالة
- آثار الحرب
- ضحايا الحرب
- العمل الإنساني
- أخلاقيات العمل الإنساني

المهارات

- التفكير النقدي
- التفكير القانوني
- دعم الآراء
- تحليل المعضلات
- المشاهد في القضايا المركبة
- حل المشكلات
- الاختلاف في الرأي باحترام
- الإصغاء
- التفاعل الاجتماعي
- حل المشكلات
- سيناريوهات المعضلة
- التخطيط
- تطبيق النظرية عمليًا
- القابلية للتأثر
- القدرة على التأثير في المجموعة
- الانتخاب ضمن مجموعات العمل

المواقف

- التسليم بضرورة احترام الحياة والكرامة الإنسانية في جميع الأوقات
- الإقرار بالحاجة إلى وضع حدود للعنف والحرية الفردية السلبية
- تبني مواقف إيجابية تجاه التضامن والتسامح
- إدراك الأحداث والمشكلات من المنظور الإنساني
- مقاومة عدم المبالاة والعجز الإنساني بالنسبة للعنف المسلح
- عمل اختيارات صحيحة يمكن أن تمنع العنف والسلوك المخاطر
- الاستعداد لمساعدة الأشخاص الأكثر عرضة للتأثر بالعنف
- تحمل المواطنين المسؤولية وترويدهم بالمعلومات التي تعرفهم بحقوقهم

نموذج قصصي تدريبي من البرنامج

وحدي على المقعد

حتى سنة 1954، كانت قوانين التفرقة في بعض الولايات الأمريكية تحرم التلاميذ السود من الالتحاق بنفس المدارس التي يلتحق بها التلاميذ البيض، وعندما حرمت المحكمة الأمريكية العليا التمييز في كل أنحاء البلد، أقسم حاكم ولاية أركنسو أن يتحدى هذا الحكم، وقال إن الدم سيسيل في الشوارع إذا حاول التلاميذ الزنوج أن يدخلوا المدرسة الثانوية المركزية.

لكن مجلس المدرسة في مدينة ليتل روك بأركنسو كان له موقف آخر، ففي بداية العام الدراسي 1957، وافقت المدرسة الثانوية المركزية التي كان كل تلاميذها من البيض على السماح لتسعة من التلاميذ السود بدخول المدرسة، وكانت إليزابيث ليكفورد واحدة من هؤلاء التسعة.

وطلب مجلس محلي مدرسة ليتل روك من آباء التلاميذ التسعة ألا يصحبوا أبناءهم إلى المدرسة لأن المجلس يخشى أن يؤدي حضور الآباء الأمريكيين الأفارقة إلى إثارة غضب الدهماء، ووضعت الترتيبات لتلاقي التلاميذ التسعة وأن يصحبهم محام، غير أن أحدا لم يخطر إليزابيث بالترتيبات ولذا ذهبت إلى المدرسة وحدها.

وعندما نزلت إليزابيث من الحافلة بالقرب من المدرسة الثانوية المركزية لاحظت حشدا من الأشخاص البيض الغاضبين ومئات من الجنود المسلحين أرسلهم حاكم الولاية لمنع التلاميذ التسعة من دخول المدرسة. وظنت إليزابيث أنها ستكون في مأمن إذا سارت وراء جنود أركنسو حتى مدخل المدرسة، ولكن الجنود طلبوا منها العودة من حيث أتت.

"بدأ الحشد يتعقبني ويطلق علي أوصافا بذيئة. وفجأة بدأت ركبتاي تهتزان وتساءلت عما كنت سأنجح في دخول المدرسة. وكان ذلك المربع السكني أطول مربع أعبره طوال حياتي. ومع ذلك لم أكن شديدة الخوف لأنني تصورت أن الحراس سوف يحمونني.

وعندما وصلت أمام المدرسة، توجهت إلى أحد الحراس مرة أخرى، ولكنه نظر أمامه ولم يتحرك ليسمح لي بالمرور. ولم أعرف ماذا أفعل. وفي نفس اللحظة سمح حارس آخر لبعض التلاميذ البيض بالمرور، وعندما حاولت أن أحشر نفسي وراءهم رفع سونكي السلاح الذي في يده.

وشرع أحد الأشخاص في الصراخ: أعدموها! أعدموها! وحاولت أن أرى وجها صديقا، وأقمت اتصالا بصريا مع سيدة كبيرة في السن، ولكنها بصقت في وجهي. ونظرت عبر المباني فرأيت مقعدا عند محطة الأتوبيس، فجريت إلى المقعد وجلست وحدي.

وتتبع جانب من الجمهور إليزابيث حتى المقعد وهم يهتفون: اسحبوها إلى الشجرة، كناية عن قولهم أنهم سوف يشنقونها.

وبينما كانت إليزابيث تجلس على المقعد لفترة بدت لها كأنها الأبد. شقت الجمع سيدة بيضاء اسمها جريس لوش وكلمت إليزابيث. ورفعت إليزابيث عينيها ببطء ونظرت إلى السيدة الغريبة عنها، ثم وقفت، وسارت السيدة إلى جانبها وقادتها إلى محطة قريبة للأتوبيس. وصعدت إليزابيث إلى الأتوبيس، ونجت من الدهماء.

سؤال: لماذا لم يمنع الحشد جريس لوش من اصطحاب إليزابيث إلى بر الأمان؟ ■

المفكر الإسلامي محمد أركون:

الإنسانية تعيش داخل قلاع !

منذ ما يزيد على الأربعين عاما، يعمل محمد أركون بالتدريس، كما يضع المؤلفات في مجال الكتابة النقدية للفكر الإسلامي. وأركون لا ينتظر أن يأتي جمهوره لعنده، فهو يذهب بنفسه إليه في المؤتمرات واللقاءات في أربعة أركان الأرض. عقب الحادي عشر من سبتمبر، قام أركون بتعميق مساره النقدي، وكان ذلك في كتابه "من مانهاتن إلى بغداد"، الذي صدر عام 2002. ثم أعقب ذلك عمله الضخم "النزعة الإنسانية والإسلام"، الذي صدر في مارس 2005 بالفرنسية عن دار نشر "فيان".

في زيارة له إلى تونس، حيث كان مدعوا من مؤسسة كونراد أديناور وبعثة اليونسكو، للحوار حول الأديان، أجرى الأستاذ زياد كريشان، الصحافي التونسي، هذه المقابلة مع المفكر الجزائري لمجلة "وقائع" التونسية، وهي المقابلة التي ننشر هنا ترجمة لها بموافقة كريمة من مجلة: Réalités.

■ الأستاذ محمد أركون، يحمل عملك الأخير عنوان "النزعة الإنسانية والإسلام"، فهل ترى بأن هذين العالمين الفكريين متوافقان؟

لقد أقدمت على استخدام هذا العنوان المثير نوعا ما في اللحظة التي أصاب العالم كله الاضطراب بفعل تظاهرات الذين أخذوا من الإسلام رهينة يستخدمونها في صراعاتهم الرهيبة. لقد أقدمت على استخدام هذا العنوان لكي أعرض برنامج عمل. فلو أن الإسلام بوصفه فكرا (فهو بوصفه عقيدة أمر مختلف) تطور خلال خمسة عشر قرنا يمكنه أن يكون له مستقبل. إن التاريخ الذي نحياه خلق وضعا جديدا لكل ثقافات العالم. فإذا شاء الإسلام أن يندرج في هذا التاريخ الجديد، عليه بالقطع أن يقلب ويغير ثقافيا وعلميا كل الإطار التقليدي الموروث من الماضي، ولا أقول هنا أن عليه أن يعود إلى النزعة الإنسانية في القرون الوسطى. فلست أريد الاكتفاء بما قام به المفكرون المتميزون بالقرون الوسطى. فالتاريخ الذي نحياه هو تاريخ قطيعة شاملة ليس فقط مع ماضي العقائد، ولكن أيضا مع الحداثة. فنحن لم نعد موجودين في مسارها المجدد والمنتصر الذي شهدناه حتى الحادي عشر من سبتمبر 2001.

■ يعد الحادي عشر من سبتمبر تاريخا فاصلا. فقد كان له دوي متعاظم في الوعي ليس له مثيل، على الجانب الإسلامي، كما لم يكن له مثيل أيضا في الغرب... فكيف يضع الحادي عشر من سبتمبر الحداثة الغربية موضع التساؤل؟

إن الحداثة مشروع إنساني لا ينتهي أبدا، وفي مواجهة هذا الدوي في الرؤوس، وفي الثقافات والحضارات، كان رد الفعل الغربي عنيفا للغاية، فلم يتحدث أحد عن مسؤولية الأصل التاريخي لهذا الحدث، وتم التركيز بالكامل على شخصية أصبحت أسطورة خفية، لا يمكن الإمساك بها، وكأنها من الجن. فهو شخص يقال أنه موجود، ولكننا لا نراه أبدا، ومع ذلك يلعب دورا فاعلا باستمرار. ثم ظهر هذا الكائن فجأة في الثالث من نوفمبر، أي قبيل الانتخابات الرئاسية الأمريكية. فنحن بصدد أسطورة أيديولوجية لا سابق لها، تصيب الحداثة في وعودها ومكتسباتها في المقام الأول... و"النزعة الإنسانية والإسلام" ليس فحسب عملا من أجل الإسلام، فنحن، بما أننا نمثل العالم كله بقدر ما أننا مسلمون، لن يكون بوسعنا فعل شيء لو ظللنا على حالنا في نقدنا للحداثة. فنحن لسنا معدين لذلك. والغربيون أنفسهم فشلوا في القيام بذلك الدور. إذ تخطتهم قوى التاريخ الجديدة. إننا نكتشف مع هجمات سبتمبر أن جماعة من الشباب، ليسوا على دراية بالعلم، يستولون على آلات تقنية ليخلقوا حدثا هائلا. فقد استولوا على عنصر ضئيل من التقنية وولدوا في العالم الرعب ، والشعور بأن كل جبروت التقنية غير كاف لضمان الأمن. إنه حدث ضخم. على الجانب الإسلامي اكتفى البعض بالتعبير عن الاستحسان، والقول بأنهم سددوا ضربة هائلة، بدلا من استيضاح الشروط الثقافية والسياسية والاقتصادية التي سادت بالمجتمعات المسماة بالإسلامية منذ ظهور أحزاب الدولة في سنوات الخمسينيات. وهي الأحزاب التي أدارت أجهزة الدولة والتي صاغت السياسة التي بوسعنا، بل يجب علينا، القيام بتحليلها. هذه السياسة قادت إلى عدد من النتائج. وعلينا أن نقدم كشف حساب نقدي لها. وهو ما يعد جزءا من الإعداد لمواجهة داخل النزعة الإنسانية كأفق لاسترداد المبادرة.

■ ما هي النزعة الإنسانية بالنسبة لك؟

النزعة الإنسانية نهج يتعامل مع الإنسان بمعزل عن ثقافته، وتقاليده، وعقيدته. وقضية النزعة الإنسانية هي الاهتمام بالإنسان كإنسان. فكل ما يمكن أن يصيب الإنسان يصيب الإنسانية كلها مباشرة. إنها تضامنية أساسية ومستمرة. ونحن عشنا إلى الآن في

حاوره: **زياد كريشان***

أفلاك مغلقة، وداخل قلاع، سواء كانت هذه القلاع تتمثل في قلعة الإسلام، أم قلعة المسيحية، أم قلعة اليهودية، أم قلعة الهندوكية، وهلم جرا... وقد حدث بعد ذلك أن أضيف لهذه القلاع قلعة الحداثة التحررية، التي اتضح أنها أكثر قوة من النواحي المادية والعسكرية عن القلاع القديمة. فنحن نرى هذه القلاع اليوم غير قادرة على ردم الهوة التي انحفرت في طريق الحداثة وفي طريق كافة العقائد. فلا الغرب، ولا الثقافات الأخرى، لديه أو لديها اهتمام بالنهج الإنساني. فالنزعة الإنسانية ليست ملكا يحوزه البعض وبالإمكان استثماره، إنها ما يعيشه الناس وما ينتجونه في كل مرة. وهذا هو جوهر عملي الأخير. إنه بيان عصيان ثقافي داخل تيار الفكر الإسلامي وداخل التاريخ الغربي في آن معا. قدمته بفضل الأدوات النقدية التي صاغها الغرب نفسه. كما أن لدي القدرة على الاعتراف بما ينقص هذه الأدوات.

■ لقد انصب عملك بالكامل على نقد الثقافة الإسلامية. فلم هذا الانقلاب؟

إنه الحادي عشر من سبتمبر، الذي عمل على تجذير منهجي.

■ وما الذي يظل قابلا للاستمرار في نهجك القديم؟

لقد تناولت كل الأدوات التي تعود لتقاليد النزعة الإنسانية في كل ثقافات العالم. فقد احتلت العقائد كل اهتمام الإنسان، بطرائقها وأساليبها وفي الشروط التاريخية لتطورها. لكن اهتمام الإنسان هذا لم يصب الجذور التي جعلته خاضعا لعنف المثال أكثر من انسجامه مع المثال نفسه ومع قيمه. هذه القيم نفسها عبرت عن ذاتها من خلال الإبداعية الفنية والجهود الفلسفية. فما هو دائم الاستمرار في فكري، هو الموقف النقدي.

■ ولكن، كيف تتعامل مع الواقع، ومع الوعي؟

كل ما فعلته وما أفعله يرتبط بطبيعتي كجزائري، عاش مآسي بلاده وعاش ما حدث من انقلابات بالمغرب العربي. وهو ما أكتب عنه، وأسعى دائما للوصول إلى الجمهور المغاربي ...

(*) صحافي تونسي.

••• والغربي. وقبيل الحادي عشر من سبتمبر، كان هناك دائما لدى العالم أجمع رصيد ما معترف به للحداثة، فقد كان هناك تفكير في أن الحداثة يمكنها دائما أن تتقدم وأنها لم تقل بعد كلمتها الأخيرة. الآن، أريد أن أفض اتفاقي على كلمة "الحداثة". فقد شهدنا أضرارا بالغة حاقت بمبدأ شرعية الديمقراطية. وقد أربكني كثيرا ما حدث بالانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، وكذلك التحولات السريعة التي حدثت في الانتخابات في فرنسا وخارجها. لقد خسرت الديمقراطية الثقة فيها بوصفها نموذجا لإنتاج تاريخ المجتمعات. فلم يعد بوسعنا إنتاج وجودنا عبر الخدع الانتخابية. هناك إخفاق داخلي في مسار النموذج الديمقراطي في البلدان التي صنعت الديمقراطية فيها نماذج التنمية التي لا نجدها خارجها. فإلام أنظر؟ وأين هو الطريق باتجاه الشرعية؟ هذا هو ما تغير. ومن أجل ذلك تجذرت طريقتي في الحديث عن المسارين التاريخيين للغرب وللإسلام، وذلك بفعل تأثير التاريخ الذي نحياه منذ أربعة أعوام.

■ ألم تقل درجة الاستماع إلى نقدكم للفكر والثقافة الإسلامية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؟

قطعًا. إنه شيء ثابت بالنسبة لموقف من يقدمون أنفسهم على أنهم من المسلمين. لا أقول "مسلمون" لأنه لم يعد لذلك معنى. إني أقصد هؤلاء الذين يريدون دائما تقديم أنفسهم إلى العالم على أنهم مسلمون. لم ذلك؟ لأنهم بحاجة إلى هوية مرجعية. فما من شيء قد يشير إلى ما يمكن أن نطلق عليه الروحانية في الإسلام. من الذي يعبأ بالروحانية التي تمثل أولى القيم للديانات لكي تغدو جديرة بالاحترام؟ إذ أنه لم يعد هنالك بالنسبة لغير ذلك ما يستحق الاحترام لاسيما ذلك القانون الذي نسميه القانون الديني. فما هو إلا من صنع البشر في فترة ما من التاريخ. عندما أقول ذلك سيقولون أن محمد أركون يضرب بالشريعة عرض الحائط. فذلك هو الخيال الذي صنعناه في قمة الخطاب السياسي الرسمي منذ الستينيات. وبالنسبة للحادي عشر من سبتمبر فبدلا من أن تحدث صدمة فكرية اكتفينا بالقول: ما هم إلا بعض المسلمين الذين ضلوا الطريق. وليس لهم الحق في الإسلام المتخيل. فالإسلام هو نحن. وعندما رغب المَوَحّدون (من 1147 وحتى 1269) طرد المرابطين في المغرب (من 1061 وحتى 1147) قالوا نحن أكثر تدينا منكم. إنه صراع حول الشرعية يتعلق بالإسلام المتخيل. ويعد هذا الإسلام مفهوما تحليليا. فمن الذي يمكنه تأسيس خطاب نقدي جدير بالقبول والنشر حول الإسلام المتخيل الذي أفرزه، مرة أخرى، أهو الخطاب الأيديولوجي السياسي الرسمي؟ إنه هو الذي ضخم من هذا الإسلام ليصبح مرجعا للإسلاميين يتمسكون به. ولهذا السبب ليس من الممكن القول أنهم شباب حادوا عن الطريق. فهم نتاج مجتمعنا وتاريخنا. ويجب التحلي بالشجاعة لقول ذلك. هناك حالة مرضية على مدار تاريخنا. تتمثل في أننا لم نضع لشبابنا نظاما تعليميا مناسبا يوفر لهم الأدوات المناسبة التي تحول دون وقوع كارثة تقويض العقول هذه.

الديمقراطية خسرت الثقة فيها بوصفها نموذجا لإنتاج تاريخ المجتمعات. فلم يعد بوسعنا إنتاج وجودنا عبر الخدع الانتخابية.

■ يمكن الرد عليكم من خلال التذرع برد يقول: الإرهابيون ليسوا من نتاج الثقافة الإسلامية السائدة بل إنهم منحرفون عنها.

لقد تأسست هذه الثقافة السائدة على متخيل أكثر منه على ثقافة نقدية، أي لم تنشأ على ثقافة ترجح العقل، وتهتم بإحلال المعرفة التاريخية محل المعرفة الميثولوجية. وهذا بالضبط غير متوافر في المدرسة. فلتتذكروا كيف ندرس الإسلام للأطفال الصغار منذ سن السادسة. لدي طلبة أعدوا رسائل علمية حول الكتب المدرسية. قمت بتوجيههم إلى هذه المواضيع لإبراز الخطر. وهذا هو ما أهدف إليه. إن أصحاب الحادي عشر من سبتمبر قد شبوا على هذه الثقافة. لقد تملكوا أداة التلاعب الخاصة بهذا المتخيل. هناك أرضية صالحة لتجنيدهم حتى في أوروبا. ولم ينبثق ذلك عن ذهن البعض. فلو لم يكن هذا المتخيل منتشرا في جميع الأماكن لما كانت مسألة التجنيد هذه واردة.

■ ما هي الحلول التي تقدمها الثقافة العربية الإسلامية التي تسمح بالخروج من هذه الدائرة المغلقة ؟

أريد أن أكون متفائلا. غير أنني أعرف أننا قد أضعنا الكثير من الوقت. يمكننا الاكتفاء بطرح هذا التساؤل: كيف قمنا بتدريس العلوم الإنسانية والاجتماعية داخل جدران جامعاتنا، أي الجامعات التي ظهرت مؤخرا بعد عمليات الاستقلال؟ لقد كان من الممكن أن نتطور خلال خمسين عاما. لقد ظهر لدينا باحثون مهمون إلا أنه ليس هناك تناسب بين جهودهم وبين الحاجز الذي يضعه هذا المتخيل السائد اجتماعيا.

■ فما العمل إذن؟

من الضروري شن حملة أكثر نشاطا، لا تنظمها سوى الدولة والمجتمع المدني، وذلك إذا ما منحناه الحريات الكافية من أجل الدخول في هذه المعركة. لقد سبق أن قلت في عام 1972 أثناء أحد اجتماعات مؤتمر الفكر الإسلامي (مؤسسة أنشأتها الحكومة الجزائرية في الفترة ما بين 1969–1992) أن الرد على ظاهرة المتخيل السائد اجتماعيا بشكل كبير مع ما يحمله من مفاهيم خاطئة لا يكون إلا عن طريق العلوم الإسلامية التطبيقية. فأنا لا أتعامل فقط مع الكتب والنظريات. لدي طلاب قد ساروا في هذا الدرب إلا أن عددهم لا يزال ضئيلا بالنسبة لحجم المهمة الضخم.

■ لقد تحدثتم عن الفصل بين الإسلام كفكر والإسلام كدين. ألا يوجد هذا الفصل في العقليات؟

لا يوجد ذلك الفصل في العقليات في ظل غياب العلوم الاجتماعية. هناك باحثون مسيحيون مؤمنون يقولون لنا: بعد المسيحية، هناك مسيحية بلا دين. وأدعوكم للاطلاع على ما كتبه الفيلسوف الإيطالي "جياني فاتيمو" صاحب مؤلف "ما بعد المسيحية". فبالنسبة له، المسيحية قد انتهت. ولم تعد مرجعا. إلا أنه لا تزال هناك أشياء في تاريخ الخليقة البعيد في محيط المسيحية التي يمكن لي الأخذ بها، فهي تلقى صدى في نفسي حاضرا ومستقبلا.

■ هل يمكن أن نعقد المقارنة مع الإسلام؟

بالطبع. وذلك ما أقوم به. فعندما كتبت كتابي "نقد الفكر الإسلامي" تناولت ذلك بالضبط. إلا أنني لا أجرؤ أن أقول "ما بعد الإسلام". "فاتيمو" إيطالي الجنسية ويخاطب مسيحيي الغرب. فالمسيحيون لا ينتفضون ويفهمون فورا الفكرة. بل إنه قد حظي بشعبية بفضل هذا الكتاب.

■ باعتباركم مؤرخا للفكر الإسلامي منذ أربعين عاما، أين نحن الآن من "ما بعد الإسلام"، هل نحن قريبون أم بعيدون؟

إن فكرة "ما بعد الإسلام" ليست شاخصة في الأذهان. فلا أجد لها أثرا في أي خطاب. فأفضل ما نقوم به، وهو ما يحمل اكبر قدر من الجرأة، هو البدء بالحديث عن القرآن كنص أقرأه كلغوي. وفي تونس التف بعض الأتباع حول عبد المجيد شريف. وهذا أول الطريق.

■ هل كان حال الفكر العربي أيام النهضة أكثر تقدما من فكرنا الحالي مع مطلع القرن الواحد والعشرين؟

كان الفكر العربي في وضع الانبهار والرغبة في الحداثة وذلك على الصعيد النفسي. وكان ذلك وضعا مؤيدا لها. لكن الذي تداعى أولا هو مجتمعاتنا التي كانت شديدة الكلاسيكية. فعدد أنصار التشبه بالقديم قد انخفض كثيرا اليوم. أضف إلى ذلك سؤالاً، كيف كان حال الحداثة في أوروبا في القرن التاسع عشر؟ لقد كانت تشق طريقها بجهد بين المتناقضات والإسقاط من ذاكرة التاريخ وتقسيم المعرفة. فالأوروبيون كانوا لا يزالون مغرقين في التاريخانية واليوم، لم يعد من الممكن الأخذ بالمنهج النقدي ـ التاريخي. فمنذ عدة أيام طرح عليّ شاب تونسي عدة أسئلة في اللاهوت ذات مغزى. وأجبته بأن أسئلته جزء من البحث الذي أجريه. لقد أدرجتها في برنامجي التحليلي. وسأوضح معناها وأصلها. فيجب الأخذ في الاعتبار كل ما ينطق به الإنسان. حتى لو كان ذلك يتعلق بالعنف. فذلك هو الموقف الإنساني؟

■ هل باستطاعة المسلمين القيام بهذا العمل النقدي حول ثقافتهم ؟

إنني على اقتناع بأن هذا العمل سيتم. وسيسفر عن وقوع مآس. ومع ذلك، فهو لا سبيل إلى اجتنابه. إذ أنه وارد في جميع مسارات الشعوب عبر التاريخ. وأنا أقوم الآن بترتيب بعض المشاكل الأنثروبولوجيّة. فهي مشاكل محلية ناتجة عن الإيمان والمعتقد، دينيا كان أو تحديثيا. ففي الماضي كنا واهمين بأننا يمكننا الخروج من نطاق الدين إذا ما استخدمنا الأدوات الحديثة. إلا أننا لم نخرج من نطاق الدين. بل الأدهى من ذلك أن الدين يظهر في الأوضاع الأكثر سوءا. فتتلقفه الأيديولوجيات التي تدعو إلى الفصل وتيه العقل. الفصل عن معطيات الماضي والتيه السائد اليوم. فنحن لا نكتفي بالتخلص من المسائل الجارية وتهدئة الشارع لتجنب التوترات.

■ في نظركم، هل يمكن للإسلام الرسمي بعلمائه ونظم السلطة الخاصة به أن يقوم بدور إيجابي في هذا النهج النقدي؟

كلا على الإطلاق. هذا مستحيل. فالإسلام الرسمي يشارك فيما أطلق عليه "المفروض في الفكر الإسلامي الحديث" ■

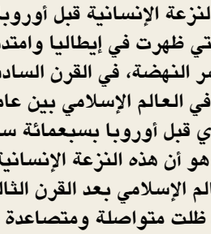

قليلون هم الباحثون والمثقفون وحتى طلاب العلوم الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي، الذين لم يسمعوا، على الأقل، بمحمد أركون. المفكر الإسلامي الجزائري الشهير. وشخصية محمد أركون تعد، على انتشار صيتها، شخصية نادرة بالنسبة لمفكر. فهو خطيب مفوه لا شبيه له، كما يعرف جيدا كيف يخاطب وسائل الإعلام، حتى لو لم يتمكن، أو لم يرغب في قولبة خطابه من أجل التليفزيون.

وأركون كذلك أستاذ موهوب يرجع العديد من شباب الباحثين له ولمنهجه في التفكير. ويمكن القول أيضا أن أركون في حقبة سبقت (هي أعوام التسعينيات) كان قد أصبح بمثابة الموضة بالنسبة لدارسي الأدب، على غرار الفيلسوف الفرنسي رولان بارث. وشأنه شأن رولان بارث فقد كان متبوعا أكثر مما كان مقروءا، ومحل إعجاب أكثر مما كان منتقدا (والنقد هنا بمعنى التقييم المحايد لفكر ما).

عمل البروفيسور محمد أركون وهو ينحدر من أصل جزائري، أستاذا لتاريخ الفكر الإسلامي في جامعة السوربون لأكثر من ثلاثين سنة، وهو الآن أستاذ محاضر في العديد من الجامعات العالمية في أوروبا وأميركا والعالم العربي والإسلامي.

وفي رأي أركون أن المجتمعات العربية والإسلامية شهدت تشكل النزعة الإنسانية قبل أوروبا بعدة قرون، وهي النزعة التي ظهرت في إيطاليا وامتدت إلى باقي أوروبا في عصر النهضة، في القرن السادس عشر، ولكنها ظهرت في العالم الإسلامي بين عامي 800–1100 للميلاد أي قبل أوروبا بسبعمائة سنة على الأقل!. ولكن ما حدث هو أن هذه النزعة الإنسانية والنهضوية توارت في العالم الإسلامي بعد القرن الثالث عشر أما في أوروبا فقد ظلت متواصلة ومتصاعدة من دون انقطاع منذ القرن السادس عشر وحتى اليوم، وهكذا انقطع العرب والمسلمون عن أهم فترة إنتاجية وإبداعية في تاريخهم وما عادوا يتذكرون إلا أفكارا تقوم على التكرار والاجترار، والدليل على ذلك هو أن هذه الأفكار لا تزال منتشرة لليوم.

في بحثه، يحرص أركون ألا يهمل نقد النواقص التي تحيط بالحضارة الأوروبية أو الغربية بشكل عام، فهو يدين التاريخ الاستعماري ويعتبره انحرافًا عن مبادئ عصر النهضة والتنوير وتشويهًا للقيم الأساسية التي بنيت عليها كل حضارة الغرب الحديثة ■

حوار الشرق والغرب وقضايا العمل الإنساني*

أندرياس فيجر**

تزايدت في العقود الأخيرة إشارة المتحاورين مع اللجنة الدولية في العالم الإسلامي إلى الإسلام كسلطة عليا تحدد جميع أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والحياة الخاصة. كما تنامى الميل إلى التساؤل حول المعايير والقيم التي يعلن المجتمع الدولي منذ الحرب العالمية الثانية أنها عالمية ويقوم بتدوينها في قوانين.

موسيقي عربي وآخر أوروبي يعزفان لحنًا مشتركًا على العود. [من مخطوطة «كتاب الموسيقى» للملك ألفونسو العاشر]

لا شك أن أي شخص مسلم أو منظمة مسلمة يعملان في الغرب، وأي شخص غربي أو منظمة غربية يعملان في العالم الإسلامي يواجهون اليوم مواقف عصيبة. إذ يجري الآن إحياء وتحديث الصدمات الراسخة العميقة التي نشأت عن العلاقة التاريخية مع "الآخر"، سواء كان هذا "الآخر" هو الصليبيون أو الاستعماريون بمزاعمهم عن أشكال الحياة الحديثة المغايرة، أم الجيوش المسلمة التي اصطفت على بوابات فيينا وبواتييه، و"الجهاديون" العالميون الذين ـ يقال ـ أنهم عازمون على تدمير الحضارة الغربية. كما يجري هنا وهناك الحض على الكراهية، وبث الخوف، ويضفي الجهل هالة من الواقعية على كثير من الخرافات.

قضايا قديمة في مناخ جديد

وهو ما تطمح إليه اللجنة الدولية، بما لها من تفويض دولي، لتقديم الحماية والمساعدة إلى ضحايا النزاعات المسلحة والعنف الجماعي في أنحاء العالم أينما دعت الضرورة وأمكن تقديمهما. ويلاحظ أن أكثر من نصف العمليات الجارية للجنة الدولية موجهة إلى مساعدة ضحايا مسلمين، سواء كانوا سجناء، أو عائلات لأشخاص مفقودين، أو جرحى، أو مدنيين بحاجة إلى سقف يظللهم أو مياه نقية أو طعام. وبإلقاء نظرة سريعة على أنشطة اللجنة الدولية فيما يربو على 50 دولة عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي، يتبين لنا وجودها القوي في العالم الإسلامي. وإذا دققنا النظر في مختلف هذه البلدان، سيتبين أنها تواجه حاليا أنماطا جديدة من التحديات، وإن كانت القضايا الكامنة نفسها ليست جديدة. ويرجع السبب في هذا ببساطة إلى أن قطاعات كبيرة من السكان أو الجماعات المؤثرة في بعض النزاعات تخلع الآن أهمية كبرى على قضايا تعد تقليدية بدرجة كبيرة.

والمشكلة بشكل عام هي إقناع الجزء الأعظم من السكان بأن اللجنة الدولية تعمل على نحو مستقل ومحايد وأنها تقوم بذلك بأكثر الأشكال الممكنة فاعلية. وهذا ليس بالأمر الجديد، وهي مشكلة لا تقتصر على العالم الإسلامي. بيد أنه في الحروب السابقة في الشرق الأوسط والمناطق الإسلامية الأخرى كانت الأطراف المشاركة مباشرة في النزاعات من تلك المناطق نفسها، بينما كانت اللجنة الدولية، التي تتخذ من جنيف مقرا لها، طرفا أجنبيا لكلا الطرفين بنفس الدرجة، وكان يُنظر إليها كوسيط محايد ذي قيمة كبرى. أما اليوم فتقوم جيوش غربية بعمليات في كل من أفغانستان والعراق. وفي ذات الوقت تقوم ببعض العمليات في المجال الإنساني وفي حماية مشاريع التنمية المدنية. وتجعل مواقف كهذه النهوض بعمليات إنسانية مستقلة أمرا صعبا، إذ تميل حركات المقاومة وبعض السكان إلى الربط بين المنظمات الغربية ـ أو تلك التي يظنونها كذلك ـ وبين القوات العسكرية التي يحاربونها. ومن المعروف أن الحروب الأخيرة بأفغانستان والعراق، والنزاع الذي لم يحل بين إسرائيل والفلسطينيين، والنزاعات المحتدمة في كل من الشيشان وكشمير، بالإضافة إلى العمليات التي تقوم بها الشرطة والجيش في عديد من الدول الإسلامية ضد الجماعات الإسلامية، قد أفضت جميعها إلى ألا يبقى أي طرف على الحياد.

قضايا لم يعد ممكنا تجنبها

يشعر الناس في أجزاء من العالم الإسلامي بالتهديد من غزو القيم السياسية والاجتماعية والثقافية الغربية، ويراها كثير من المسلمين "حربا ضد الإسلام". وتتشبث الجماعات الإسلامية بهذا الشعور وتنتقد انحلال الغرب "الكافر العلماني". ويتزايد توجيه أسئلة إلى مندوبي اللجنة الدولية بشأن قيمهم الخاصة، كما أصبحت مواضيع مثل الحداثة والعلمانية بمثابة قضايا لا يمكن تجنبها في المناقشات التي يجادل فيها الأفراد والجماعات والأحزاب من موقف إسلامي. وتتباين المواضيع بتباين المناطق الجغرافية والتوجهات الأيديولوجية للمعنيين، ففي المناطق التي تعمل فيها عديد من المنظمات التبشيرية المسيحية كوسط آسيا، يكون على اللجنة الدولية إثبات أنها لا تعمل على استمالة أحد إلى أي معتقد. وفي الواقع فإن الحياد الديني للجنة الدولية يمثل أهمية خاصة في بعض الأجزاء في أفريقيا وآسيا حيث يسود التوتر ـ أو ربما النزاع ـ بين المجتمعات المسيحية والمجتمعات المسلمة، وفي العراق وأفغانستان حيث تشير جماعات معينة من "الجهاديين" إلى الجيوش الأجنبية بالصليبيين الجدد، حيث يتوجب على اللجنة الدولية التوضيح قولا وفعلا أنها محايدة ومستقلة وعالمية حقا. وفي كل هذه الحالات، ربما تثير شارة الصليب الأحمر المناقشة.

مجالات إشكالية

ونتناول هنا عددا من المفاهيم المختلفة التي يتبناها المسلمون ـ ولاسيما الإسلاميين ـ الذين يتعامل معهم مندوبو اللجنة الدولية. وربما يسفر أي بحث يتناول التفاعل بين اللجنة الدولية والمؤسسات الدينية أو أفراد مجتمعات دينية أخرى عن نتائج مماثلة. إذ نجد على وجه الخصوص أن الحركات الأرثوذكسية أو الأصولية التي تعتنق دينا في إطار العقيدة الإبراهيمية، ألا وهي المسيحية واليهودية والإسلام، تتخذ مواقف مماثلة إزاء سمات معينة من العلمانية. كما أن العديد من أنماط التفكير وردود الفعل المذكورة فيما يلي موجودة أيضا بأشكال مغايرة في المجتمعات الدينية غير المسلمة.

العالم الإسلامي والغرب
المواجهة مع العالم العلماني

تزايدت في العقود الأخيرة إشارة المتحاورين مع اللجنة الدولية في العالم الإسلامي إلى الإسلام كسلطة عليا تحدد جميع أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والحياة الخاصة. كما تنامى الميل إلى التساؤل حول المعايير والقيم التي يعلن المجتمع الدولي منذ الحرب العالمية الثانية أنها عالمية ويقوم بتدوينها في قوانين. وواكبت هذا التطور مناقشات داخلية مكثفة وصراعات قوى في أغلب الدول الإسلامية بين العلمانيين والإسلاميين، حيث يكون الغرب ـ الذي يُرى كعلماني وإمبريالي ـ دائما حاضرا في هذا الجدل، سواء على نحو مباشر أو غير مباشر.

العلمانية بوصفها تهديدا

لقد تغير الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تغيرا رهيبا في البلدان الإسلامية خلال القرن العشرين. إذ شهد هذا القرن أحداثا مثل سقوط الدولة العثمانية في بداية القرن، ووقوع حربين عالميتين، وحركات التحرر من الاستعمار، وظهور القومية العربية، والصراع الأيديولوجي بين الماركسية والرأسمالية، وظهور البترول، والعولمة، وما صاحب ذلك من زيادة التأثير الثقافي للغرب، وهي أوضاع كان لها كلها دور شديد الأهمية في إحداث هذا التغير. ويرى **ويليام شبرد** أن العامل الذي كان له أغلب الأثر في الحياة في العالم الإسلامي في القرن العشرين هو الإمبريالية الغربية بأشكالها العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية. إذ تشكلت أغلب الأيديولوجيات السياسية التي ظهرت أو تغيرت في العالم الإسلامي كرد فعل لمبادرات غربية، جاءت بشكل أساسي من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وكانت العلمانية ـ ولا تزال ـ أحد ردود الفعل "العصرية". ويتضمن ذلك، كما في الغرب، الذي كان النموذج المحتذى، تنظيم جميع أوجه الحياة العامة تقريبا وفقا للمنطق الإنساني والمبادرة البشرية وقصر الدين على المجال الخاص والشعائر الدينية. وكان المأمول أن يجلب هذا النموذج المجتمعي فوائد التقدم التي يتمتع بها الغرب بالفعل. •••

(*) إعداد لقسم من دراسة للكاتب بعنوان: "بعض المفاهيم التي تصادف عمل اللجنة الدولية في عملها في أجزاء من العالم الإسلامي وأثرها على فاعلية عملها" نشرت بالعدد 858 من المجلة الدولية للصليب الأحمر.

(**) نائب مدير العمليات في اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ومنذ عام 1970 ظهر رد فعل لهذه العلمانية في صورة صحوة إسلامية؛ يُرَى فيها الإسلام كأسلوب حياة، وتحكم فيها الشريعة المجالين العام والخاص. ومن وجهة نظر الإسلاميين فإن ما يعوق التقدم ليس هو الإسلام، بل التفسيرات الزائفة للمصادر الأصلية وهي القرآن والسنة. ويرون، انطلاقا من هذا الموقف، أن الأيديولوجية العلمانية تقود إلى كارثة أخلاقية وفقدان للهوية. وتشير الجماعات والدول التي تتمسك بالنموذج الإسلامي (كإيران والسودان وباكستان) إلى فشل الحكومات العلمانية في تحقيق عدالة اجتماعية أكبر.

ويخلص صاحب هذا الرأي إلى أن الطبيعة الإمبريالية الغربية في العالم الإسلامي قد تغيرت في النصف الثاني من القرن العشرين من الوجود المادي الاستعماري إلى الهيمنة الثقافية الفعلية "اللينة". ويرى أن تأثير هذه الظاهرة الأخيرة سيكون ذا أثر أكبر على المدى البعيد. أما "أكبر أحمد" فيضع الأمر على نحو بارع الإيجاز فيقول: "إذا كان الاستعمار الأوروبي في أواخر القرن التاسع عشر يمثل حصارا حديثا بالنسبة للمسلمين، فإن الحملة الثقافية الغربية في أواخر القرن العشرين تعد حملة كاسحة مباغتة لما بعد الحداثة. أما **بسام الطيبي**، فعلى خلاف ذلك، يرى في الأمر نوعا من الاستهلاك الانتقائي للبضائع الغربية. وقد أجرى أحاديث مع مسلمين سنيين من مذاهب مختلفة، وتوصل إلى نتيجة مؤداها أن الجزء الأعظم من المسلمين اليوم يحبذون استخدام إنجازات الغرب الحديثة، مع الحفاظ على وجهة النظر الأصلية الشاملة للعالم الإسلامي. ويضيف: "وهم يرفضون في الوقت ذاته ما هو حديث ثقافيا ـ يرفضون تلك الحداثة التي فوق كل ذلك، وبالإضافة إلى التقدم التقني، أنتجت التعددية الثقافية، وذلك في صورة الاعتراف بحرية الذين يفكرون بطريقة مختلفة، وارتكزت على نظرة عقلية للعالم تتجاوز المعتقدات المحددة، وتعترف بكل شخص ككائن حر".

إلا أنه حسبما يرى **أنطوني بلاك** فإن رفض الغرب يعد أحد الملامح الرئيسية للأصولية (أي الاتجاهات الإسلامية). وينبع هذا الرفض من وجهة نظره من التصور بأن الغرب يمثل تهديدا نوعيا جديدا؛ ويسير هذا جنبا إلى جنب مع التأكيد الشديد على الاختلاف بين "نحن" و"هم"، وإبراز الفرق بين المؤمنين وغير المؤمنين.

ثمة عامل إضافي آخر هو أنه في عديد من مجتمعات ما بعد الاحتلال كان إحياء النزعة الدينية التي تقوم على التقاليد القائمة بمثابة عملية جاءت متأخرة لمناهضة الاستعمار. إنها المرحلة الثالثة من التاريخ الثقافي للمضطهدين في المجتمع العالمي كما يصفها لنا **طيبي**. إذ كانت المرحلة الأولى هي إحياء الثقافة الأصلية للسكان الذين يحيون تحت حكم استعماري، والتي أسفرت عن ظهور الحركات المعادية للاستعمار. أما المرحلة الثانية فكانت مرحلة "غربنة" النخبة، أي تخلي أفراد النخبة عن ثقافتهم الخاصة وتصور أنفسهم جزءا من ثقافة أجنبية.

ونشهد في الوقت الحاضر شكلا من المواجهة المناورة بين العلمانية والنزعة الإسلامية. إذ لم يستطع الإسلاميون الاستيلاء على السلطة من العلمانيين في أغلب البلدان، كما لم يستطع العلمانيون استبعاد الإسلاميين. بيد أن **فوللر** يرى أن الإسلاميين يمثلون أقوى حركة داخل القوى المعارضة للحكومات القائمة، في البلدان العربية على الأقل. كما يؤكد أنهم ينمون ويتنوعون ويتحولون من شكل إلى آخر بسرعة فائقة.

ويرى جميع الإسلاميين العلمانية تهديدا، وإن كان بدرجات مختلفة. ومن المهم للمنظمات الغربية أن تكون على دراية بالعناصر الرئيسية لهذا التقييم.

أوروبا والعلمانية

لقد جاءت العلمانية في أوروبا أيضا على خلفية من التوتر الشديد بين الكنائس المسيحية من جانب، والعلم الحديث والتكنولوجيا والديمقراطية الوليدة من جانب آخر. وأعلنت الكنائس الحرب على مظاهر الحداثة، بينما حاول أنصار الحداثة إزاحة الدين وتجاهله، وقصره على المجال الخاص. ويرى **هانز كونج** أن هذا كان "خطأ من جانب أوروبا المسيحية" أدى إلى "حالة من اللا شرعية وفقدان الاتجاه والإلحاد ينتقدها المسلمون". ومن بين ملامح المجتمع الحديث أن مجالات السياسة والقانون والاقتصاد والعلم والتعليم والفن تحررت من قيودها بالمعنى الدنيوي، وأصبحت بالتالي مجالات علمانية خارج سيطرة الدين. وفي عديد من البلدان الإسلامية، كان التحديث على جميع الجبهات يعنى أن هذه العملية المعقدة من التحول العلماني تتقدم على نحو جيد. إلا أن كثيرين يرونها شيئا مستوردا غربيا ضارا. ويشير بعض النقاد البارزين إلى فقدان الشعور بالاتجاه في الغرب، زاعمين أن مستوى المعيشة المادي المرتفع قد حل محل معنى الحياة.

يحاول **جاك واردنبيرج** الإجابة عن السؤال حول كيفية شعور المثقفين المسلمين في القرن العشرين بالغرب وكيف فسروه. ويصف كيف وُجدت أشكال مختلفة من الغرب في عصور وأماكن مختلفة بالنسبة لمجتمعات وجماعات مسلمة مختلفة. لقد عرف المسلمون في الماضي الإمبراطوريات الأجنبية بوصفها "الفرنجة"، أو "المسيحيين"، أو "أوروبا". وأن مصطلح "الغرب" قد حل محل كل هذه الأوصاف في النصف الثاني من القرن العشرين. وهناك عدد من الصور والدلالات القوية لكلمة "الغرب".

دعونا نمعن النظر في واحدة من هذه الصور التي ترى هذا الغرب "مجتمعا بربريا". يستحضر هذا المفهوم كل السمات المميزة للانحطاط، ويصور الغرب كخطر على باقي العالم، وكمأوى للعدوانية المتأصلة التي يمكن أن تعبر عن نفسها في أي وقت في شكل استعمار، أو استغلال اقتصادي، أو هيمنة سياسية. وقد وصف اثنان من الإسلاميين البارزين الغرب بأنه خصم وخطر، مؤكدين أنه سقط في براثن جاهلية حديثة، وهو مصطلح يشير إلى الجهل الذي ساد فيما قبل الإسلام. وحسب وجهة النظر هذه، التي يدعو إليها كل من **سيد قطب** من مصر و**أبو الأعلى المودودي** من باكستان، يتسم الغرب بالأنانية، والوحدة، والمادية الخالصة؛ وهو أرض الاغتراب الميتافيزيقي وموت الله. ويقولان إن الغرب البربري سيدمر ذاته، وكل ما يستطيع المرء عمله هو حماية نفسه منه؛ ولابد من تحرير أولئك الذين وقعوا بالفعل تحت سحره.

ينبغي رؤية هذه الأدبيات الإسلامية على خلفية صراع أيديولوجي رئيسي، حدد فيه الإسلاميون أن العلمانية هي العدو الحقيقي للإسلام. وهم يدعون المسلمين إلى الأخذ بعلوم الغرب والتكنولوجيا وسبل تنظيم الخدمات العامة، ويحذرون بشدة في الوقت نفسه من الأيديولوجية الكامنة وراءها، أي المادية العلمانية. ومن المهم فهم أنهم يرون أن المسيحية أقل تهديدا من العلمانية. ووفقا للتحليل الإسلامي فإن الدين يتلاشى من غرب أوروبا، وأن المعركة الحقيقية لكل الأديان هي معركة ضد العلمانية.

الخطر الإمبريالي

يوضح عدد من البحوث الميدانية التي تطبق على عينات مُمَثِلة لجميع القطاعات والتي أجريت مؤخرا في البلدان الإسلامية حول الأوضاع الإقليمية والدولية الجارية أن الناس يتشككون في الدوافع الحقيقية للغرب. ويرى كثيرون، فوق كل اعتبار، أن الوجود العسكري المكثف للولايات المتحدة عدوان ضد الأمة. ويرون المقاومة جهادا مشروعا، ولا يعارضون في بعض الحالات مهاجمة المدنيين، إذا كانوا يتعاونون مع المحتل.

وقد أظهر استطلاع للرأي أجري مؤخرا في المشرق عددا من المؤشرات الهامة القيمة. ورغم أنه ليس من الحكمة تطبيق النتائج ببساطة على العالم الإسلامي ككل بالاستقراء، إلا أنه يظهر ميولا عامة معينة. فسياسة الولايات المتحدة في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني واحتلال العراق يؤديان إلى ظهور مشاعر متماثلة بالعجز والمعاملة التعسفية في أجزاء كبيرة من العالم الإسلامي. كما كشف الاستطلاع عن وجود تباين كبير للآراء حول الغرب (الذي اقتصر في هذه الحالة على المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية). وكانت السياسة الغربية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة هي العامل الذي له أكبر الأثر على وجهات النظر تجاه الغرب.

ولم يوافق المشاركون في الاستطلاع على الأفكار التي تميل إلى التبسيط حول وجود حروب بين الصليبيين والمسلمين، أو صراع الحضارات. ولكن كان عدد كبير منهم معنيا بشأن تصاعد التعصب الديني في كلا العالمين العربي والغربي. وظهر أن الغالبية في كل من الأردن ومصر وفلسطين يعتقدون أنه يجب أن تكون الشريعة هي المصدر الوحيد للقانون. وفي الوقت نفسه، وجد أن أغلبية كبيرة من الناس في جميع البلاد تحبذ البدء في الاجتهاد وممارسته من جديد.

وأدان الشبان الذين شملهم الاستطلاع على وجه الخصوص سياسات الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة، ولكنهم لم يدينوا القيم الثقافية لهاتين الدولتين أو هويتهما. وترجع المشاعر السلبية إما إلى أعمال سياسية محددة أو اللامبالاة، أو القيام بعمليات عسكرية في المنطقة. ولا يوجد تصور لشقاق ديني أو ثقافي بين الشرق والغرب.

ووجد أن أغلبية كبيرة ممن شاركوا في الاستطلاع لا توافق على تصنيف الأعمال الموجهة ضد سلطة الاحتلال (وذكرت على وجه الخصوص إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة والولايات المتحدة في العراق) على أنها إرهاب. ويرون أن الجماعات المسلحة المحلية جماعات مقاومة مشروعة. كما أن أغلبية الأردنيين والفلسطينيين، بالإضافة إلى ثلثي جميع المشاركين من الشباب (تتراوح أعمارهم بين 16 و34) في جميع الدول، يعدون القاعدة منظمة مقاومة مشروعة.

ولوحظ وجود شك عام في الأهداف الحقيقية لسياسة الغرب في المنطقة وتعاطف مع الجماعات الإسلامية في استطلاع أجراه **مشروع بيو** في مارس 2004. وقد أجري هذا المسح الميداني الذي يطبق على عينات مُمَثِلة لجميع القطاعات في أربعة بلدان إسلامية هي تركيا، وباكستان، والمغرب، والأردن. وبشكل عام تم التعبير عن شعور عام بالغضب إزاء سياسة الولايات المتحدة. وكان لدى أغلب المشاركين في الاستطلاع رأي إيجابي في بن لادن. ولدى العديد منهم شكوك بأن المجتمع الدولي يطبق معايير مزدوجة على المشاكل الإقليمية والعالمية، وأنه يعطي أولوية أكبر لحماية الموارد وفتح أسواق جديدة أكثر من العدالة الاجتماعية والسياسية. أما

[التتمة صفحة 48]

كلمات

حمورابي

"لا أعلم نكبة نزلت بالشرق العربي والإسلامي، بلدًا بلدًا، كانت أفحش أثرًا وأشأم عاقبة من نكبة النسيان والغفلة".

العلامة المصري محمد محمود شاكر

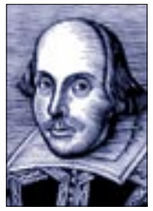

وليام شيكسبير

"في عصر معولَم، من المحتوم ربّما أن تصبح ثقافة المقاومة معولَمة أيضًا. ما نشهده الآن هو ما يسمّيه مارك ليلا من جامعة شيكاغو ثقافة كونيّة لبؤساء الأرض"

ديفيد بروكس

نيويورك تايمز

نقلا عن جريدة النهار اللبنانية

يوهان فون غوته

"إن الأفكار الحكيمة فعلا تم التفكير بها من قبل آلاف المرات؛ ولكي تصبح هذه الأفكار أفكارنا نحن، علينا إعادة التفكير فيها ثانية وبأمانة، كي تتجذر في خبراتنا الشخصية"

يوهان وولفغانغ فون غوته

"إنني أسن هذه القوانين كي أمنع القوي من الجور على الضعيف"

حمورابي ملك بابل

"كنت أعرف جيدا ما تهدم، لكني لم أعرف أبدا ما الذي سيقوم فوق هذه الأنقاض"

وليام شيكسبير

"صدمت من حجم الدمار الذي نتج عن زلزال باكستان ونحن في اللجنة الدولية نركز الآن على ما يمكن عمله لإنقاذ الأرواح أكثر من التركيز على العوائق اللوجستية"

جاكوب كيلنبرغر

رئيس اللجنة الدولية عقب زيارة له لباكستان

"لا أعلم نكبة نزلت بالشرق العربي والإسلامي، بلدًا بلدًا، كانت أفحش أثرًا وأشأم عاقبة من نكبة النسيان والغفلة".

العلامة المصري محمد محمود شاكر

"قد تكون هذه الأزمة (التي يشهدها العالم)، ناتجة عما يمكننا اعتباره (انتهاء السياسة) أو، على الأقل، تراجعها إلى حد بعيد"

جوزيف سماحة

جريدة السفير اللبنانية

●●● فيما يتعلق بالهجمات الانتحارية، فقد وجد أن أغلبية المشاركين من الأردن والمغرب وعدد يقل قليلا عن النصف في باكستان كانوا يؤيدونها، إذا كانت موجهة ضد أمريكيين أو غيرهم من الغربيين في العراق.

الدور الذي يلعبه الدين في السياسة

غالبا ما تتركز المناقشات والجدل في العالم الإسلامي حول دور الدين. لقد وضعت الهجمات الإرهابية التي وقعت في كل من نيويورك وواشنطن ومدريد وبالي وغيرها الإسلام في قفص الاتهام، ووجهت إليه تهمة أنه دين عنيف. ويرى كثيرون في الغرب أن الإسلام يمثل تهديدا ضمنيا مبهما للمجتمع العلماني الحديث؛ ويعد الجدل الذي دار في فرنسا حول الحجاب أحد الأمثلة على ذلك. وهم يخشون أن تقع أسلحة الدمار الشامل في يد الجماعات الإسلامية، وبالتالي يرون أن الإسلام تهديد للسلام العالمي. هل من الصواب إذن الحديث عن صدام بين الغرب المسيحي والعالم الإسلامي؟ هل يمكن للمرء أن يذهب إلى هذا الحد من اعتبار أن الدين هو المحرك الحقيقي لنزاعات اليوم، كما تفعل الأيديولوجية السياسية الغربية في أغلب الأحيان؟ وكما رأينا أعلاه، فإن استطلاعات الرأي التي أجريت في العالم العربي والإسلامي الأوسع تدحض نظرية الصدام هذه. إلا أننا صرنا نشهد توترات غير قليلة. ويجادل **هنتنجتون** بأن حروب العصر الجديد لن تكون بين الأيديولوجيات، بل بالأساس بين الحضارات، وبالتالي فهي بين الأديان. وعند مناقشة هذه النظرية، يتفق معه **كونج** في نقطتين حاسمتين. الأولى هي أن الأديان تلعب دورا جوهريا في السياسة العالمية، وثانيا، أنها ببساطة لن تندمج في شيء من قبيل القياس الموحد المسالم الذي يوافق جميع الأديان؛ ومن الواقعي أن توضع احتمالات النزاع بينها في الحسبان. ويؤيد **تير هار** على نحو غير مباشر عمل تقييم جاد للدين، ويشير إلى أن الدين ليس مسالما في حد ذاته، ولكن ليس بالضرورة أيضا أن يؤدي تلقائيا إلى النزاع. وردا على الافتراض واسع النطاق في الغرب بأن الدين لابد أن يؤدي حتما إلى العنف، يتساءل عما إذا كان من الأفضل الحديث عن استغلال الدين. فالنظر إلى الدين من هذا المنظور سيجعله ـ شأنه شأن أي شيء آخر ـ من بين المصادر التي يمكن استغلالها لتحقيق أغراض دنيوية للغاية؛ كما يمكن الحديث عن "إسباغ صبغة أيديولوجية" على الدين، أو اختطافه على يد السياسة.

وانطلاقا من هذه الخلفية، يميل زعماء الغرب إلى رؤية أن "الإسلام السياسي" مشكلة في حد ذاته، أو أنه استغلال ضال وغير إسلامي للدين لمآرب سياسية. وتؤكد "مجموعة الأزمة الدولية" أن الغرب لم يبدأ في رؤية مفهوم الإسلام السياسي كمشكلة إلا عندما بدأ الإسلاميون في تشكيل ونشر مواقف معادية للغرب، وبشكل أكثر تحديدا معادية لأمريكا. وغالبا ما يقال أن الإسلام دين مسالم، ولكن يساء استعماله من حين إلى آخر على يد مكافحي الجهاد. وتفترض وجهة النظر هذه مسبقا أن الجهاد ليس له مكان حقيقي في التقاليد الإسلامية. إلا أنه من الواضح أن هذا يختلف مع جميع التعاليم الإسلامية القويمة، حيث يمثل الجهاد في ظل ظروف معينة بالفعل حربا للدفاع عن الذات، وذلك وفقا لقواعد واضحة وفي إطار زمني محدد.

الدعوة العالمية إلى الحوار

بعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في السنوات الأخيرة، رأى الغرب أن استعادة الأمن والحفاظ عليه ـ وبالتالي "الحرب ضد الإرهاب" ـ أصبحت أمرا ملحا. أما الشكل الذي ينبغي أن تتخذه هذه الحرب فهو أمر يخضع لجدل كبير. وهناك اهتمام بتجنب أن تأخذ "الحرب الشاملة ضد الإرهاب" سمة الحرب ضد الإسلام أو المسلمين. لذلك ترددت كلمة "الحوار" كآخر صيحة، واحتفي بها كإجراء مهم مصاحب، مدعوم بإشارات مفيدة تأتي غالبا في شكل أعمال خيرية هدفها أن يرى الناس في حياتهم اليومية أن الغرب يحترم الأغلبية العظمى من المسلمين، وأنه مهتم بالدخول معهم في تعاون وشراكة.

ولا يوجد اتفاق على قواعد حوار كهذا. وفي الأغلب تعرِّف المواضيع التي يراد مناقشتها على نحو معيب، ويشكك كل جانب في أن الآخر يأتي إلى مائدة المناقشة بأجندة خفية. وبالشكل الرسمي الخالص، يحدد "طيبي" قائمة من الشروط الدنيا لأي حوار بين ممثلي الثقافات المختلفة تتمثل في الإقرار بالمساواة المتبادلة، رغم الطبيعة المختلفة للآخر، وتقوم على معايير وقيم متفق عليها، كالتسامح الديني والتعددية السياسية.

وتضع "أنا ورث" عددا من التوصيات المتعلقة بالمفاهيم للمناقشات التي تجرى عن حقوق الإنسان في البلاد التي تسترشد بالإسلام. وتلفت الانتباه إلى عيوب الاعتماد على "التأصيلية"، أي محاولة تأسيس "موقف غربي"، أو " موقف إسلامي" على حق معين من الحقوق. كما تحذر من محاولة إيجاد قيم مشتركة، من خلال الحوار بين الأديان أو بين الثقافات على سبيل المثال. وتقول إن التجربة توضح أن نهجا يبعد تماما عن الواقع ويسعى إلى إيجاد اتفاق عام حول القيم وتوافق بين الإسلام والقانون الدولي على سبيل المثال، سيثير دائما ردود فعل دفاعية أو اعتذارية، بينما يظل الواقع الفعلي دون تغيير. لذلك تقترح أنه بدلا من السؤال عما يقوله "الإسلام" في قضية معينة في كل وقت وكل مكان، ينبغي أخذ الموقف الإسلامي على أنه هو ما يراه الشريك في الحوار في موقف محدد. ولا شك أنها نصيحة جيدة نظرا لتعدد المواقف واختلافها. وتشير الكاتبة إلى أن الغرب يرى إلى حد كبير أن الجوانب الإشكالية من المجتمعات التي تسترشد بالإسلام، والمجالات التي بحاجة إلى توضيح، إنما تنبع من الإسلام وليس من التوازن السياسي للقوى أو بسبب التفاوت الاقتصادي. وترى أن هذا التركيز الغربي على المنظور الديني/ الثقافي يسير جنبا إلى جنب مع افتقار جوهري إلى الاهتمام بالتاريخ والسياسة. وهناك شكوك واضحة في أن الغرب يركز على نحو أناني وحصري على التهديد الإرهابي كمشكلة مباشرة له، ويأمل في إضعاف الدافع الإسلامي المفترض لجماعات المقاومة من خلال النداءات الصادرة عن الزعماء الدينيين. أما المطلب الإسلامي بتوفير عدالة دولية أكبر عند معالجة النزاعات التي لها قيمة رمزية للمجتمعات الإسلامية، فيتم تجاهله عن قصد ■

بعض مراجع الدراسة:

1- Akbar Ahmed, Postmodernism and Islam, London and New York, 1992, p. 157.

2- Bassam Tibi, Die fundamentalistische Herausforderung: Der Islam und die Weltpolitik, Verlag C.H. Beck, Munich, 1992, p. 40.

3- Antony Black, The History of Islamic Political Thought: From the Prophet to the Present, University Press, Edinburgh, 2001, p. 338.

4- Bassam Tibi, Die Krise des modernen Islam: Eine vorindustrielle Kultur im wissenschaft lich-technischen Zeitalter, Suhrkamp, Frankfurt am Main, 1991, p. 28.

5- Hans Küng, Der Islam: Geschichte, Gegenwart, Zukunft , Piper Verlag, Munich, 2004, p. 768.

6- Jacques Waardenburg, "Reflections on the West", in Suha Taji-Farouki and Basheer M. Nafi (eds), Islamic Thought in the Twentieth Century, I. B. Tauris, New York, 2004, pp. 261-295.

7- Center for Strategic Studies, Revisiting the Arab Street: Research from Within, University of Jordan,Amman, February 2005.

8- Pew Global Attitudes Project, A Year aft er Iraq War: Mistrust of America in Europe ever Higher, Muslim Anger Persists. A Nine-Country Survey, Washington, March 2004.

9- Samuel P. Huntington, "The clash of civilisations", Foreign Affairs 72, 1993, No. 3, pp. 22-49.

10- Hugo Slim, "Violent beliefs," RUSI Journal, April 2005, pp. 20-23.

11- Anna Würth, Dialog mit dem Islam als Konfliktprevention? Zur Menschenrechtspolitik gegenüber islamisch gepregten Staaten, Deutsches Institut für Menschenrechte, Berlin, 2003, p. 9.

رأس السنة

ينهضون ليلة رأس السنة
يلمعون أحذيتهم بشراشف النوم
ليبدوا أكثر أناقة

الجنود يدفعون المدينة إلى أمام
كسيارة عاطلة

القاتل يفزع من ضحاياه
يمنحهم أوسمة.

الضحايا يفزعهم القاتل
لذلك ينهضون ليلة رأس السنة
يوقدون الشموع.

نهايات سيئة

الغيمة لجذورها، لمائها المتعالي
الوردة تتخلى عن شكلها لفراغ أعزل
يحتل الفراغ كلاما من لون
يغمرها باستعاداته.

الطيور تختلط بالطيور،
شكل الشكل بعدمه.

الأم بتجاعيدها وليلها أبنائها الطويل
تضع أكثر من نهاية لأكثر من حرب.

الصمت قريب من الأفواه
والحزن الذي لا ينتهي بورق شجرة كبيرة
ومثمرة.

كلما تتسع الحرب تضيق البلاد
لتبدأ القصيدة محنتها
الأحلام غامضة والفراشات تضيء.

مؤيد حنون

ثلاث قصائد صغيرة

الرسم: **نديم الكوفي**

سماء

لهذه السماء الفقيرة
التي لا تطالبهم بشيء
يحملون الأرغفة ويصلون بإيمان خافت.

إنهم يحملون الأرغفة
ويصلون بإيمان خافت
لهذه السماء التي لا تطالبهم بشيء.

●●●

© AP

أخيرا فتحت وسائل الإعلام العالمية والعربية ملف المعتقلات السرية التي أقيمت في بقاع شتى من العالم، في ظل الحملة العالمية للحرب على الإرهاب. وكانت اللجنة الدولية منذ سنوات عدة تطالب بفتح هذه الأماكن أمام زيارات مندوبيها وبإخضاعها وغيرها لإجراءات القانون. وطوال تاريخ طويل سبق ذلك خاضت اللجنة الدولية، وما تزال تخوض، نضالا مكثفا للقضاء على ظاهرة الاختفاء القسري بالعالم أجمع.

عن المفقودين، و السجون السرية، و قضايا أخرى!

تنص القاعدة المبتغاة من نظام حكم القانون على عدم استبعاد أي أحد من نطاق الحماية التي يكفلها هذا القانون، مهما كانت الأعمال التي ارتكبها. فالسجين، أو المعتقل، أو الأسير، يصبح شأنه شأن الجريح في ساحة الحرب، كائنا أعزل في وضع لا يملك فيه من أمر نفسه شيئا.

ومن بين جموع الناس التي تضار بفعل النزاعات المسلحة وأعمال العنف، يعد المحرومون من الحرية، سواء كانوا سجناء أم محتجزين أم أسرى، هم الفئة الأكثر تعرضا للانتهاكات البدنية أو النفسية، ولا شك أن أكثر نماذج هذه الفئة معاناة هم من يطلق عليهم ضحايا الاختفاء القسري.

ويعد منع الاختفاء القسري أحد الأهداف الرئيسية لزيارات اللجنة الدولية إلى الأشخاص المحتجزين بسبب النزاع المسلح أو العنف الداخلي. فهذه الزيارات المتكررة بانتظام هي بالنسبة للكثيرين من المحتجزين وسيلة الاتصال الوحيدة مع العالم الخارجي.

وبحسب تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، هناك مئات الآلاف من المفقودين حاليًا بسبب النزاعات المسلحة أو أعمال العنف الداخلي. ويعتبر عدد كبير من هؤلاء ضحايا للاختفاء القسري!، لا تعلم أسرهم عنهم شيئا كما لا تعرف ما إذا كانوا لا يزالون على قيد الحياة أم لا.

ومن الواضح أن الظروف التي ربما يختفي فيها الناس رغم تباينها من حالة إلى أخرى، أن الكرب والألم المدمر الدائم الذي

يتعرض له أقاربهم يظل دائمًا هو نفسه. ونظرا لعدم اليقين من كون الأشخاص الذين يجري البحث عنهم أحياء أو أمواتا، فإنه يتعذر عادة على أسرهم ومجتمعاتهم التكيف مع الأحداث العنيفة التي مزقت حياتهم. ويظلون غالبًا واقعين في شرك القلق والإساءة البالغة التي لحقت بهم لسنوات طويلة بعد انتهاء الأعمال العدائية وبعد عودة السلام. ونتيجة لذلك، فإنهم يكونون غير قادرين على الشفاء على المستوى الشخصي أو على تحقيق المصالحة على مستوى المجتمع. وتشعر أجيال المستقبل حتما بالاستياء بسبب الصدمة والظلم الذي يعانيه الجيل الحالي، مما يؤدي إلى نشوء جراح عميقة غير قابلة لأن تندمل في نفوسها، من شأنها أن تفسد بنية المجتمع، وتسمم العلاقات بين جماعات بل وأمم بأكملها لعقود بعد الأحداث الفعلية.

أخطار فعلية

من المعروف أن الاختفاء القسري للأشخاص على يد معسكرات الخصوم، ينطوي على خطر أن يتعرض هؤلاء الأشخاص للتعذيب أو غير ذلك من صنوف المعاملة أو العقوبات القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، أو يتعرضون لخطر التصفية الجسدية، وهي الأمور التي يحظرها كلٌّ من القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان حظرا تاما ومطلقا وفي كل الأحوال.

وفي معظم الأحيان يكون إلقاء الضوء على حالات الاختفاء المتصلة بالنزاع أمرا شديد الصعوبة بسبب نقص التعاون من جانب الذين يكونون في وضع يسمح لهم بالبحث عن المفقودين، وبسبب غياب الإرادة السياسية من جانب من هم قادرون، ربما، على ممارسة الضغط من أجل الحصول على المعلومات ذات الصلة، وبفعل تعمد إخفاء البيانات وتدميرها. ولكن من الواضح أنه إذا لم يتم التعامل مع مشكلة الأشخاص المفقودين في الوقت المناسب وبتعاون وثيق مع المتضررين، فإن مستقبل مجتمعات بأكملها والعلاقات بين أمم برمتها تكون غالبا معرضة للخطر.

ويعد وقف الاختفاءات القسرية واحدًا من الأهداف الرئيسية التي تسعى اللجنة الدولية إلى تحقيقها بزياراتها إلى الأشخاص المحتجزين لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح أو حالات العنف الأخرى. فقد زارت المنظمة في عام 2004 قرابة 571 ألف معتقل في أكثر من 2400 مكان للاحتجاز في 80 بلدًا تقريبًا. وعندما يزور مندوبو اللجنة المحتجزين يسجلون أسماءهم حتى يتسنى

محمد سيف

لهم رصد أحوال كل واحد منهم فرديًا. كما يجرون مقابلات على انفراد معهم للتباحث بشأن أوضاعهم داخل السجن. وتعني هذه الزيارات المنتظمة للكثير من المحتجزين وسيلة الاتصال الوحيدة مع العالم الخارجي.

ووفقًا للتفويض الممنوح لها فإن اللجنة تكرس كل اهتمامها لصالح أي شخص يقع تحت الاحتجاز لعلاقته بالنزاع المسلح والمنازعات الداخلية وغير ذلك من الاضطرابات التي تتطلب عملا بواسطة منظمة تكون بشكل خاص محايدة ومستقلة. فالهدف الرئيسي من عمل اللجنة الدولية في هذا المجال هو حماية السلامة النفسية والجسدية للسجناء، ومنع أو وضع حد لسوء المعاملة والتأكد من مراعاة الظروف التي تضمن الحد المقبول للأوضاع المادية الملائمة لحياة المحتجزين، وتقوم اللجنة بتقييم الوضع وتطلب من السلطات اتخاذ أي خطوات مطلوبة لتحسين معاملة المحتجزين والظروف المادية للاحتجاز.

ضوء في نفق مظلم

خاضت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومعها الحركة الدولية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، والعديد من منظمات العمل الإنساني بالعالم نضالا لا هوادة فيه استمر خلال العديد من السنين الفائتة من أجل إلقاء الضوء على قضية المفقودين بالعالم، ووضع حد لعمليات الاختفاء القسري التي تعرضت لها الآلاف المؤلفة من الناس على امتداد رقعة العالم. ولم تتوقف تلك الجهود على المناشدات والنداءات واللقاءات وأعمال الحشد والتعبئة من خلال المنشورات والمطبوعات التي عالجت هذه المسألة الحساسة، بل تخطت ذلك إلى إقامة المؤتمرات وتخصيص كافة المناسبات والمحافل الإنسانية لإظهار مدى أهمية هذه القضية. وبعد هذا الجهد الجهيد، أطل في نهاية النفق المظلم بصيص من الضوء الذي من شأنه أن يفتح الطريق أمام إيجاد مخرج لهذه المعضلة. ففي الثالث والعشرين من سبتمبر/ أيلول 2005، قام فريق العمل المعني بالاختفاءات القسرية التابع للأمم المتحدة بصياغة مسودة اتفاقية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري. وقد شارك في صياغة هذه المسودة وفود من دول وهيئات وممثلون عن عائلات المختفين. ويعد هذا تقدما ملحوظا في الجهود المبذولة لوضع حد لهذه الممارسة في العالم. وقد رحبت اللجنة الدولية بهذا التطور ترحيبا شديدا، ومن ثم دعت جميع الدول والمهتمين بالعمل الإنساني بالعالم أجمع لدفع هذه المبادرة قدما لكي تتحول المسودة إلى اتفاقية يحترمها الجميع ويلتزمون بها.

وبطبيعة الحال، فإن هذه الاتفاقية التي في طور الإعداد اليوم، وهي تعد بحل مشكلة الاختفاء القسري التي أصبحت شبحا مخيفا يتهدد البشر، لا تعد بحل مشكلة معاملة الأسرى والمحتجزين في العالم التي تنظمها مواد قائمة بالفعل في القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وهي مواد التزمت بتطبيقها الأطراف الموقعة على هذه القوانين، وتظل المشكلة الدائمة للعمل الإنساني التي تتجسد في اللهاث المستمر وراء هذه الأطراف جميعا للوفاء بالتزاماتها بحق البشرية.

القانون، وقواعد الاحتجاز

تعد ظروف الاحتجاز التي نشهدها في أجزاء عدة من العالم اليوم سيئة على نحو غير مقبول، إن لم تكن مهدِّدة للحياة. فقد لاحظت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تدهورا في أوضاع المحتجزين خلال السنوات الأخيرة. ومن الأسباب الشائعة لسوء معاملة المحتجزين افتقار بعض السلطات المسؤولة، خصوصا في بعض البلدان ذات الأوضاع الاقتصادية والتنظيمية السيئة، إلى القدرة على كفالة ظروف احتجاز مناسبة أو غياب الإرادة السياسية اللازمة لذلك. لذا توالت مناشدات اللجنة الدولية للدول للالتزام على نحو عاجل بمعالجة هذه المشكلات الخطيرة، إضافة إلى مناشداتها المتكررة للمجتمع الدولي ومنظمات التنمية والمؤسسات المالية من أجل تقديم الدعم الملائم لهذه الدول.

وبطبيعة الحال، نجد أن الظروف ذاتها التي يحتجز الشخص في ظلها هي التي تحدد ما إذا كان يلقى معاملة إنسانية أم لا. إذ تؤكد مواد القانون الدولي الإنساني على أنه يتعيّن توفير أحوال معيشية ملائمة للأشخاص المحرومين من الحرية، بما في ذلك ما يكفي من الغذاء والماء النظيف، ومستويات مقبولة من النظافة والرعاية الصحية الجيدة المنتظمة والخروج إلى الهواء الطلق على نحو كافٍ.

ويقع ضمن مسؤولية الدول كذلك أن تكفل توفير الضمانات القضائية لجميع الأشخاص ●●●

●●● المحتجزين، سواء كانوا متهمين بارتكاب جرائم أم معتقلين. وتشمل هذه الضمانات للأشخاص المحرومين من الحرية حقهم في معرفة أسباب احتجازهم وحقهم في مراقبة قانونية الاحتجاز من قِبَل هيئة مستقلة ونزيهة. كما يقع ضمن مسؤوليتها أن يحكم الإطار القانوني جميع أشكال الاحتجاز التي تقع في أراضيها.

من أبو غريب إلى المعتقلات السرية

خلال العام الماضي 2004، ثارت على الصعيد العالمي مشكلة تتعلق بما حدث في معتقل أبو غريب العراقي من ممارسات مهينة بحق المحتجزين، ثم بدا للجميع أنه حدث نتيجة للحملة العالمية التي شنت ضد ما حدث في أبوغريب تحسن واضح في ظروف الاحتجاز على مستوى العالم، لكنه، وما إن خفت أصداء هذه الحملة، إذا بالعالم يفاجأ بما نشر عن وجود معتقلات سرية تختفي فيها أعداد من الناس ضمن سياسة الحرب الكونية على الإرهاب.

وفي واقع الأمر، لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تثار فيها مسألة مواقع الاحتجاز السرية في زمننا هذا، فخلال شهر يونيو/ تموز 2004، عبر متحدث باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف للصحافة عن "قلق اللجنة أكثر فأكثر إزاء مصير عدد غير معروف من الأشخاص المعتقلين في إطار ما يسمى الحرب على الإرهاب والمحتجزين في أماكن سرية". ولم يقف الأمر بعد ذلك عند حد هذا التصريح، إذ تواصلت جهود اللجنة الدولية لدى الأطراف الحاجزة بعد ذلك من أجل الضغط للكشف عن هذه الأماكن السرية، والسماح بزيارتها ووضعها تحت إشراف القانون.

وفي مستهل شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2005، ومع انفجار المعلومات التي تناولتها الصحف، وخاصة الأمريكية، حول وجود هذه المعتقلات السرية في العديد من بلدان العالم، ضمن إجراءات الحرب على الإرهاب، أدلت اللجنة الدولية بدلوها عبر البيان الذي أعلنته أنطونيللا نوتاري المتحدثة الرسمية باسمها في جنيف، والذي جاء فيه ما نصه: "نشعر بالقلق لمصير عدد غير معلوم من الأشخاص الذين احتجزوا في إطار ما يطلق عليه الحملة العالمية على الإرهاب، والمحتجزين في أماكن اعتقال لم يكشف عنها. طلبنا أن يتم إبلاغنا وأن يتم الوصول إلى جميع الأشخاص المحتجزين، وهو أمر له أولوية إنسانية مهمة بالنسبة للجنة الدولية للصليب الأحمر، واستمرار منطقي لعملنا الحالي في أفغانستان والعراق وخليج غوانتانامو".

معتقلات سرية.. لماذا؟؟

كتب الأستاذ علي الصمادي بتاريخ 11/8/ 2005 بجريدة البيان الإماراتية بشأن ما نشر حول المعتقلات السرية يقول: "بما أنها معتقلات سرية فنحن نعرف سلفا ما يجري فيها من فنون التعذيب والإذلال على غرار أبو غريب العراقي وغوانتانامو الكوبي". وقد اشتمل مقاله على رأي واضح يؤكد على أنه حتى وإن كان هؤلاء المعتقلون ينتمون، كما يقال، إلى تنظيم القاعدة فإن قواعد القانون تنص على أن المحاكم هي التي يجب أن تقرر مصائرهم وليس السجانون!.

ولا تعد مسألة تعذيب السجناء أمرا جديدا أو طارئا على عالم اليوم، فقد عرفت البشرية على طول تاريخها هذا النوع من الممارسات غير الأخلاقية، كما حفلت التقارير التي أوردها أطباء اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال العقود الثلاثة الماضية، عند زياراتهم للسجون، بالكثير من الوقائع التي تعرض للآثار الضارة للتعذيب والمعاملة القاسية غير الإنسانية والمهينة التي واجهها المحتجزون في الأماكن التي قاموا بزيارتها.

ويعتبَر السجن في الأساس مكانًا لوضع قيود على الإنسان، وهو بصفته هذه يخلق ظروفًا محددة تتطلب خنوعًا ماديًا ونفسيًا، حتى في أوقات السلم. وفي أغلب الأحوال تكون هذه الظروف بالغة الضرر والعنف وتؤثر بالسلب على صحة المحتَجَزين. وفي حالات النزاع المسلح، سواء أثناء أو قبل الاحتجاز، قد يتعرض المحتَجَزون للتعذيب والاغتصاب وغير ذلك من أشكال الإساءات الجسدية والنفسية، التي تؤدي إلى إصابات نفسية وجسدية بعيدة الأثر. لذا فلا يعد أمرا غريبا أن يكون أول ما يتبادر لذهن الناس جميعا عند ذكر أن هناك أماكن اعتقال سرية تدار بعيدًا عن القانون، أن هذه الأماكن لم تحط بهذه السرية إلا للمزيد من الإيغال في ممارسة صنوف الانتقام وأهوال التعذيب.

القانون والحرب على الإرهاب

في إطار تناول ما يجري في ظل الحملة على الإرهاب ككل، كتب الأستاذ محمود الريماوي بصحيفة الرأي الأردنية يقول: "إن أحدا لا يقلل من خطورة الظاهرة الإرهابية، في الاستهداف العشوائي للمدنيين والمرافق المدنية، وفي نشر الكراهية والاحتكام إلى القوة العارية العمياء، ولإطلاق صراعات دينية مقيتة، على أنه من الواضح أن الحملة على الإرهاب، الذي يرتكبه أفراد وجماعات، قد تم توجيهها منذ البداية بذخيرة سياسية وعقائدية مماثلة، حيث يتم تجاوز القانون وتنحيته، بحجة أن الظاهرة موضع الاستهداف تتطلب إجراءات استثنائية!". ولم يكن هذا الكاتب وحده من تناول هذه المشكلة بالتحليل والفحص، فقد حفلت الصحف ووسائل الإعلام، الدولية قبل العربية، بتساؤلات كثيرة استهدفت في المقام الأول ضرورة معرفة الحقيقة حول هذا الموضوع، كما استهجنت وبصوت عال هذا النوع من الممارسات.

إن العالم اليوم مطالب بأن يقف وقفة موضوعية أمام ما يجري من أعمال عنف فيما يسمى الحرب العالمية على الإرهاب، وهي وقفة لابد أن يكون هاجسها الأول معرفة الحقيقة قبل أي شيء آخر. إذ تعد معرفة الحقيقة أمرا هاما وملحا في مسألة أصبحت تمس أمن الجميع، بقدر ما نالت من كافة المنجزات البشرية على صعيد القيم والمبادئ والأخلاق، ناهيك عن حيوات البشر ومصائرهم ومصالحهم. فما شهده العالم خلال السنوات الأربع الماضية من أفعال وردود أفعال هنا وهناك، خلق حالة من التوتر والاستقطاب لم يعد أحد بمنأى عن الأخطار الناجمة عنها، الأمر الذي لا نغالي إذا قلنا بأنها وضعت عالمنا بأسره فريسة للشعور بالعرضية وعدم الاطمئنان، سواء لدى الكيانات أم لدى الأفراد. وبطبيعة الحال نجد أنه من الضروري في قضية كتلك التي تشغل الناس اليوم، أي قضية المعتقلات السرية، يقع على السلطات المشتبه في قيامها بهذه الممارسات أن تجيب عليها، وأن تكشف حقيقتها، وأن تعود إلى حكم القانون في إدارتها لصراعها مع الآخرين.

في خطاب له أمام مجلس الشيوخ الأمريكي، قال السناتور الديمقراطي جون ماكين: دعونا نعود لهذا الموضوع مجددًا: "إن قضية تعذيب السجناء أو تعريضهم لمعاملة مهينة وغير إنسانية لا تخص هؤلاء الأفراد وكم هم مجرمون وفظيعون، وإنما تخصنا نحن وتخص القيم التي نمثلها في هذا العالم المضطرب".

وحديث التذكير بالقيم هذا يقودنا إلى استنتاج واضح. فنحن بصدد محنة حقيقية لا تقتصر على تنكر للقيم فقط، إذ أن هذا التنكر للقيم يضعنا بالفعل أمام مشكلة تتعلق بكيفية إدارة الصراع، وجنوح البعض لاستخدام القوة من أجل اغتصاب حقوق قانونية إنسانية انتزعتها البشرية ودفعت من دمائها وكرامتها الثمن الفادح لها عبر آلاف الحروب التي خاضتها ومن بينها حربان عالميتان، قدمت فيهما ملايين الضحايا، ودمرت بهما ما أنشأته من بنى تحتية ومنجزات حضارية أقامتها عبر تاريخ طويل من الكد والشقاء ■

بيروت

اللجنة الدولية للصليب الأحمر تُعِيد رُفات 3 من مقاتلي حزب الله

أعادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من إسرائيل إلى لبنان رُفات 3 من مقاتلي حزب الله سقطوا أثناء مواجهات مع الجيش الإسرائيلي في 21 نوفمبر/تشرين الثاني، وسُلمت الرُفات إلى السلطات اللبنانية رسميا في يوم 25 نوفمبر/ تشرين الثاني، وبذلك تكون اللجنة الدولية قد عملت كوسيط محايد ومستقل وبطلب من السلطات اللبنانية.

هذا واستلمت اللجنة الدولية نعوش الرفات من السلطات الإسرائيلية على معبر الناقورة الحدودي ثم سلمتها بدورها إلى السلطات اللبنانية، بحضور أفراد من حزب الله، حتى يتم تسليمهم إلى عائلاتهم.

دمشق

المؤتمر الأول للبرلمانيين العرب

نظمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع اتحاد البرلمانيين العرب ومجلس الشعب السوري، في الفترة من 20– 22 نوفمبر/تشرين الثاني، مؤتمرًا حول إنفاذ القانون الدولي الإنساني وهذا المؤتمر كان نتاج سلسلة من المحافل المشابهة التي نظمتها اللجنة الدولية في دمشق، وقد شارك فيه وفود 12 برلمانا عربيا. في ختام المؤتمر اعتمد المشاركون إعلانًا يوصي بأن تعمل البرلمانات العربية على إنشاء لجان متخصصة للإشراف على إدراج أحكام القانون الدولي الإنساني في التشريعات الوطنية.وعبر المشاركون عن رغبتهم في عقد مؤتمر ثان بعد فترة كافية تسمح باستعراض النتائج وتبادل الخبرات.

ومنذ عام 2004 تجتمع بانتظام لجنة وطنية سورية للنظر في إمكانية قيام الجمهورية العربية السورية بالتصديق على بعض الاتفاقيات الدولية مثل البروتوكول الثاني الإضافي لاتفاقيات جنيف ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

بغداد

وفد للهلال الأحمر العراقي يزور مقر اللجنة الدولية بجنيف

في منتصف أكتوبر / تشرين الأول، قام وفد من كبار مسؤولي جمعية الهلال الأحمر العراقي بقيادة رئيسه **سعيد إسماعيل حقي** بزيارة لمقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بجنيف، تناولت المباحثات الوضع الإنساني في العراق وسبل تحسين وصول المساعدات الإنسانية إلى الضحايا. وعلى جانب آخر عقدت العديد من اللقاءات بين مسئولي الهلال الأحمر العراقي وعدد من ممثلي اللجنة الدولية تركزت حول سبل التعاون بين الطرفين، لاسيما في مجالات المساعدات الطارئة وأنشطة البحث عن المفقودين والإعلام. واختتم اللقاء بزيارة رئيس اللجنة الدولية **جاكوب كيلينبرغر** الذي أثنى على تقاليد العمل وتعزيز التعاون الذي تم إرساء دعائمه منذ زمن طويل بين الهلال الأحمر العراقي واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وقد صرح رئيس الهلال الأحمر العراقي أنه يتطلع إلى العمل وبناء شراكة بين الهلال الأحمر العراقي واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

جنيف

شارة إضافية جديدة

في السادس من ديسمبر/كانون الأول 2005، أصدر المؤتمر الدبلوماسي الدولي الذي تم عقده في جنيف قرارًا باعتماد بروتوكول ثالث إضافي إلى اتفاقيات جنيف ينشئ شارة إضافية إلى جانب شارتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتتخذ الشارة الإضافية شكل إطار أحمر على هيئة مربع قائم على حده على أرضية بيضاء، وتخلو من أي مدلول ديني أو سياسي أو أي إيحاءات أخرى. وقد أسهم توقيع اتفاق بين الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية درع داود الأحمر في 28 تشرين الثاني/نوفمبر في التوصّل إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر، وذلك عبر تعريف الترتيبات الميدانية التي سوف تعزّز تعاون هاتين الجمعيتين عند قيامهما بمهمتهما الإنسانية. وتقع الآن على عاتق الحركة مسؤولية تكييف قواعدها وتدابيرها بما يتلاءم والوضع الجديد. وعلى إثر اعتماد البروتوكول، قرّرت اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر الدعوة لانعقاد مؤتمر دولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في 2006. ويجمع المؤتمر الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الأعضاء بالاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر البالغ عددها 183 جمعية. وسوف يُدْعى المؤتمر إلى تعديل النظام الأساسي للحركة على نحو يأخذ في الاعتبار إنشاء الشارة الجديدة، وذلك من أجل تحقيق هدف العالمية.

الكويت
التعريف بأنشطة اللجنة الدولية

في منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وتتويجًا للاتصالات واللقاءات التي تمت مع مسؤولي كلية الحقوق في سلطنة عمان، وافقت إدارة الجامعة على إدخال محاضرات منتظمة حول التعريف باللجنة الدولية للصليب الأحمر وأنشطتها في العالم عامة وفي دول الخليج على وجه الخصوص. وبناء على ذلك، تم توجيه الدعوة إلى البعثة الإقليمية لشبه الجزيرة العربية لإلقاء محاضرة للتعريف بالحركة الدولية، ومكوناتها، ومبادئها، ومهمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأنشطتها في أنحاء العالم لحوالي 250 طالبًا وطالبة بالإضافة إلى الهيئة التعليمية بالكلية. ألقى المحاضرة **فؤاد بوابة**، مسؤول الإعلام والنشر ببعثة اللجنة الدولية بالكويت. على صعيد آخر، وفي سياق التعاون القائم بين البعثة الإقليمية والهيئة التعليمية في جامعة الكويت، تم إلقاء محاضرة أخرى مماثلة لحوالي 100 شخص من الطلبة الدارسين في الجامعة.

صنعاء
الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني

قامت بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعقد حلقة نقاش في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي في محافظة "تعز" تحت عنوان "**المبادئ الإنسانية في الشريعة الإسلامية والقانون**". حضرها حوالي 200 شخص من مختلف المستويات الثقافية من خطباء جوامع وأكاديميين ومهتمين بالقانون الدولي الإنساني. وكان الهدف من هذه الفعالية إبراز العوامل المشتركة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالإنسان وكرامته، وتأكيدًا على أن القانون الدولي الإنساني ليس قانونًا بديلاً وإنما يكمل ويعزز الأديان والقوانين العامة.. على صعيد آخر، نظمت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في صنعاء حلقة نقاش تقييمية حول برنامج "**استكشاف القانون الدولي الإنساني**"، شارك فيها 30 خبيرًا تربويًا ناقشوا سير تنفيذ البرنامج في المحافظات والمدارس التجريبية، إضافة إلى خطة العمل المستقبلية لدمج البرنامج في المناهج المدرسية والسيناريوهات المحتملة لتطبيقه خلال العام الدراسي الجديد 2005–2006. وقد أكد الدكتور **عبد العزيز بن حبتور** – نائب وزير التربية والتعليم على أهمية تعريف الطلاب بالقانون الدولي الإنساني لما يتضمنه هذا القانون من مبادئ وأهداف نبيلة وذلك لإعداد جيل مؤهل لمواجهة تحديات العصر بهذه المبادئ الإنسانية.

تونس
إطلاق سراح 404 من المحتجزين المغاربة

أطلقت جبهة البوليساريو سراح كل المغاربة المحتجزين لديها، وأشرفت اللجنة الدولية على إعادتهم لأوطانهم. وكانت اللجنة الدولية تزور هؤلاء المحتجزين بشكل منتظم. وتعد إعادتهم إلى أوطانهم بعد انتهاء فترة احتجازهم الطويلة خطوة هامة في سياق معالجة التبعات الإنسانية للنزاع في الصحراء الغربية. وسوف تواصل اللجنة الدولية جهودها لكفالة التحقق من مصير كل من أبلغ عن فقدانهم فيما يتصل بهذا النزاع، وحتى تحصل العائلات التي تعاني من عدم التيقن من مصير أقربائها على مثل هذه المعلومات.

الخرطوم
الإفراج عن المحتجزين

في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2005، أفرجت الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن 173 محتجزا لديها في شرق السودان، ونقلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر السوداني هؤلاء المفرج عنهم من أماكن احتجازهم، وتم تسليمهم إلى السلطات السودانية في الخرطوم. وقد ظل هؤلاء الأشخاص محتجزين لأكثر من خمس سنوات في الجبهة الشرقية لأسباب تتعلق بالنزاع السابق في جنوب السودان. كذلك أشرفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في 16 أكتوبر على عملية الإفراج عن محتجزين اثنين لدى الحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي في جنوب البلاد كانا قد احتجزا في علاقة بالنزاع في جنوب السودان. وفي 16 نوفمبر/ تشرين الثاني قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتسهيل إطلاق سراح وترحيل اثني عشر فردا من القوات السودانية المسلحة ومن قوات الشرطة الذين كانت تحتجزهم حركة تحرير السودان في جنوب دارفور. وكان هؤلاء الجنود قد احتجزوا قبل عدة اشهر في مناطق مختلفة من الإقليم. وقد تم تجميعهم في منطقة "مهاجرية" جنوب دارفور حيث تسلمتهم اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي رحلتهم بدورها بالبر إلى نيالا حيث سلموا فيها للسلطات الحكومية المختصة.

دمشق
فرع جديد للهلال الأحمر

في سبتمبر/أيلول 2005، دعمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر افتتاح فرع جديد للهلال الأحمر العربي السوري في "الحسكة"، في شمال البلاد حيث يقطنها نسبة كبيرة من الأقلية الكردية في سوريا، والتي شهدت حالة من العنف في ربيع عام 2004. كما افتتح الهلال الأحمر العربي السوري مكتبا آخر في "القامشلي"، مما يدعم وجود الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في سورية. وفي محافظة "القنيطرة" الواقعة في جنوب البلاد، تسببت الألغام في مصرع 3 أشخاص في خلال العام. ومن ثم، وضع الهلال الأحمر العربي السوري، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، برنامجًا لزيادة الوعي بمخاطر الألغام من خلال ندوة تم إعدادها لصالح متطوعي الهلال الأحمر في "القنيطرة".

رام الله
خطوة هامة للأمام

إن ارتفاع عدد الوفيات الناتجة عن الإصابة بصدمات عصبية في الأراضي المحتلة، دفعت الهلال الأحمر الفلسطيني إلى اتخاذ خطوة هامة للأمام باشتراكه في برنامج يهدف إلى خفض معدل الوفيات، وذلك بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووحدة الخدمات الطبية الطارئة التابعة له. وفي خلال شهر سبتمبر/ أيلول نظم فريق مكون من 4 أطباء من المكسيك جلسات تدريبية على مدى أسبوع في رام الله لأعضاء المركز التعليمي لوحدة الخدمات الطبية الطارئة التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني بهدف تدريبهم على مهارات إسعاف المصابين. وإنقاذ حياتهم في موقع الأحداث. على صعيد آخر، وبفضل التهدئة التي سادت أجواء صيف هذا العام، أتيحت للأطفال فرصة المشاركة في العديد من المعسكرات الصيفية التي نظمها الهلال الأحمر الفلسطيني، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر على امتداد الضفة الغربية وقطاع غزة. والتي دأبت اللجنة الدولية على تنظيمها لتعريف الشباب بدورها وأنشطتها في الأراضي المحتلة وعلى مستوى العالم، مما يؤكد التعاون الوثيق مع الهلال الأحمر الفلسطيني بشكل خاص والجمعيات الوطنية بشكل عام. وقد تمكنت اللجنة الدولية من المشاركة في المعسكرات الصيفية التي نظمها الهلال الأحمر الفلسطيني والبالغ عددها 33 معسكرًا، ونظمت 43 جلسة حضرها حوالي 1500 مشارك تتراوح أعمارهم بين 12 و16 سنة.

بعثات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المنطقة

القاهرة: 31 شارع جدة، حي المهندسين، القاهرة 12311
هاتف: 7619332/ 3379282 (202++) فاكس: 7618487 (202++)
البريد الإلكتروني: cairo.cai@icrc.org
مسؤول الإعلام: **جاسر الشاهد**

عمان: شارع أبو حامد الغزالي – الرقم البريدي 11191 صندوق بريد 9058
هاتف: 5688645/ 5688646 (9626++) فاكس: 5688649 (9626++)
البريد الإلكتروني: amman.amm@icrc.org
مسؤول الإعلام: **رباب الرفاعي**

بغداد: حي النضال، محلة 103 زقاق 30، رقم الدار 27
هاتف: 7174751/ 7182309 (9641++) فاكس: 7171865 (9641++)
البريد الإلكتروني: bagdad.bag@icrc.org
مسؤول الإعلام: **رنا صيداني**

دمشق: أبو رمانة، ميدان الروضة، شارع مصر، بناية جرد، الدور الثالث صندوق بريد 3579
هاتف: 3310476/ 3339034(96311++) فاكس: 3310441 (96311++)
البريد الإلكتروني: damas.dam@icrc.org
مسؤول الإعلام: **إيريني هيربيت**

القدس: شارع النبي شعيب رقم (8) شيخ جراح، الرقم البريدي 91202
صندوق بريد: 20253
هاتف: 5828441/ 5828845/ 5828802 (9722++) فاكس: 5811375 (9722++)
البريد الإلكتروني: jerusalem.jer@icrc.org
مسؤول الإعلام: **ستيفن أندرسون**

بيروت: بناية عيتاني، شارع السادات، الحمرا، رأس بيروت
صندوق بريد 7188–11، رياض الصلح 2230 1107
هاتف: 739297/ 739298/ 739299(9611++) فاكس: 740087(9611++)
البريد الإلكتروني: beyrouth.bey@icrc.org
مسؤول الإعلام: **كريم المفتي**

الخرطوم: شارع رقم 33 منزل رقم 16 امتداد العمارات. صندوق بريد 1831
هاتف: 476464 (24911++) (خمس خطوط) فاكس: 467709 (24911++)
البريد الإلكتروني: khartoum.kha@icrc.org
مسؤول الإعلام: **بول كونيللي**

تونس: المندوبية الإقليمية بتونس، رواق البحيرة عمارة 9،
نهج بحيرة كنستنس 1053 مدرج 2 تونس:
هاتف: 960179/ 960154/ 960458 فاكس: 960156 (21671++)
البريد الإلكتروني: tunis.tun@icrc.org
مسؤول الإعلام: **محمد بن أحمد**

الجزائر: 18 شارع بوجمعة 16070. المرادية. الجزائر
هاتف: 80 28 2160 / 21482482 (213++) فاكس: 80 28 2160 (213++)
مسؤول الإعلام: **صدري بن تشيكو**

صنعاء: شارع بغداد ص.ب 2267 شارع رقم 19، منزل رقم 20
هاتف: 4/ 467873 / 44 121 38 46 (9671++) فاكس: 75 78 46 (9671++)
البريد الإلكتروني: sanaa.san@icrc.org
مسؤول الإعلام: **هشام حسن**

الكويت: البعثة الإقليمية لشبه الجزيرة العربية: الجابرية، قطعة 5، شارع رقم 3،
منزل رقم 32 صندوق بريد: 28078 – الصفاة 13141
هاتف: 5322061/ 5322062/ 5322098 (965++) فاكس: 5324598 (965++)
البريد الإلكتروني: koweit.kow@icrc.org
مسؤول الإعلام: **فؤاد بوابة**

بعثة الصومال: International Committee of the Red Cross
Somalia Delegation, Denis Pritt Road
P.O.Box 73226 - 00200. Nairobi. Kenya
هاتف: 5/ 4/ 2723963 – 8/ 9/ 2713367 (25420++) فاكس: 2713731 254 20 ++
البريد الإلكتروني: somalie.sak@icrc.org
مسؤول الإعلام: **أنا هيتا كار**

طهران: كميته بين المللي صليب سرخ
تهران – بلوار آفريقا – خيابان تابآن شرقي – شماره 75
هاتف: 8785503 98++ فاكس: 98218783370 ++
البريد الإلكتروني: teheran.teh@icrc.org
مسؤول الإعلام: **فريديريك غوان**

طائراته الورقية .. وعطره الأخير !

تحسين يقين*

الرسم: عمّار داوود**

سرب من الحمام حط على سهل عرابة كغيمة بيضاء على بساط مزركش، بضع طائرات تود لو ترفع أكثر، يد الأطفال تمسك بقوة على "طبة" الخيطان الدقيقة التي تشد الطائرات إلى الأرض حتى تمنعها من الإفلات. ولا بد أن يظل الأطفال يقظين حتى لا تهرب طائراتهم إلى القرى المجاورة كيعبد وبرقين والشهداء.

طريق "عرابة ـ جنين" يرتفع بضعة أمتار فقط عن السهل المتنوع الألوان تبعًا لأنواع الخضروات والحبوب والشجر، كل شيء جميل، هادئ، ما زال السهل وما يقيم به من زرع يداعب آثار الندى بغلالته البيضاء، في حين يجلس أطفال وفتيان تحت الشجر كي يحموا أبدانهم من الحر، يبيع الأطفال ثمار محاصيلهم للمارين على الطريق. وهل من دلالات أخرى؟

يدهمك معسكر الاحتلال مقابل عرابة يعكر صفو المكان، لونه كئيب ومرعب ومغبر، تتلصص فلا ترى جنودا ولا مركبات، من زرع تلك الأشجار؟ وهل يتمتع الجنود بمشهد السهل الجميل؟

هنا، يشير سائق المركبة، استشهد محمد مصطفى حاج أحمد، بالأمس قتله الجنود، أثر دمه ما زال على الأرض، بالشارع!..

نظرت إلى السماء كانت زرقاء صافية كعادتها في مثل هذا الوقت.

دقائق، وإذا بنا أمام البيت، أول ما خطر على البال، حمامات محمد التي اشتهر بها، والدجاجات، كأني أود تعزيتها، هي والنباتات والخضر المزروعة والأزهار التي لم تنفك روح محمد تطوف حولها.

ـ استشهد محمد!

ـ طفل الحمام؟

لم يشبع من هوايته في تربية الطيور، كما لم تشبع منه الطيور، قالت أمه سائدة: "كأني أرى طيوره حزينة بعد رحيله، فهل تحزن الطيور على صاحبها؟ يقولون أن الحيوانات تحزن كما الخيل. وربما علمت طيوره برحيله مضرجا بدمائه قبل أن يعلم به الناس حين كانت تطير في فضاء عرابة.

هذه ملابسه الجديدة التي لم يلبسها، كان محمد قد صحب والدته قبل بضعة أيام من رحيله المبكر إلى نابلس، دعاها لتناول طعام الإفطار، وأراد أن يهديها ما تشاء من الملابس، شم محمد وأمه (الخمسينية العمر) الهواء في نابلس، وحين عادا إلى عرابة أهدى أطفال إخوته «بلايز» (لعبا).

تعود سائدة عفيف الطاهر إلى البكاء حين تصف تفاصيل الأشياء، ثم تصمت، تسكن حتى تستطيع أن تكوّن الحروف مرة أخرى في فمها.

"كنت ألاحظ اختفاء البيض في قن الدجاج".

ـ يا محمد أين يذهب البيض؟ هل يسرق؟

من سيسرقه يا أمي! وإذا واحد أخذ بيضات، الله يسامحه.

الرجل الذي جاء يعزي برحيل محمد والطيور فسر سر اختفاء البيض: "كان محمد يرحمه الله يزورنا باستمرار ويهدينا بيضا"، كأن محمد كان يحس بحاجة أسرة ذلك الشخص، أو أنه منحهم البيض هدية لهم، وحبًا وكرمًا منه كعادته.

تطل دمعات الأم كحبات ماء على الوجه الذابل والمصغر الذي امتد إليه سواد الثوب.

ـ يما يا حبيبي

ـ ...

"قبل أيام زارني زملاؤه، أولاد صفه"..

أول يوم في المدرسة، تجمع زملاؤه على "المقعد" الذي كان يجلس عليه وبكوا، قرأوا الفاتحة، ووضعوا علم فلسطين مكانه. واستهلوا يومهم دامعين.

كان يقول، عندما أنجح في الامتحان سأكتفي بشهادة التوجيهي وبعدها سأتعلم قيادة السيارات حتى أساعد أبي الذي قضى سنوات طويلة وراء المقود. يكفيه ما لاقاه من تعب. حان وقت راحته.

أحب أن يعتمد على نفسه، وحين وجد فرصة للعمل اغتنمها، عمل في مشروع ترميم البلدة القديمة في عرابة، وسعى لدى المهندس المسؤول أن يشغل قريبين له في العطلة الصيفية.

"يما.. كان"!، ويغلبها الدمع.

دقائق وتعود الحروف لتنهض من عثرتها.

كان يحب الأطفال كثيرا.

كان الأطفال يأتون إليه ليصنع لهم طائرات ورقية.

لماذا تتعب نفسك يا محمد؟

خليهم يفرحوا، هات 5 شيكل ، هات 10 شيكل.

ـ كمان على حسابك

ـ ليس مهمًا.

هناك في البيت ما تبقى من مواد زائدة، زادت بعد صناعة طائرات الورق. كومة أوراق وخيوط ولاصق.

كان جادا، حين أتوا لتفتيش البيت في إحدى حملات مداهمة عرابة، أوقفوه وسألوه.

قال لي لا تخافي علي يا أمي.

"أحب مشاهدة مسلسل التغريبة الفلسطينية".

"في اليوم الأخير له، ارتدى ملابس جديدة، واهتدى إلى زجاجة عطر أخيه معتز، وعطر نفسه كثيرا، وحين احتججت عليه قال: هذه أول مرة وآخر مرة"!

"صحيح أنني لم أقو على الوقوف في الأيام الأولى لاستشهاد محمد، لكنني حين أقرأ القرآن، وأتذكر أن ابني قتل وهو طفل بريء يخف حزني ويصبرني الله".

مصعب أحمد، قريبه، صاحبه الصغير 13 عاما، يصحبني إلى مقبرة عرابة، هناك تجمعت الأزهار وأكاليل الورد وأشجار صغيرة، وأطفال حزينو الملامح.

قال مصعب: كان محمد يحب اللوز الأخضر كثيرا، كنا نذهب سويا لقطف حبات اللوز..

وكان يحب خبز الطابون الساخن.

وكان يحب الزعتر.

صار من الصعب على مصعب أن يأكل اللوز في الموسم القادم بذات النكهة، وهو ما لم يقله.

هنا، أشار مصعب، انظر لتلك الشجرة الكبيرة، بضعة أمتار من سور المقبرة تقف شجرة اللوز، التي كان يأكل منها محمد مصطفى حاج أحمد ومصعب.

ما لم تقله أمه: أنه على أهل عرابة تعلم صنع طائرات الورق، أو ربما عليها هي أن تتعلم تلك الصناعة وتنشرها.

قالت أحيانا أسمعه ينادي عليّ.

تبتسم أمه سائدة دون أن تلاحظ ذلك.

أراه في كل ركن في البيت، أراه كثيرًا.. أراه جميلاً.

كان على أبي فراس (والده) مصطفى حاج أحمد أن يمر في طريقه إلى مسجد عرابة بالبلدة القديمة التي عمل بها (حمودة) ابنه، وحين مررنا معا، كانت صورة حمودة على الجدران، لمحها بالعين بسرعة، كان من الصعب أن يمر الخاطر سريعا.. فذكراه مع ابنه تحتل عقله وقلبه.

عيون إخوته وأخواته الدامعة، حماماته الحزينة، أطفال عرابة، شجرة اللوز شمال المقبرة التي بكرت في احتضانه واستضافته، حزن جدته العميق، تقول وتبوح:

"لم تتحرر الطائرات من خيطانها، وظل أطفال عرابة يبيعون خضر سهلهم الكبير، ولم يستطع محمد الإفلات من الرصاص على مدخل عرابة" ■

(*) كاتب وصحفي من فلسطين.

(**) فنّان تشكيلي عراقي يعيش ويعمل في السويد.

القاموس العملي للقانون الإنساني

صدرت الطبعة العربية الأولى للقاموس العملي للقانون الدولي الإنساني. الذي وضعته **فرانسواز بوشيه– سولينيه** المستشارة القانونية بمنظمة "أطباء بلا حدود". وقد أقيم حفل تدشين لهذا الحدث في مقر معهد الإمارات الدبلوماسي، بدولة الإمارات، تحت رعاية الشيخ **نهيان بن مبارك آل نهيان** وزير التربية والتعليم العالي باعتباره الراعي الرسمي للمكتب الإقليمي لمنظمة أطباء بلا حدود في الإمارات العربية المتحدة وبمشاركة 80 شخصًا من الدوائر الأكاديمية والدبلوماسية والإعلامية. ويخاطب هذا الكتاب كافة المعنيين بالعلاقات الدولية والعمل الإنساني، وكذلك الراغبين في معرفة أدوات القانون الذي يضع في أولوياته حماية المجتمعات أثناء الأزمات. قام بمراجعة الطبعة العربية كلٌ من د. **عامر الزمالي**، المستشار القانوني باللجنة الدولية، و**مديحة مسعود**، المترجمة بالمكتب الإقليمي للإعلام بالقاهرة.

يطلب من دار العلم للملايين.

مخلفات الحرب القابلة للانفجار

فيلم على قرص مدمج، من إنتاج اللجنة الدولية، يلقي الضوء على التطورات التي طرأت في مسألة مخلفات الحرب القابلة للانفجار، يهدف إلى رفع الوعي بها، وبالبروتوكول الجديد الخاص بالمخلفات الذي اعتمدته الدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بالأسلحة التقليدية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2003. مدة الفيلم 11 دقيقة.

نحو حل شامل لمشكلة الشارة

صدرت بالعربية الطبعة الثالثة المنقحة من هذا الكتيب، الذي يهدف إلى تحليل الوضع القانوني القائم في قضية الشارة، كما يهدف لمناقشة وعرض المشروع الذي صاغته الحركة الدولية واقترحت على جميع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف اعتماده من أجل التوصل إلى حل دائم لمسألة الشارة.

الكتاب من إعداد **فرنسوا بونيون**، مدير قسم القانون الدولي والتعاون داخل الحركة باللجنة الدولية للصليب الأحمر.

يطلب من بعثات اللجنة الدولية بالمنطقة.

مجلة الإيثار

أصدرت جمعية الهلال الأحمر اليمني بالتعاون مع بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر عددًا جديدًا من مجلة "الإيثار". احتوى هذا العدد على معالجات لمجموعة من المواضيع الراهنة ومنها: المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني، حقوق الإنسان والقانون الإنساني في المفهوم المهني لقوات الشرطة والأمن، بالإضافة إلى ملف حول شؤون المرأة، الزاوية الشعرية، استراحة الإيثار، دليل المسعف، وملف الثقافة الصحية وعدد من المقالات المتنوعة.

يطلب من جمعية الهلال الأحمر اليمني.

الوصول الآمن للضحايا

قامت اللجنة الدولية بإنتاج هذا الفيلم الذي أعد على قرص مدمج للاستخدام الحصري من قبل أعضائها القائمين على تدريب أعضاء الجمعيات الوطنية في بلدانهم. ويهدف الفيلم إلى حفز الاهتمام بمختلف السبل المتعلقة بالوصول إلى الضحايا وأمن العاملين بجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. مدة الفيلم 17 دقيقة.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الصومال

صدرت هذه النشرة عن بعثة اللجنة الدولية بالصومال، وتتضمن عرضا لأنشطة اللجنة في هذا البلد منذ أن بدأت العمل فيه عام 1982، كما تتضمن تفاصيل عن أنشطتها الجارية اليوم. وقد صدرت طبعات هذه النشرة باللغات المستعملة في الصومال لكي تصل إلى كافة السكان الناطقين بلغات مختلفة.

يطلب من بعثة اللجنة الدولية بالصومال.

فيلم تليفزيوني عن حياة دونان

في محاولة لفهم أفضل للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر منذ نشأتها، يجري في الوقت الحالي تصوير فيلم تليفزيوني مدته 90 دقيقة حول **هنري دونان**. يعتمد هذا الفيلم على أحداث حقيقية ويوضح الصراع الذي قاده **هنري دونان** في سولفرينو بداية من عام 1859 والذي نتج عنه تأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر وظهور اتفاقية جنيف الأولى لعام 1864. هذا وتجدر الإشارة إلى أن آخر فيلم تم تصويره حول **هنري دونان** كان في عام 1948.

تم الاتصال باللجنة الدولية من أجل إعداد مجموعة الأقراص المدمجة (DVD) التي تشمل بعض اللقطات التي توضح كيفية تصوير الفيلم.

AL-INSANI . 34 . Winter 2005

• The Years of Storms and Earthquakes • The Arabs and International Humanitarian Law

Contents

• **Years of Storms and Earthquakes**

• **Humanity in the Face of Pakistan's Earthquake**
Immediately after a destructive earthquake hit Pakistan, all components of the International Movement of the Red Cross and the Red Crescent hastened to provide victims with relief, and the Pakistani Red Crescent with financial and logistical support. Many associations also volunteered to foster efforts made by field organizations. The ICRC coordinates its relief work with great care to reach the best achievable results in the light of the available resources.

• **After the earthquake**
Photo gallery

• **Iraq: Oil Barrels are More expensive than the Head of Nebuchadenzzar!**
The loss of Iraqi monuments and scriptures after the fall of Baghdad remains an issue of great concern to the whole world. It is an aggression not only on the Iraqi heritage but on the memory of humanity as a whole.
By: **Hammed Abdullah**

• **Iraq: Zargali Inhabitants no Longer Fear the Snow** By: **Hushiar Kurdaghi**

• **Sudan**
Darfur: Roots of the Crisis

• **Lebanon: The ICRC and Hizbullah: Cooperation to Protect the Law**
To date, party leaders appreciate the ICRC's efforts to assist and protect detainees; look for missing persons and repatriate human remains. By: **Karim el-Mufti**

• **Lebanon: A Historic Testimony** By: **Sheikh Adbel-Karim Obeid**

Special file: The Arabs and International Humanitarian Law (IHL)

• **The Arabs and International Humanitarian Law** By: **Ameur Zemmali**

• **Complimentaty of International Humanitarian Law (IHL) and Customary Law in Yemen**
By: **Abdel-Wahab Shamsan**

• **Reciprocity in treating Civilians and Prisoners of War** By: **Nasser El-Atat**

• **Exploring Humanitarian Law (EHL) program and its impact on the Upbringing of Youth** By: **Ziad Abu Laban**

• **Humanity Strengthened**
An interview with Algerian thinker Mohamed Arkoun about the ideas expressed in his latest book "Humanism and Islam" By: **Ziyed Krishen**

• **The Impact of the East-West Dialogue on Humanitarian Action**
Throughout the last decades, there has been increasing reference to Islam as a higher authority shaping all aspects of political, social and private life. By: **Andreas Wigger**

• **Poetic Flashes**

• **On the Missing, Secret Prisons and other Issues** By: **Mohammed Seif**

• **Corners of the World**

• **Without Retouches**

• **Publications**

Editorial

In Defense of Laws We Have Struggled to Achieve

Since independent Arab states made their way to the modern international scene, Arab jurists have played a great role in drafting and developing various branches of international law, including International Humanitarian Law (IHL) and the international human rights law. The international legal scene has known many prominent jurists, from various Arab states, who have proven to be highly efficient and worthy of respect for their achievements in this field.

In fact, this is not surprising given that the Arab region is where the human conscience is projected in the culture, civilization and religions, as well as in arts and philosophy. With all those manifestations, humanity was given a push forward, as Algerian thinker Mohamed Arkoun argues (see interview in this issue of Al-Insani).

Arab countries have undergone major changes since the beginning of the twentieth century. Some of changes should have regenerated currents of development and modernization within the Arab countries. Notwithstanding that many efforts were successful, changes were not forceful enough to produce the required sustainability and to reinforce the foundations of the required progress. The huge challenges Arab countries have had to face; the difficulty of the mission to be accomplished; the results of the post-colonial legacy and their strategic positioning have not allowed the region's peoples to make their own decisions. Elements of decision-making have been continuously torn between internal and external conflicts. Furthermore, Arab countries have been gifted, as much as inflicted, with limitless riches creating innumerable problems that cannot be comprehensively covered here.

Nevertheless, and despite their failure to catch up with the modern scientific and industrial revolution, our peoples have managed to contribute with considerable achievements, here and there. Such contributions, including those by the above-mentioned international jurists, have placed Arab states on the international scene, with their rights and obligations clearly stated in the treaties and conventions that they have taken part in drafting.

As time goes by, however, and at a stage where the post-industrial revolution era is starting, the Middle East scene has come to pose many problems preventing us from moving forward on the path of the new world. This backlash is most obvious in a general perception that IHL and human rights are Western products!

It is true that the so-called war on terror is full with shortcomings and violations. It is true too that it reflects the failure of members of the international community to promote adherence to values and standards that they have themselves drafted and advocated. However, this does not call for a backlash, but rather for defending binding laws, not only in the name of the international community but also in the name of the human conscience, that forms an integral part of Middle Eastern civilization.

Ladies and gentlemen,
When we call for respect for the law, we are calling for the respect of our contributions for which our peoples have sometimes paid a heavy price.

"Al-Insani"

© ICRC/CLARKE, Fred